جمهورية مصر العربية
وزارة العدل

التقرير السنوي لعام ٢٠٢٣

www.moj.gov.eg

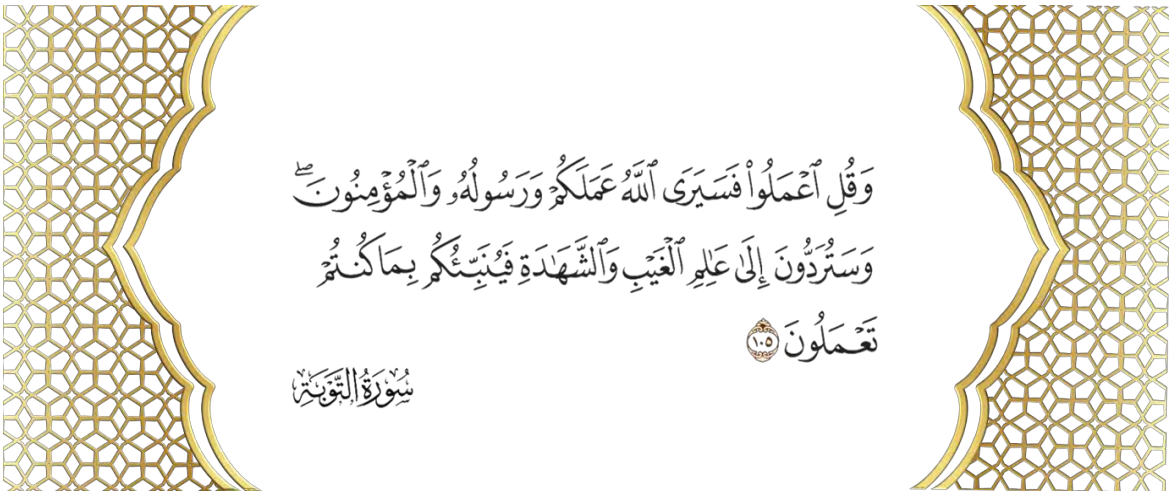
وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ
وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ
تَعۡمَلُونَ ١٠٥
سُورَةُ التَّوۡبَةِ

قائمة المحتويات

كلمة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي ٤
كلمة السيد المستشار وزير العدل ٦
المقدمة ٧
الفصل الأول ٩
الهيكل التنظيمي لوزارة العدل ١٠
نبذة عن وزارة العدل ١١
الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ ..... ١٣
الأهداف الاستراتيجية لرؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة ذات الصلة بوزارة العدل ١٦
برنامج عمل الحكومة ١٦
الأهداف الاستراتيجية لبرنامج عمل الحكومة ١٧
المحاور الرئيسية لبرنامج عمل الحكومة ١٧
دور وزارة العدل في تنفيذ برنامج عمل الحكومة ١٨
استراتيجية وزارة العدل ١٩
الفصل الثاني: إنجازات الوزارة في ضوء أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة وبرنامج عمل الحكومة ذات الصلة بوزارة العدل ٢١
أهم المؤشرات ٢٢
الهدف الأول: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته ٢٤
المحور الأول: تطوير البنية التحتية العدلية ٢٥
- تطوير أبنية دور المحاكم ٢٦
- تطوير مكاتب الشهر العقاري والتوثيق ٤٣
- تطوير مقار مصلحة الطب الشرعي والخبراء ٧٩
المحور الثاني: رقمنة خدمات العدالة ٨٤
- التقاضي المدني الإلكتروني ٨٥
- التقاضي عن بعد في المحاكم الاقتصادية ٨٦
- المكاتب الأمامية وميكنة العمل الإداري لملفات الدعاوى المدنية ٨٨
- تجديد الحبس الاحتياطي عن بعد ٨٩
- الوثائق المؤمنة ٩٠
- الأرشيف الإلكتروني ٩٤
- ميكنة محاضر الجلسات باستخدام الذكاء الاصطناعي ٩٥
- الربط الإلكتروني بين مصلحة الطب الشرعي والنيابة العامة ٩٦
- الربط الإلكتروني بين محكمة النقض والمحاكم الاقتصادية ٩٦
- ميكنة دورة عمل المطالبات القضائية ٩٧
- الخدمات الإلكترونية والذكية ٩٨

الهدف الثاني: العدالة الاجتماعية والمساواة ١٠٦
المحور الأول: الحق في التقاضي وتعزيز ضمانات المحاكمة المنصفة ١٠٨
- إنجاز المحاكم الابتدائية ١٠٩
- إنجاز المحاكم الاقتصادية ١١٣
- الآليات البديلة لتسوية المنازعات ١١٤

اللجنة الوزارية لتسوية منازعات عقود الاستثمار ١١٤
اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار ١١٥
إدارة التحكيم والمنازعات الدولية ١١٦
مكاتب تسوية المنازعات الأسرية ١١٧
لجان التوفيق في المنازعات ١١٨
لجان إنهاء المنازعات الحكومية ١١٩
هيئة التحضير والوساطة بالمحاكم الاقتصادية ١١٩
المحور الثاني: تمكين المرأة ١٢٠
المحور الثالث: حماية حقوق الطفل ١٢٥
المحور الرابع: حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ١٢٧
المحور الخامس: دعم حقوق كبار السن ١٣٠
المحور السادس: دعم حقوق الشباب ١٣١
المحور السابع: منع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر ١٣٢
الهدف الثالث: الحوكمة والشراكات ١٣٤
المحور الأول: تطوير منظومة العمل والتميز المؤسسي ١٣٦
المحور الثاني تعزيز آليات مكافحة الفساد ١٤٣
المحور الثالث: المساهمة في تطوير البيئة التشريعية ١٤٨
- أبرز القوانين الصادرة ١٤٩
- مشروعات القوانين المقترحة ١٥١

المحور الرابع: تطوير الموارد البشرية وحسن إدارتها ١٥٢
المحور الخامس: دعم نظم المتابعة والتقييم لضمان جودة الأداء ١٥٨
المحور السادس: دعم التعاون القضائي والثقافي مع المجتمع الدولي والإقليمي ١٦١
- في مجال المساعدات القضائية وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين ١٦١
- في إطار دراسة الاتفاقيات ومشاريع الاتفاقيات الدولية ومذكرات التفاهم .. ١٦٢
- المؤتمرات واللقاءات وورش العمل الدولية والمحلية ١٦٦

الهوية الإعلامية ١٨٢
نشاط وزارة العدل ١٨٣
شركاء النجاح ١٩٢

كلمة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي

أتقدم بالتهنئة والتقدير لقضاة مصر بمناسبة الاحتفال بيوم القضاء المصري الذي يواكب الأول من أكتوبر، وأؤكد تقديرنا الكبير للدور الذي تقوم به الجهات والهيئات القضائية في ترسيخ وحماية المبادئ الدستورية وإعلاء سيادة القانون وصون حقوق المواطنين، بما يحقق العدالة ويسهم في تعزيز الاستقرار والسلام الاجتماعي، وأشدد على أن الدولة حريصة على استقلال القضاء وعدم التدخل في شئونه كمنهج راسخ، بالتوازي مع السعي المستمر لتطويره وتحديثه وتعزيز قدراته، على النحو الذي يتماشى مع مجريات العصر ومستجداته، وتسيير إجراءاته بالسرعة المطلوبة.

الرئيس عبد الفتاح السيسي

خلال اجتماعه مع أعضاء المجلس الأعلى للجهات والهيئات القضائية

١ أكتوبر ٢٠٢٣م

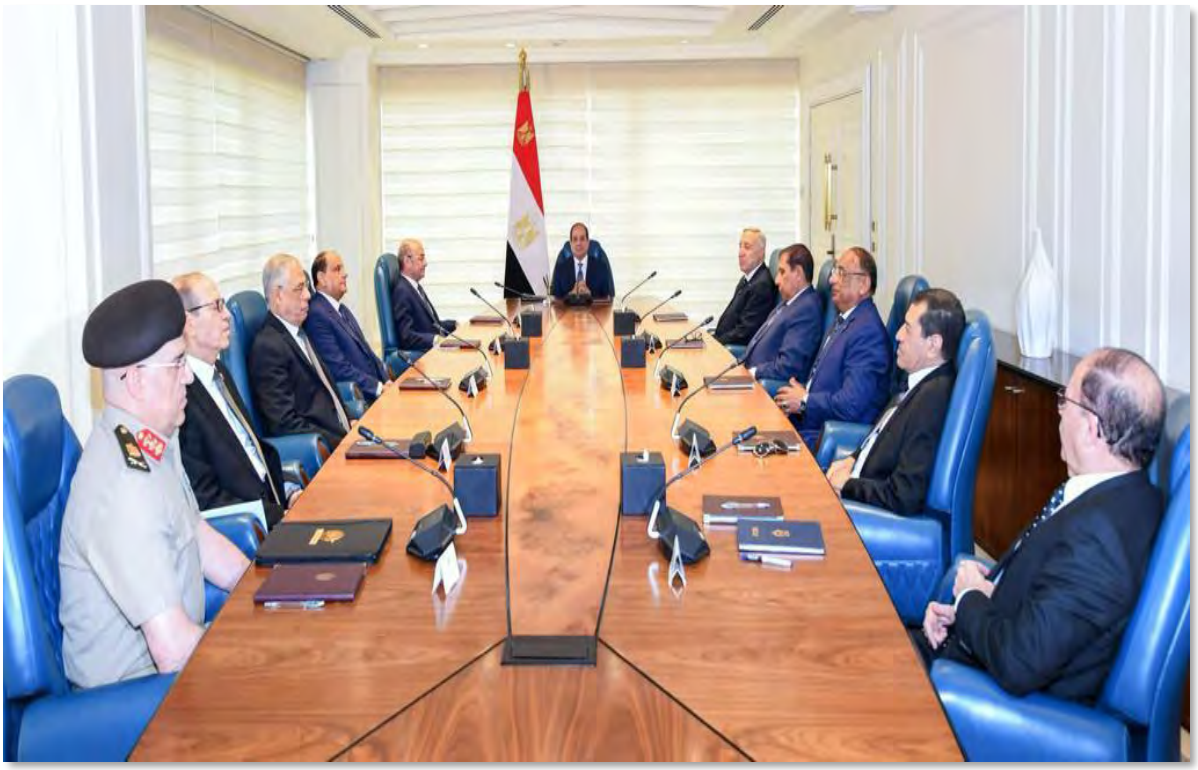

الاحتفال بيوم القضاء المصري الأحد ١ أكتوبر ٢٠٢٣م

كلمة السيد المستشار وزير العدل

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ صدق الله العظيم

سورة النحل، الآية: ٧٦

يطيب لي أن تبدأ كلمتي بتقدير جهود القائمين على شئون العدالة من أعضاء الجهات والهيئات القضائية والإداريين الذين بذلوا جل طاقاتهم خلال العام المنصرم في الإسهام في تحقيق رؤية وأهداف وزارة العدل في إطار مؤسسي مبني على قواعد علمية وأطر تكنولوجية مبصرين دورهم في برنامج عمل الحكومة ومستهدفين بلوغ رؤية مصر ٢٠٢٣.

لقد كان لدعم القيادة السياسية لوزارة العدل وموالاتها الحثيثة لما تقوم به أبرز الأثر في تحقيق ما وصلنا إليه خلال الأعوام الماضية.

ولقد شهد عام ٢٠٢٣م تحقيق العديد من الإنجازات والنتائج المميزة على كل الأصعدة في المنظومة القضائية لاسيما في تهيئة البنية التحتية وخاصة التكنولوجية منها، وتسخير كافة وسائل التكنولوجيا الحديثة في خدمة العدالة، فضلاً عن اتباع أفضل الممارسات والمعايير لتطوير الخدمات المقدمة إلى المواطنين وتحسين جودتها بشكل مستمر، وتوفير كل ما من شأنه أن يعزز مبدأ سيادة القانون وثقة المجتمع.

وإننا بقدر اعتزازنا بما أنجز، وفي ظل قيادتنا الرشيدة الساعية إلى ترسيخ دولة القانون وتحقيق العدالة والمساواة وتعزيز مبادئ تكافؤ الفرص والشفافية وحماية الحقوق والحريات، نؤكد حرصنا على تعظيم تلك الإنجازات خلال العام القادم، وخاصة في مجال التحديث الإداري، واتباع الأساليب الإدارية الحديثة، وعصرنة الإدارة، والرفع من مستوى البنية التحتية للمحاكم لتحقيق متطلباتها، ضمن استراتيجية تشاركية مع أعضاء المجلس الأعلى للجهات والهيئات القضائية، تضمن توطيد استقلال السلطة القضائية، وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان، والارتقاء بجودة خدمات العدالة.

وزير العدل

المستشار/ عُمر مروان

مقـــدمة

يتضمن التقرير السنوي لوزارة العدل لعام ٢٠٢٣م، موجزاً لأهم الإنجازات التي تحققت على مدار عام ٢٠٢٣م من العمل المتواصل والدؤوب من خلال مختلف القطاعات في الوزارة والجهات المعاونة والمحاكم وبدعم ومتابعة حثيثة من القيادات العليا في وزارة العدل وبشراكة حقيقية وفاعلة مع المعنيين في قطاع العدالة، من أجل تحقيق الغايات والأهداف التي أنشئت الوزارة من أجلها وتسعى إلى تحقيقها وذلك في إطار الأهداف الاستراتيجية لرؤية مصر ٢٠٣٠ ذات الصلة بوزارة العدل.

ويشتمل التقرير السنوي على فصلين حيث يتكون الفصل الأول من التعريف بالوزارة من حيث نشأتها وهيكلها التنظيمي واختصاصاتها، استعراض رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة، وبرنامج عمل الحكومة، واستراتيجية وزارة العدل، تحديد أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة وبرنامج عمل الحكومة ذات الصلة بالوزارة.

وقد أفرد الفصل الثاني للإنجازات التي تحققت ضمن الأهداف الاستراتيجية لرؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة وبرنامج عمل الحكومة ذات الصلة بوزارة العدل، وتضمن تفصيل عما قامت به الوزارة في مجال تطوير البنية التحتية العدلية ورقمنة خدمات العدالة تحقيقاً للهدف الاستراتيجي الأول من رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته.

وكذا ما قامت به الوزارة في مجال تمكين المرأة، وحماية حقوق الطفل، الأشخاص ذوي الإعاقة، دعم حقوق كبار السن، دعم حقوق الشباب، منع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، تحقيقاً للهدف الاستراتيجي الثاني رؤية مصر ٢٠٣٠ "العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة".

بالإضافة إلى ما قامت به الوزارة من إنجازات في مجال تطوير منظومة العمل والتميز المؤسسي، تعزيز آليات مكافحة الفساد، تطوير البيئة التشريعية، تطوير الموارد البشرية وحسن إدارتها وأخيراً دعم نظم المتابعة والتقييم لضمان جودة الأداء تحقيقاً للهدف الاستراتيجي السادس "الحوكمة والشراكات".

وإن ما تحقق من إنجازات يعد خطوة في مسيرة الوزارة لتحقيق رؤيتها السامية في تهيئة البيئة القضائية والإدارية المناسبة ورسم السياسات والأطر التشريعية للنهوض بعملية التقاضي بكفاءة لضمان رعاية الحقوق، وصون الحريات وحمايتها، وتيسير سبل الوصول إلى العدالة، وتعزيز الشراكة مع الجهات المحلية والدولية بما يعزز ثقة المجتمع بسيادة القانون.

الفصل الأول

الهيكل التنظيمي لوزارة العدل

ويعد الهيكل التنظيمي لوزارة العدل وثيقة عمل تحدد الأطر التي تعمل من خلالها المستويات الإدارية كافة، حيث تم إعداده ليكون وثيقة قابلة للتطوير بإضافات أو تعديلات جديدة كلما كان ذلك ضرورياً.

نبذة عن وزارة العدل

كان القضاء أحد أركان الدولة في العصر الفرعوني ويرمز له بالإله (ماعت) إله العدالة.

وقام مُحمد علي عام ١٨٣٧م ببناء دولة حديثة قوية تقوم على دعائم العدل والقانون فأنشأ سبعة دواوين، أهمها الديوان العالي، الذي أمسك كافة الاختصاصات ومن بينها الاختصاص القضائي، وفي عام ١٨٤٠م قام بتأسيس جمعية الحقانية وهي أول مؤسسة قضائية حديثة تعرفها مصر، وضمت في اختصاصاتها التشريع، واعتبرت هيئة استشارية يحيل لها الوالي القضايا التي تم الحكم فيها لإعادة النظر في تلك القضايا مرة أخرى.

وفي عهد الخديوي عباس تم إنشاء مجالس الأقاليم في عام ١٨٥٢م، وهي خمسة مجالس شملت مصر بالكامل.

وقام الخديوي إسماعيل عام ١٨٦٣م بالتوسع في إنشاء المجالس فأصبح في كل قرية مجلس دعوى قروي، كما قام بتخصيص مجلسي مصر والإسكندرية كمجالس استئنافية للأحكام، وأنشأ ديوان الحقانية ونقل تبعية كل المجالس إليه، وأسس المجالس الابتدائية والاستئنافية وحدد اختصاصات كل منها لكن دون وجود تشريع واضح.

وفي عهد الخديوي توفيق تم إنشاء المحاكم المختلطة عام ١٨٧٥م، ثم تبعه إنشاء المحاكم الأهلية كنتيجة للمطالبة بالمثل، ليُلغَى بذلك مجالس الأحكام.

وقد توافد على نظارة الحقانية حوالي (٢٦) وزيراً منذ إنشائها وحتى ١٩١٤م ثم بدأ النظام القضائي الحديث بانتهاء المحاكم المختلطة عام ١٩٤٩م.

وفي أغسطس عام ١٩٦٣م تم نقل وزارة العدل إلى عمارة الأوقاف في إمبابة ثم في عام ١٩٦٦م تم نقل مقر الوزارة إلى مبنى كان مخصصاً لمجمع المحاكم في مدينة نصر أمام كلية الشرطة وتم اتخاذه مقراً لها، وفي ديسمبر عام ١٩٧٨م تم نقل وزارة العدل من العباسية (محكمة شمال القاهرة الابتدائية الآن) إلى مبناها السابق بميدان لاظوغلي، وخلال عام ٢٠٢٣ تم الانتقال لمبنى وزارة العدل بالحي الحكومي بالعاصمة الإدارية الجديدة.

إن وزارة العدل هي المظلة الإدارية للجهات والهيئات القضائية، وتختص بتنظيم وتطوير شئون العدالة وعمل الأجهزة المعاونة للجهات القضائية والرقابة عليها (مصلحة الخبراء ـ مصلحة الطب الشرعي ـ مصلحة الشهر العقاري والتوثيق)، كما تهدف إلى تعزيز دور القضاء بما يكفل أداء رسالته في إقامة العدل بين الناس وحماية حقوقهم، وفيما يلي أبرز اختصاصاتها: -

- الإشراف على دور أبنية المحاكم وتقديم كافة التسهيلات الفنية واللوجستية التي تساعد في تطوير منظومة العدالة.
- اقتراح وإعداد مشاريع القوانين واللوائح اللازمة وبحث مقترحات نواب البرلمان بشأن صياغة تشريعات جديدة أو تعديل تشريعات قائمة.
- العمل على رفع مستوى الأداء الوظيفي لأعضاء الجهات والهيئات القضائية والنيابة العامة، والأجهزة المعاونة لها بما يكفل حسن سير العمل بها وسرعة إنجاز الفصل في القضايا ومتابعة تنفيذها وتحقيق العدالة بين الناس.
- تنظيم وإجراء التفتيش على أعمال المحاكم الابتدائية والجزئية من الناحية الفنية وتقييم قضاتها دورياً وإعداد مشاريع الحركات القضائية الخاصة بترقية القضاة ومتابعة تنفيذ قرارات مجلس القضاء الأعلى المتعلقة بهذا الشأن.
- الإشراف والتفتيش الدوري والمفاجئ على جميع الأعمال المالية والإدارية في الوزارة والمحاكم والأجهزة المعاونة لها للتأكد من التزامها بالقوانين واللوائح النافذة.
- الإشراف على جميع أعمال التوثيق والتسجيل العقاري.
- الإشراف على أعمال مصلحة الطب الشرعي وأعمال الخبرة أمام الجهات القضائية.
- تطوير وتنمية علاقات التعاون القضائي والقانوني والفني بين الوزارة والهيئات والوزارات المعنية بشئون العدل والقضاء في الدول الشقيقة والصديقة وإعداد مشاريع الاتفاقيات الإقليمية والدولية في المسائل القضائية.
- متابعة الأحكام الصادرة في منازعات التحكيم وعرضها لإبداء الرأي بشأن تنفيذها.
- تلقي الشكاوى بكافة سبل ورودها سواء عبر بوابة الشكاوى الحكومية الموحدة برئاسة مجلس الوزراء أو المقدمة مباشرة من المواطنين أنفسهم.
- ندب قضاة متخصصين لفحص وتحقيق واقتراح التصرف في الشكاوى التي تقدم ضد أو من القضاة بمحاكم الاستئناف العالي على مستوى القطر المصري تطبيقاً لأحكام قانون السلطة القضائية.

الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠

الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة
رؤية مصر ٢٠٣٠ المُحدثة

أطلقت مصر عام ٢٠١٦م النسخة الأولى من استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ كنقطة ارتكاز أساسية لمسيرة التنمية الشاملة، آخذة بعين الاعتبار الأولويات والطموحات الوطنية لرسم خارطة طريق تحقق التنمية المستدامة، وتلبي أحلام الشعب المصري وتطلعاته في الحياة الكريمة اللائقة، بما يعظم الاستفادة من جميع مقومات الدولة المصرية وإمكاناتها.

وقد أضحت هذه الرؤية البوصلة لتوجهات الدولة المصرية في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، تبني عليها الدولة الخطط والبرامج لتنفيذ أهدافها من خلال التركيز على مفاهيم النمو الاحتوائي والمستدام والتنمية المحلية المتوازنة.

ونظرًا إلى ما شهدته السنوات السبع السابقة من تغيرات وتحديات دولية وإقليمية ومحلية، سعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية إلى تحديث النسخة الأولى من الرؤية وتم إطلاقها في نوفمبر ٢٠٢٣م.

وترتكز رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة على ستة أهداف استراتيجية تمثل توجهات الدولة نحو مواصلة تحقيق التنمية المستدامة، وقد أتت على النحو الآتي:

الهدف الأول: - الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته.

الهدف الثاني: - العدالة الاجتماعية والمساواة.

الهدف الثالث: - نظام بيئي متكامل ومستدام.

الهدف الرابع: - اقتصاد متنوع معرفي تنافسي.

الهدف الخامس: - بنية تحتية متطورة.

الهدف السادس: - الحوكمة والشراكات.

الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة

رؤية مصر ٢٠٣٠ المُحدثة

هيكل رؤية مصر ٢٠٣٠

الأجـندة الوطـنية للتنمية المستدامة

رؤيـة مصر ٢٠٣٠ المُحدثة

المبادئ الحاكمة:

الأهداف الاستراتيجية:

الممكنات:

الأهداف الاستراتيجية لرؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة ذات الصلة بوزارة العدل

برنامج عمل الحكومة

يأتي برنامج الحكومة في إطار تكليف السيد رئيس الجمهورية للحكومة في سبتمبر ٢٠١٥م، أخذاً في الاعتبار أن الدولة تعمل على تحقيق نتائج إيجابية ملموسة للمواطن المصري وكل أطياف الدولة خلال فترة زمنية محدودة، بحيث تكون ركيزة للانطلاق إلى المزيد من النمو والرخاء في السنوات التالية، ونود أن نؤكد أن برنامج الحكومة المعروض هو في الواقع منهج عمل للمرحلة المقبلة نستهدف أن تمتد آثاره الإيجابية إلى الأجيال القادمة، وينقسم برنامج الحكومة إلى خمسة أهداف استراتيجية وسبعة محاور تمثل الجوانب الأساسية لعمل قطاعات الجهاز الإداري للدولة بالكامل وينبثق منها برامج ومشروعات متنوعة في شتى المجالات.

الأهداف الاستراتيجية لبرنامج عمل الحكومة

يتضمن البرنامج خمسة أهداف رئيسية:

- حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية.
- بناء الإنسان المصري.
- التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومي.
- النهوض بمستويات التشغيل.
- تحسين مستوى معيشة المواطن المصري.

المحاور الرئيسية لبرنامج عمل الحكومة

المحور الأول
- الحفاظ على الأمن القومي.

المحور الثاني
- ترسيخ البنية الديمقراطية وتدعيمها.

المحور الثالث
- الرؤية والبرنامج الاقتصادي للحكومة.

المحور الرابع
- العدالة الاجتماعية وخدمات المواطنين.

المحور الخامس
- البنية الأساسية والتنمية القطاعية.

المحور السادس
- الإصلاح الإداري وتحقيق المزيد من آليات الشفافية والنزاهة.

المحور السابع
- دور رائد على الصعيدين العربي والإفريقي وتعزيز هذا الدور على الصعيد الدولي.

دور وزارة العدل في تنفيذ برنامج عمل الحكومة

الهدف الاستراتيجي الثالث	التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومي.
البرنامج الرئيسي السابع	تطوير الأداء الحكومي والمؤسسي ومواجهة الفساد.
البرنامج الفرعي السادس	تطوير الخدمات القضائية المُقدمة للمواطنين.

استراتيجية وزارة العدل

الرؤية:

مؤسسة متميزة داعمة لاستقلال القضاء وسيادة القانون تقدم خدمات عدلية مميزة.

الرسالة:

تحقيق نقلة نوعية في التقاضي تشعر المواطن بالعدالة الناجزة وتقدم له الخدمات في سهولة ويسر وذلك من خلال قنوات وآليات محدثة ومؤهلة لوضع هذه النقلة موضع التنفيذ.

الأهداف الاستراتيجية للوزارة:

القيم:

العدل والشفافية

- الحيادية والوضوح وتساوي الجميع أمام القضاء.

الاستقلالية

- لا سلطان على القضاة أثناء أداء مهامهم سوى القانون وضمائرهم.

الابتكار

- تحفيز طاقات الموارد البشرية لتطوير العمل المؤسسي والإبداع فيه.

العمل بروح الفريق

- تحفيز الأفراد للعمل بما يحقق الأهداف المشتركة.

التسامح

- الالتزام بالتشريعات التي تضمن استدامة التسامح الأسري والمجتمعي.

الفصل الثاني
إنجازات الوزارة في ضوء أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة وبرنامج عمل الحكومة ذات الصلة بوزارة العدل

أهـم المؤشـرات

%100
نسبة الفصل في دعاوى الأسرة المتداولة أمام المحاكم الابتدائية المقيدة عام ٢٠٢٠م وما قبله.

%99.5
نسبة الفصل في الدعاوى المدنية المتداولة أمام المحاكم الابتدائية والمقيدة عام ٢٠١٩م وما قبله.

%94
نسبة الفصل في جملة الدعاوى المتداولة أمام المحاكم الابتدائية وجزئياتها خلال الفترة من ٢٠٢٣/١/١ حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١.

%96
نسبة تنفيذ الأحكام الصادرة في دعاوى الأسرة.

%84
نسبة تنفيذ الأحكام الصادرة في الدعاوى المدني.

قاضية
لأول مرة في تاريخ القضاء رئيساً لمحكمة ابتدائية.

7781 دعوى
عدد الدعاوى التي تم إقامتها عن بعد بالمحاكم الابتدائية والاقتصادية.

26 محكمة ومأمورية
عدد المحاكم والمأموريات التي تم ميكنة العمل الإداري بها (المكاتب الأمامية).

17 محكمة ومأمورية
عدد المحاكم والمأموريات المطبق بها نظام رقمنة المحاكم المدنية.

6 محاكم
عدد المحاكم الابتدائية التي تم الانتهاء من أرشفة القضايا المدنية بنسبة ١٠٠٪.

90 فرع توثيق
عدد فروع التوثيق التي تعمل خلال الفترة المسائية من الساعة الخامسة حتى التاسعة مساءً.

870383 معاملة
عدد المعاملات الصادرة عن كافة فروع التوثيق خلال الفترة المسائية من الساعة الخامسة حتى التاسعة مساءً.

69 فرع توثيق
عدد فروع التوثيق المستحدثة.

683066 مستفيد
عدد المستفيدين من تطبيق الهاتف الجوال أرغب في عمل توكيل.

٣ فروع توثيق
عدد فروع التوثيق التي فازت بجائزة مصر للتميز الحكومي.

جودة الحياة ومستوى المعيشة

الهدف الأول:
الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته

الهدف الأول: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته

اتصالاً بمستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ في نسختها المحدثة وتحديداً الهدف الأول منها والخاص بالارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته عبر تعزيز البنية التحتية والرقمية، واتساقاً مع المحور الرابع من برنامج عمل الحكومة الخاص بالبنية الأساسية، أعدت الوزارة خطة لتطوير بنيتها التحتية ورقمنة خدماتها، بما يسهم في الارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة للمواطنين.

المحور الأول: تطوير البنية التحتية العدلية

تسعى وزارة العدل إلى توفير البيئة المناسبة لدعم العمل القضائي وتقديم خدمات مميزة للمواطنين، من خلال تنفيذ عدد من المشروعات التي تستهدف تطوير البنية التحتية للمحاكم والمقرات الأخرى التابعة لوزارة العدل ويحصل من خلالها المواطن على خدمات الوزارة.

التوزيع الجغرافي لكافة المشروعات

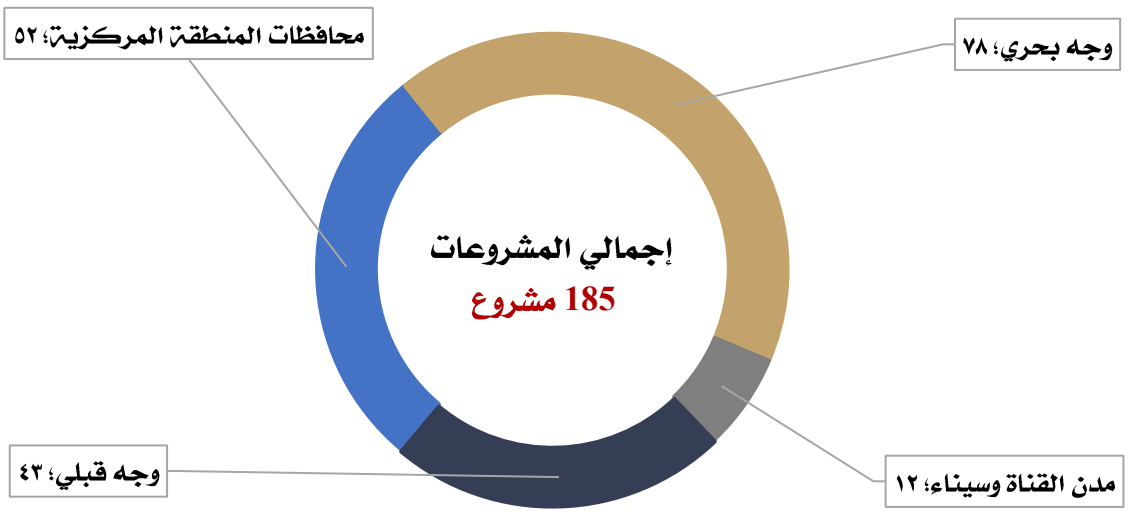

تطوير أبنية دور المحاكم:

وفي إطار خطتها لرفع كفاءة المحاكم على مستوى الجمهورية وإعداد مقار لائقة للمحاكم لخدمة المتقاضين وتقريب العدالة للمواطنين فقد تم تنفيذ عدد (٥١) مشروعًا خلال عام ٢٠٢٣م أبرزها الآتي:

■ تطوير ورفع كفاءة محكمة حلوان الابتدائية - محافظة القاهرة: بدأت أعمال التطوير ورفع الكفاءة في يونيو ٢٠٢٢م، وتم افتتاحه في فبراير ٢٠٢٣م.

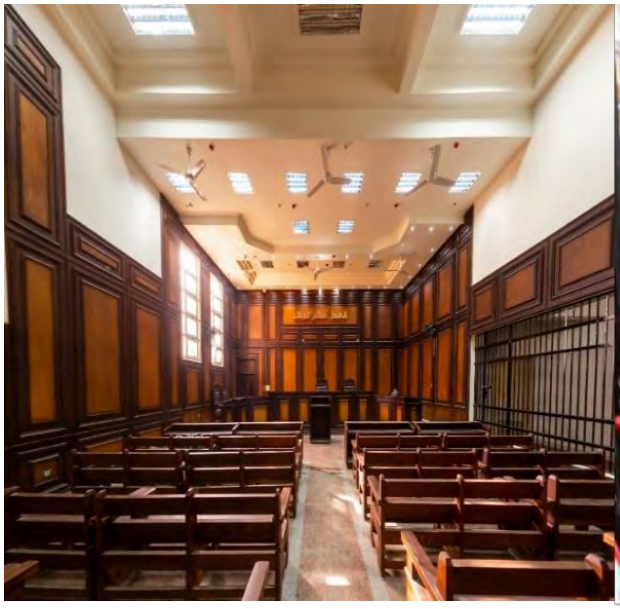

■ متابعة مشروع رفع كفاءة محكمة القاهرة الجديدة الابتدائية ـ محافظة القاهرة: بدأت أعمال رفع الكفاءة عام ٢٠٢٢م، بلغت نسبة التنفيذ ٩٥٪.

■ متابعة مشروع رفع كفاءة محكمة القاهرة الاقتصادية ـ محافظة القاهرة: بدأت أعمال رفع الكفاءة عام ٢٠٢٣ م ، بلغت نسبة التنفيذ ٩٥٪.

■ متابعة مشروع إنشاء ملحق محكمة أسرة حلوان ـ محافظة القاهرة: بدأت أعمال إنشائه عام ٢٠٢٣ م.

■ متابعة مشروع رفع كفاءة محكمة جنوب الجيزة الابتدائية ـ محافظة الجيزة: بدأت أعمال رفع الكفاءة عام ٢٠٢٢م ، بلغت نسبة التنفيذ ٨٨٪.

■ متابعة مشروع رفع كفاءة محكمة العياط الجزئية ـ محافظة الجيزة: بدأت أعمال رفع الكفاءة عام ٢٠٢٢م.

■ متابعة مشروع إنشاء ملحق محكمة الصف الجزئية ـ محافظة الجيزة: بدأت أعمال إنشائه عام ٢٠٢٣ م.

■ متابعة مشروع رفع كفاءة محكمة تاج الدول ـ محافظة الجيزة: بدأت أعمال رفع الكفاءة عام ٢٠٢٢ م، بلغت نسبة التنفيذ ٨٥٪.

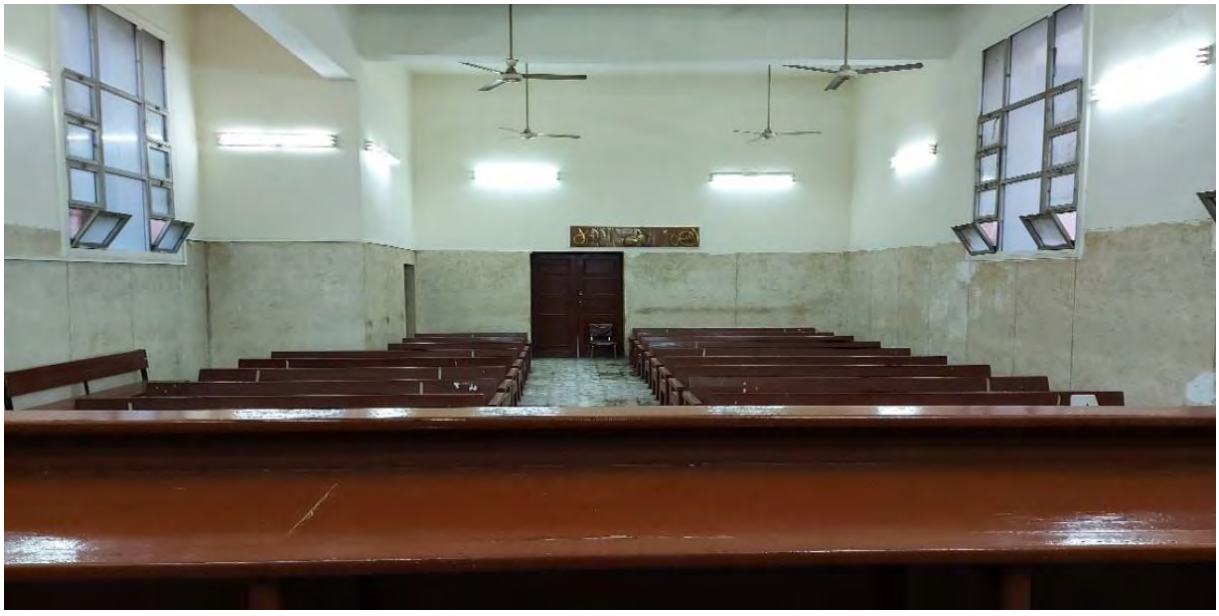

■ تطوير ورفع كفاءة محكمة قليوب الجزئية ـ محافظة القليوبية: بدأت أعمال التطوير ورفع الكفاءة في أغسطس ٢٠٢٢م وتم افتتاحه في نوفمبر ٢٠٢٣م.

■ متابعة مشروع رفع كفاءة محكمة جنوب بنها الابتدائية ـ محافظة القليوبية: بدأت أعمال رفع الكفاءة عام ٢٠٢٢ م، بلغت نسبة التنفيذ ٩٨٪.

■ متابعة مشروع رفع كفاءة محكمة الأسرة بالخانكة ـ محافظة القليوبية: بدأت أعمال رفع الكفاءة عام ٢٠٢٢م، بلغت نسبة التنفيذ ٩٠٪.

■ متابعة مشروع رفع كفاءة محكمة كفر شكر الجزئية ـ محافظة القليوبية: بدأت أعمال رفع الكفاءة عام ٢٠٢٢م، بلغت نسبة التنفيذ ٤٥٪.

■ متابعة مشروع إنشاء مجمع محاكم نبروه ـ محافظة الدقهلية: بدأت أعمال إنشائه عام ٢٠١٧، بلغت نسبة التنفيذ ٩٥٪.

■ متابعة مشروع رفع كفاءة محكمة جنوب المنصورة الابتدائية ـ محافظة الدقهلية: بدأت أعمال رفع الكفاءة عام ٢٠٢٢م، بلغت نسبة التنفيذ ٨٠٪.

■ متابعة مشروع إنشاء محكمة السنبلاوين الجزئية ـ محافظة الدقهلية: بدأت أعمال إنشائه عام ٢٠٢٣ م، ومن المقرر الانتهاء منه عام ٢٠٢٤ م.

■ متابعة مشروع إنشاء محكمة الإبراهيمية الجزئية ـ محافظة الشرقية: بدأت أعمال إنشائه عام ٢٠٢٢ م، ومن المقرر الانتهاء منه عام ٢٠٢٤ م، بلغت نسبة التنفيذ ٤٠٪.

■ متابعة مشروع إنشاء محكمة العاشر من رمضان الجزئية ـ محافظة الشرقية: بدأت أعمال إنشائه عام ٢٠٢٣ م.

■ متابعة مشروع إنشاء ملحق محكمة جنوب الزقازيق الابتدائية ـ محافظة الشرقية: بدأت أعمال إنشائه عام ٢٠٢٣ م.

■ متابعة مشروع رفع كفاءة محكمة شبين الكوم الابتدائية- محافظة المنوفية: بدأت أعمال رفع الكفاءة عام ٢٠٢٢م، بلغت نسبة التنفيذ ٦٥٪.

■ متابعة مشروع إنشاء محكمة منوف الجزئية - محافظة المنوفية: بدأت أعمال إنشائه عام ٢٠٢٢م.

■ متابعة مشروع إنشاء محكمة الرياض الجزئية - محافظة كفر الشيخ: بدأت أعمال إنشائه عام ٢٠٢٠م، بلغت نسبة التنفيذ ٨٠٪.

■ متابعة مشروع رفع كفاءة محكمة فوه الجزئية ـ محافظة كفر الشيخ: بدأت أعمال رفع الكفاءة عام ٢٠٢٢ م ، بلغت نسبة التنفيذ ٩٠٪.

■ متابعة مشروع رفع كفاءة محكمة قلين الجزئية ـ محافظة كفر الشيخ: بدأت أعمال رفع الكفاءة عام ٢٠٢٢م.

■ متابعة مشروع رفع كفاءة محكمة سيدي سالم الجزئية ـ محافظة كفر الشيخ: بدأت أعمال رفع الكفاءة عام ٢٠٢٢م.

■ متابعة مشروع رفع كفاءة محكمة كفر الشيخ الابتدائية ـ محافظة كفر الشيخ: بدأت أعمال رفع الكفاءة عام ٢٠٢٢م.

■ متابعة مشروع رفع كفاءة محكمة طنطا الابتدائية ـ محافظة الغربية: بدأت أعمال رفع الكفاءة عام ٢٠٢٢م.

■ متابعة مشروع رفع كفاءة محكمة سمنود الجزئية ـ محافظة الغربية: بدأت أعمال رفع الكفاءة عام ٢٠٢٢م، بلغت نسبة التنفيذ ٨٠٪.

■ متابعة مشروع إنشاء ملحق محكمة كفر الدوار ـ محافظة البحيرة: بدأت أعمال إنشائه ٢٠١٩م، بلغت نسبة التنفيذ ٩٨٪.

■ متابعة مشروع رفع كفاءة محكمة كوم حمادة الجزئية ـ محافظة البحيرة: بدأت أعمال رفع الكفاءة عام ٢٠٢٢م، بلغت نسبة التنفيذ ٦١٪.

■ متابعة مشروع إنشاء محكمة بدر الجزئية ـ محافظة البحيرة: بدأت أعمال إنشائه عام ٢٠٢٣م.

■ متابعة مشروع إنشاء محكمة ادكو الجزئية ـ محافظة البحيرة: بدأت أعمال إنشائه عام ٢٠٢٣م.

■ متابعة مشروع رفع كفاءة محكمة أبو حمص الجزئية ـ محافظة البحيرة: بدأت أعمال رفع الكفاءة عام ٢٠٢٢م، بلغت نسبة التنفيذ ٥٥٪.

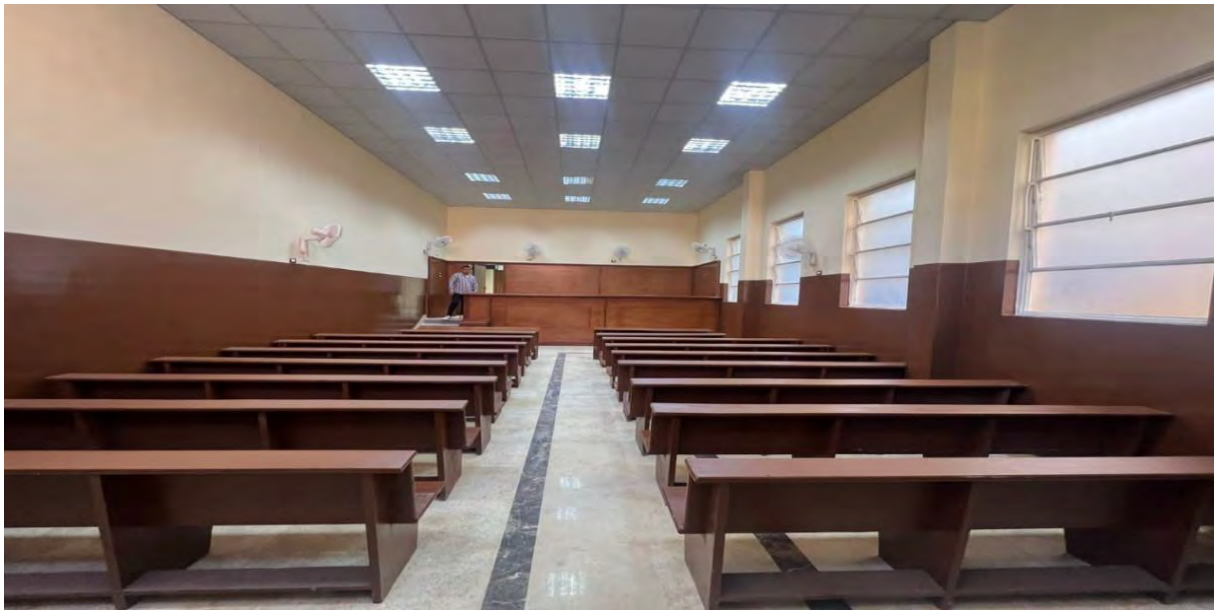

■ متابعة مشروع رفع كفاءة محكمة دمنهور الابتدائية ـ محافظة البحيرة: بدأت أعمال رفع الكفاءة عام ٢٠٢٢م.

■ متابعة مشروع إنشاء محكمة فايد الجزئية ـ محافظة الإسماعيلية: بدأت أعمال إنشائه عام ٢٠٢٣ م.

■ متابعة مشروع إنشاء مجمع محاكم بورفؤاد الجزئية ـ محافظة بورسعيد: بدأت أعمال إنشائه عام ٢٠١٩م، بلغت نسبة التنفيذ ٩١٪.

■ متابعة مشروع إنشاء ملحق محكمة الفيوم ـ محافظة الفيوم: بدأت أعمال إنشائه عام ٢٠٢٣م.

■ الانتهاء من إنشاء مجمع محاكم ببا الجزئية ـ محافظة بني سويف: بدأت أعمال إنشائه في يونيو ٢٠١٩م، وتم افتتاحه في نوفمبر ٢٠٢٣م.

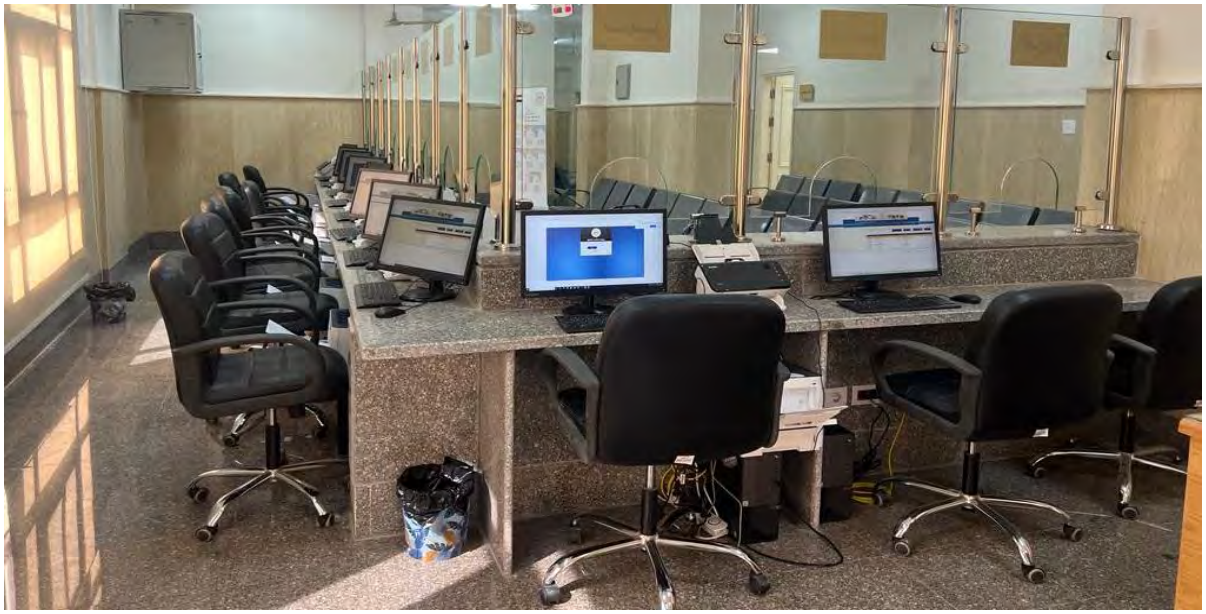

■ متابعة مشروع رفع كفاءة محكمة اهناسيا الجزئية ـ محافظة بني سويف: بدأت أعمال رفع الكفاءة عام ٢٠٢١ م، بلغت نسبة التنفيذ ٦٥٪.

■ متابعة مشروع إنشاء محكمة بني سويف الجديدة ـ محافظة بني سويف: بدأت أعمال إنشائه عام ٢٠٢٣ م.

■ الانتهاء من إنشاء محكمة الطفل بأبوتيج ـ محافظة أسيوط: بدأت أعمال الإنشاء في أغسطس عام ٢٠٢٢م، وتم افتتاحه في ديسمبر عام ٢٠٢٣م.

■ متابعة مشروع إنشاء محكمة ديرمواس والملحق ـ محافظة المنيا: بدأت أعمال إنشائه عام ٢٠١٦م، بلغت نسبة التنفيذ ٨٧٪.

■ متابعة مشروع إنشاء محكمة ملوي الجزئية ـ محافظة المنيا: بدأت أعمال إنشائه عام ٢٠٢٣م.

■ متابعة مشروع إنشاء محكمة المراغة الجزئية ـ محافظة سوهاج: بدأت أعمال إنشائه عام ٢٠٢٢ م، ومن المقرر الانتهاء منه عام ٢٠٢٤ م، بلغت نسبة التنفيذ ٦٥٪.

■ متابعة مشروع إنشاء محكمة طهطا الجزئية ـ محافظة سوهاج: بدأت أعمال إنشائه عام ٢٠٢٣م.

■ متابعة مشروع إنشاء محكمة دشنا الجزئية ـ محافظة قنا: بدأت أعمال إنشائه عام ٢٠٢٣م.

■ متابعة مشروع رفع كفاءة محكمة كوم امبو ـ محافظة أسوان: بدأت أعمال رفع الكفاءة عام ٢٠٢٢م.

■ متابعة مشروع رفع كفاءة محكمة إدفو ـ محافظة أسوان: بدأت أعمال رفع الكفاءة عام ٢٠٢٢م، بلغت نسبة التنفيذ ٨٥٪.

■ متابعة مشروع إنشاء محكمة الخارجة ـ محافظة الوادي الجديد: بدأت أعمال إنشائه عام ٢٠٢٠م، بلغت نسبة التنفيذ ٦٥٪.

■ متابعة مشروع إنشاء محكمة حلايب الجزئية ـ محافظة البحر الأحمر: بدأت أعمال إنشائه عام ٢٠٢٣ م.

■ متابعة مشروع إنشاء محكمة القصير الجزئية ـ محافظة البحر الأحمر: بدأت أعمال إنشائه عام ٢٠٢٣ م.

■ متابعة مشروع رفع كفاءة محكمة الطور الجزئية ـ محافظة جنوب سيناء: بدأت أعمال رفع الكفاءة عام ٢٠٢٣ م، بلغت نسبة التنفيذ ٩٨٪.

التوزيع الجغرافي لمشروعات صندوق أبنية دور المحاكم

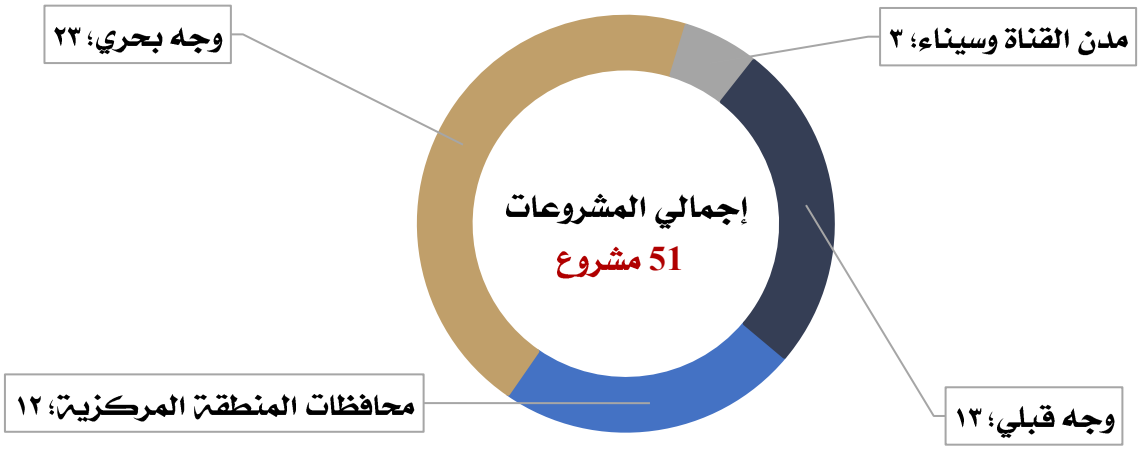

والجدير بالذكر أنه في ضوء حرص وزارة العدل على تقريب جهات التقاضي تيسيراً على المواطنين أصدر معالي المستشار وزير العدل قراراً بعودة العمل بمقر محكمة شمال سيناء الابتدائية بمدينة العريش، وكذا عودة العمل بنيابتي قسمي أول وثاني العريش الجزئيتين بمقر المحكمة مواكبة لعودة الحياة الطبيعية بالمحافظة.

وتجدر الإشارة أنه بنهاية عام ٢٠٢٣م بلغ عدد مقار المحاكم في مصر (٣٢٠) مقر.

إجمالي عدد مقار المحاكم في مصر خلال عامي (٢٠١٤ ـ ٢٠٢٣)

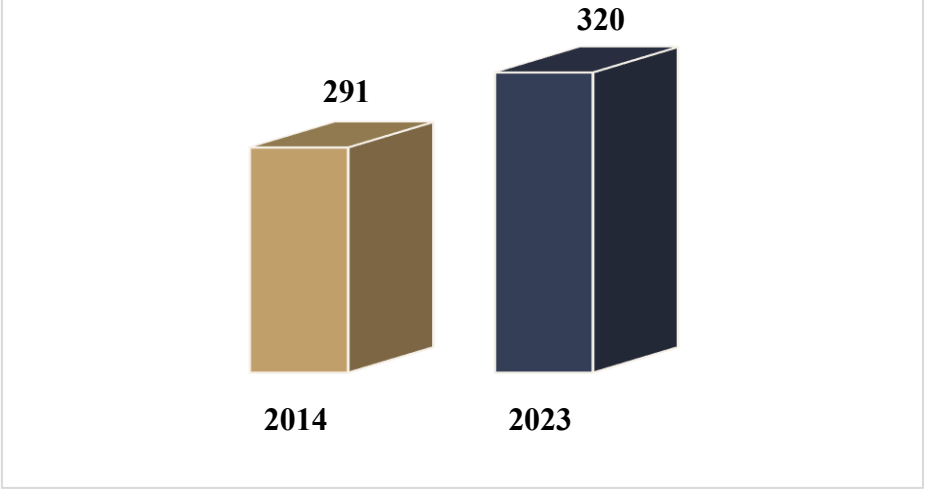

عدد المحاكم على مستوى الجمهورية بنهاية عام ٢٠٢٣م (٦٨٤) محكمة مقسمة إلى: (٣٨ محكمة ابتدائية ـ ٢٥٥ محكمة جزئية ـ ٧٠ مأمورية كلية ـ ١١ محكمة مرور ـ ٢٥٥ محكمة أسرة ـ ٤ محاكم طفل ـ ٨ محاكم استئناف ـ ٣٥ مأمورية استئناف ـ ٨ محاكم اقتصادية).

تطوير مكاتب الشهر العقاري والتوثيق:

واتصالاً، **تم تطوير مكاتب الشهر العقاري والتوثيق بالمحافظات** حيث كانت تعاني من التكدس الكبير مما تتسبب في طول انتظار المواطنين، وصعوبة الحصول على الخدمات ولتلافي تلك الأوضاع تم رفع كفاءة عدد (٤١) مقر شهر عقاري وتوثيق، وفيما يلي أبرز المشروعات التي تم تنفيذها خلال عام ٢٠٢٣ م:

- محافظة القاهرة: عدد (٤) مكاتب (فرع توثيق روض الفرج - فرع توثيق مدينة حلوان - فرع توثيق سوق السيارات - فرع توثيق حلوان المطور).

فرع توثيق روض الفرج

فرع توثيق مدينة حلوان

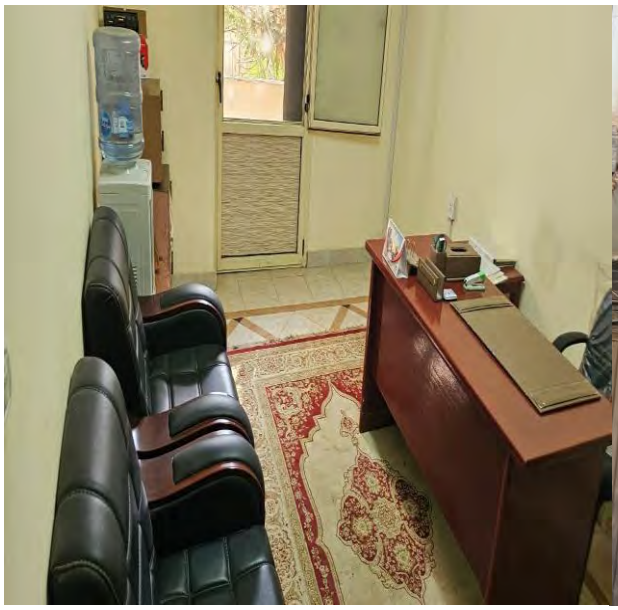

فرع توثيق سوق السيارات

فرع توثيق حلوان المطور

■ محافظة الجيزة: عدد (٥) مقار (فرع توثيق ثان ٦ أكتوبر - مأمورية شهر عقاري إمبابة والوراق - فرع توثيق الوراق - فرع توثيق العياط - مأمورية شهر عقاري العياط).

فرع توثيق ثان ٦ أكتوبر

■ محافظة القليوبية: عدد (٢) مقر (مأمورية شهر وتوثيق قليوب ببنها - مأمورية الشهر العقاري والتوثيق بالعبور).

مأمورية شهر وتوثيق قليوب ببنها

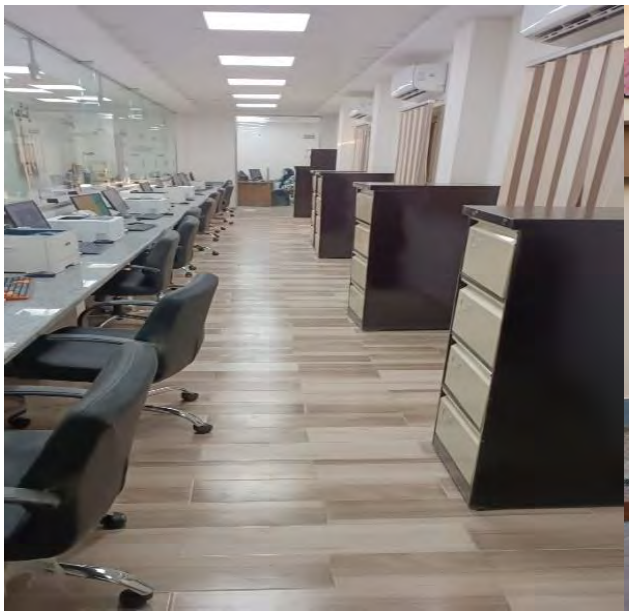

مأمورية الشهر العقاري والتوثيق بالعبور

■ محافظة المنوفية: عدد (٣) مقار (فرع توثيق ضواحي شبين الكوم - فرع توثيق أشمون النموذجي - مأمورية شهر عقاري وتوثيق قويسنا).

فرع توثيق ضواحي شبين الكوم

فرع توثيق أشمون النموذجي

مأمورية شهر عقاري وتوثيق قويسنا

■ **محافظة الغربية: عدد (٣) مقار (فرع توثيق أول المحلة الكبرى - مأمورية شهر عقاري المحلة الكبرى - مأمورية شهر عقاري طنطا).**

فرع توثيق أول المحلة الكبرى

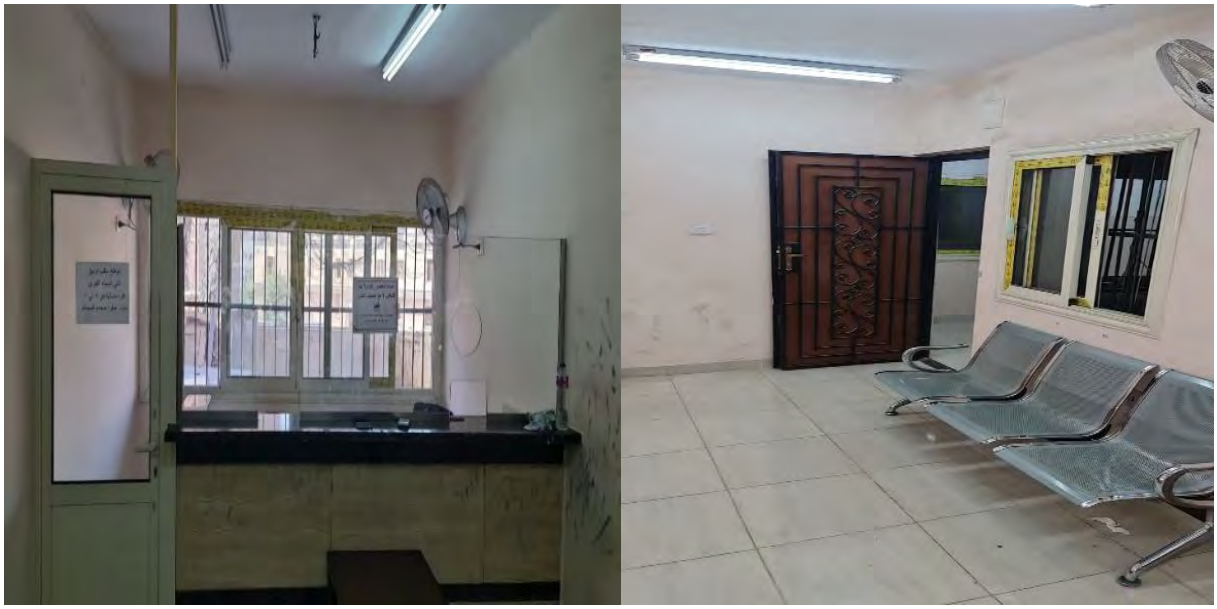

مأمورية شهر عقاري المحلة الكبرى

مأمورية شهر عقاري طنطا

■ محافظة الإسكندرية: عدد (١) مقر (فرع توثيق المنتزه أول).

فرع توثيق المنتزه أول

■ محافظة الإسماعيلية: عدد (١) مقر (فرع توثيق ثاني الإسماعيلية).

■ محافظة البحيرة: عدد (٢) مقر (شهر وتوثيق المحمودية بدمنهور - فرع توثيق شبراخيت).

مأمورية شهر وتوثيق المحمودية بدمنهور

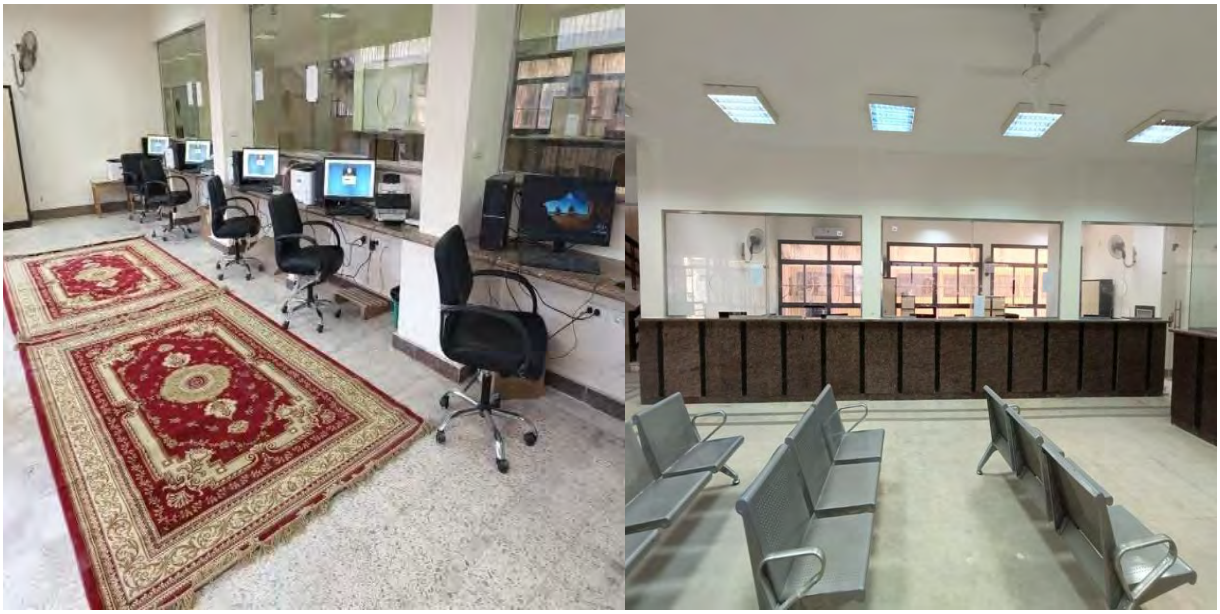

فرع توثيق شبراخيت

■ محافظة دمياط: عدد (٤) مقار (مأمورية شهر وتوثيق فارسكور - فرع توثيق ضواحي دمياط - فرع توثيق مركبات دمياط - فرع توثيق رأس البر).

مأمورية شهر وتوثيق فارسكور

فرع توثيق ضواحي دمياط

فرع توثيق مركبات دمياط

فرع توثيق رأس البر

■ محافظة الفيوم: عدد (٣) مقار (مأمورية شهر وتوثيق أطسا - مأمورية شهر وتوثيق طامية - مأمورية شهر وتوثيق سنورس).

مأمورية شهر وتوثيق أطسا

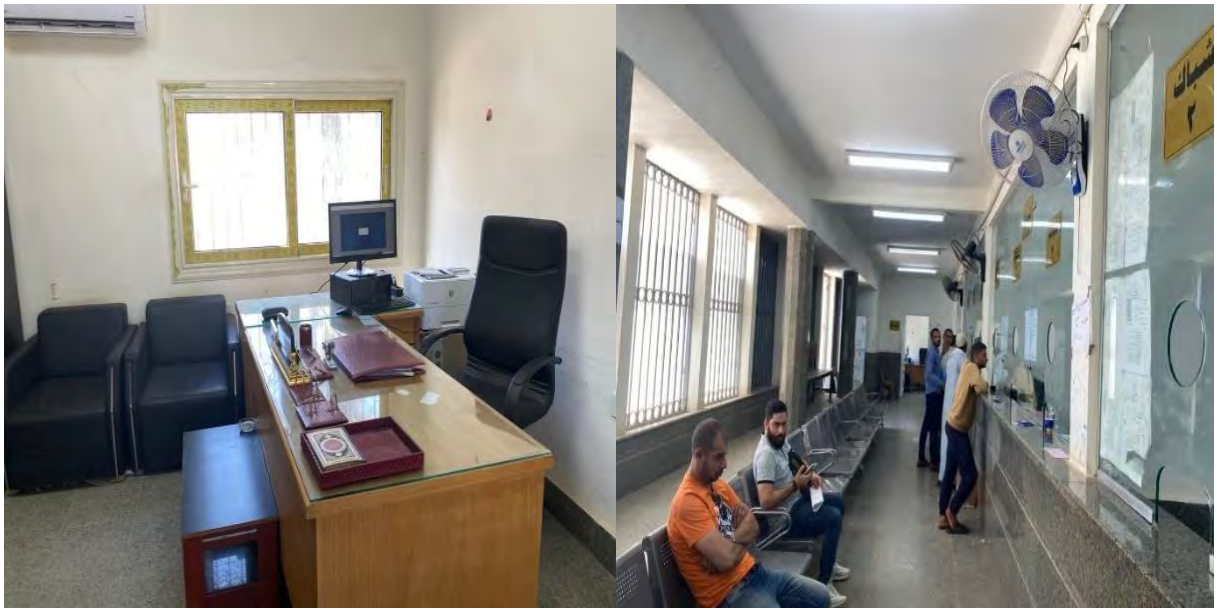

مأمورية شهر وتوثيق طامية

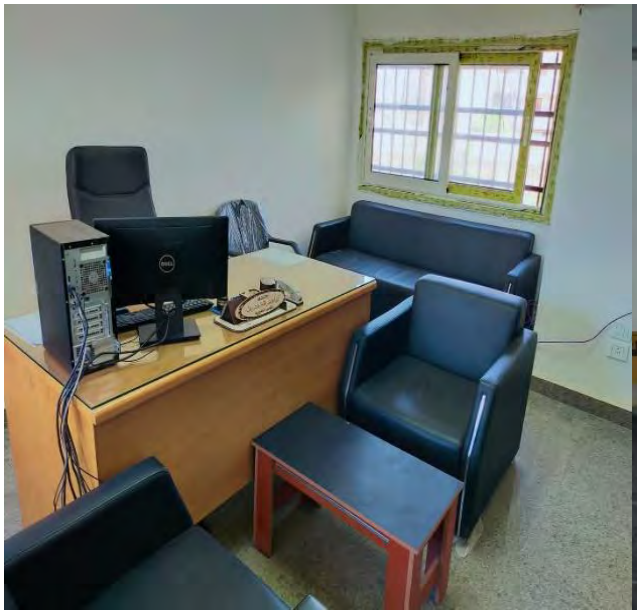

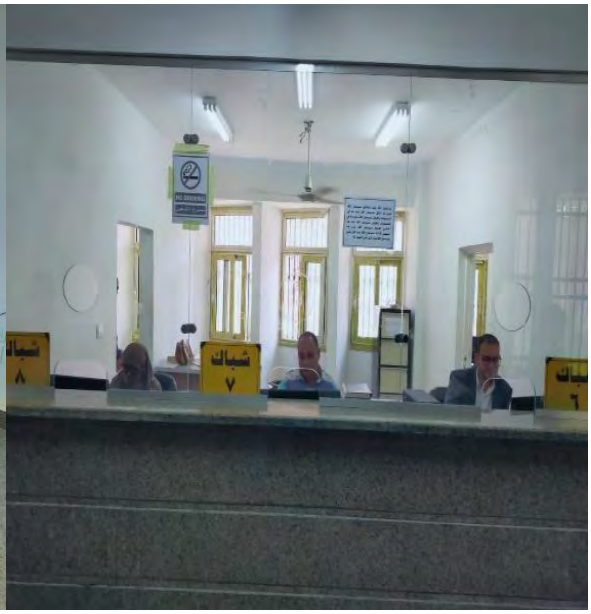

■ محافظة بني سويف: عدد (١) مقر (مأمورية شهر وتوثيق ببا).

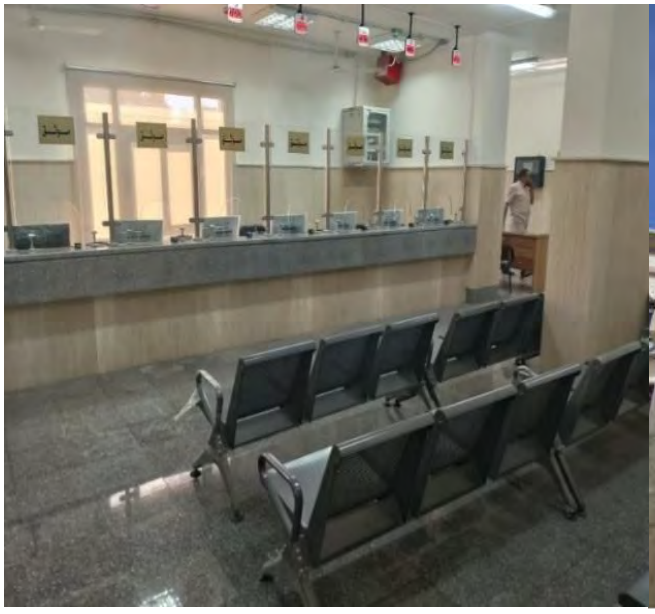

■ محافظة قنا: عدد (٧) مقار (مأمورية شهر وتوثيق دشنا - مأمورية الشهر العقاري والتوثيق بنجع حمادي - مأمورية شهر وتوثيق قفط - مأمورية شهر وتوثيق نقاده - مأمورية شهر وتوثيق أبو تشت - مأمورية شهر وتوثيق قوص - فرع توثيق قفط).

مأمورية شهر وتوثيق دشنا

مأمورية الشهر العقاري والتوثيق بنجع حمادي

مأمورية شهر وتوثيق قفط

مأمورية شهر وتوثيق نقاده

■ محافظة جنوب سيناء: عدد (٢) مقر (مأمورية شهر عقاري وتوثيق نويبع - مأمورية الشهر العقاري والتوثيق بشرم الشيخ).

مأمورية شهر عقاري وتوثيق نويبع

مأمورية الشهر العقاري والتوثيق بشرم الشيخ

■ محافظة شمال سيناء: عدد (٣) مقار (فرع توثيق مركبات العريش - فرع توثيق أول العريش - المكتب الرئيسي بالعريش).

فرع توثيق مركبات العريش

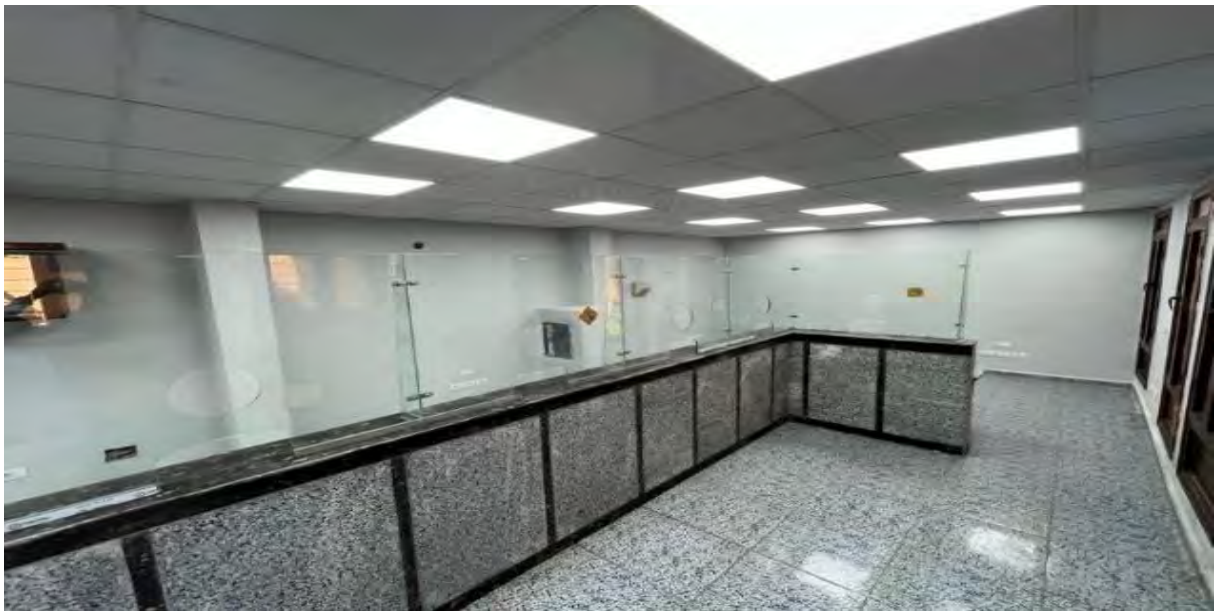

فرع توثيق أول العريش

المكتب الرئيسي بالعريش

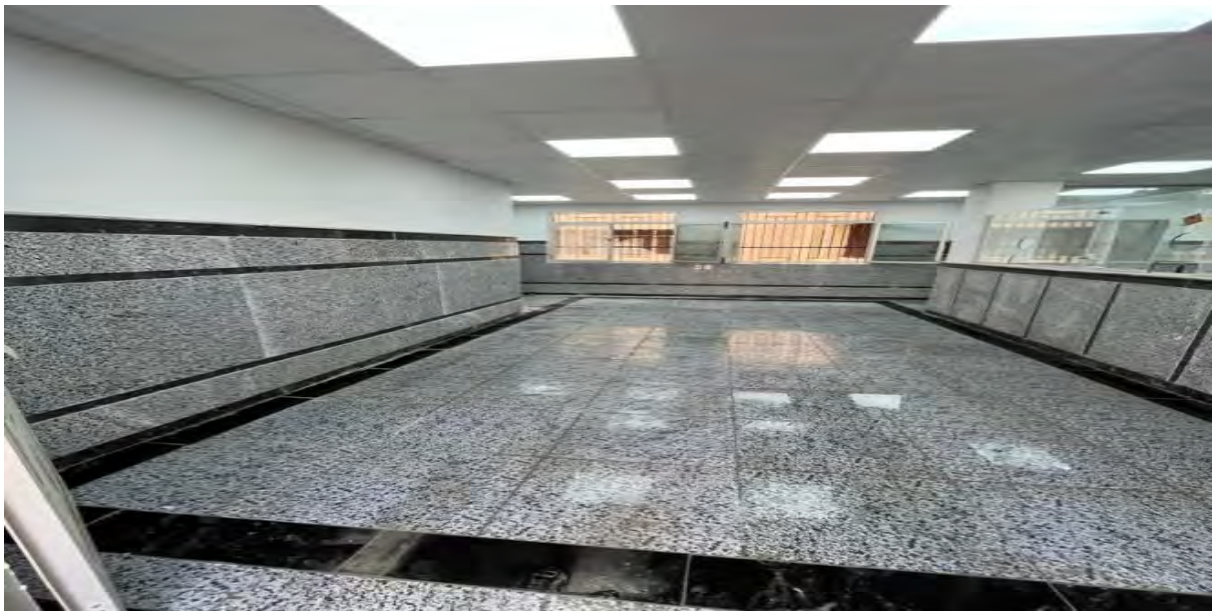

واتصـــالاً، تم التوســـع في عدد مقار الشـــهر العقاري والتوثيق تيســـيراً على المواطنين وتلبية لاحتياجات وظروف كافة الفئات على مستوى الجمهورية والحد من الزحام والتكدس بمكاتب وفروع التوثيق بالفترة الصباحية على مستوى الجمهورية، من خلال إنشاء مقار جديدة واستحداث مقار مميزة لخدمات الشهر العقاري والتوثيق داخل المراكز التجارية ومكاتب البريد بالإضافة إلى توفير خدمات التوثيق بعدد من فروع ومنافذ شـــركات الاتصـــالات وفقاً للبروتوكولات المبرمة مع شـركة المصـرية للاتصـالات، وشـركة أورانج، وشـركة اتصـالات مصـر، في هذا الشـــأن، وبلغ إجمالي عدد المقرات التي تم اســـتحداثها خلال عام ٢٠٢٣م عدد (٦٩) مقراً، وفيما يلي أبرز تلك المقرات:

■ محافظة القاهرة: عدد (١٣) مقراً (فرع توثيق بولاق - فرع توثيق نادي ضباط الحرس الجمهوري - فرع توثيق القوات الجوية - مأمورية شهر التجمع العمراني الجديد بمدينة الشروق - فرع توثيق الترجمان - فرع توثيق نادى الجزيرة الرياضي - فرع توثيق بريد العتبة - فرع توثيق اتصالات القطامية - فرع توثيق أورانج الميرغني - فرع توثيق we باب اللوق - فرع توثيق we رمسيس - فرع توثيق we الزمالك - فرع توثيق أورانج البساتين).

فرع توثيق نادي ضباط الحرس الجمهوري

فرع توثيق بريد العتبة

فرع توثيق الترجمان

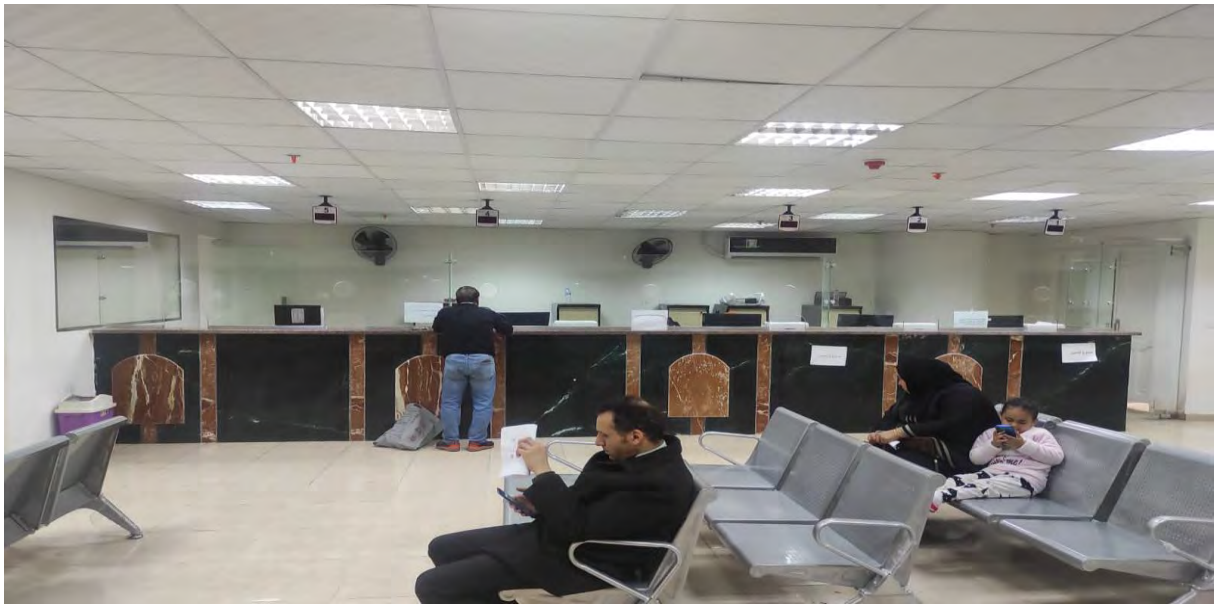

فرع توثيق we باب اللوق

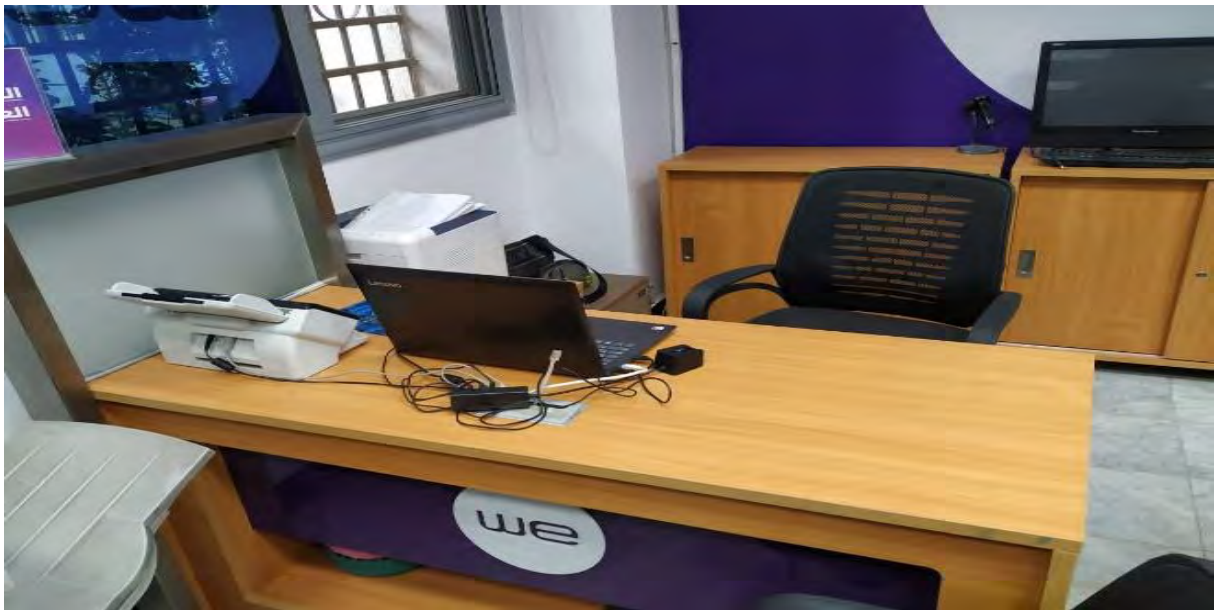

■ محافظة الجيزة: عدد (٩) مقار (فرع توثيق نادي الترسانة الرياضي - مكتب بريد القرية الذكية - فرع توثيق داندي ميجا مول - فرع توثيق دولفين مول - فرع توثيق أورانج الدقي - فرع توثيق أورانج المهندسين - فرع توثيق we المريوطية - فرع توثيق we الرماية - فرع توثيق we إمبابة).

مكتب بريد القرية الذكية

فرع توثيق داندي ميجا مول بالجيزة.

فرع توثيق دولفين مول بالجيزة.

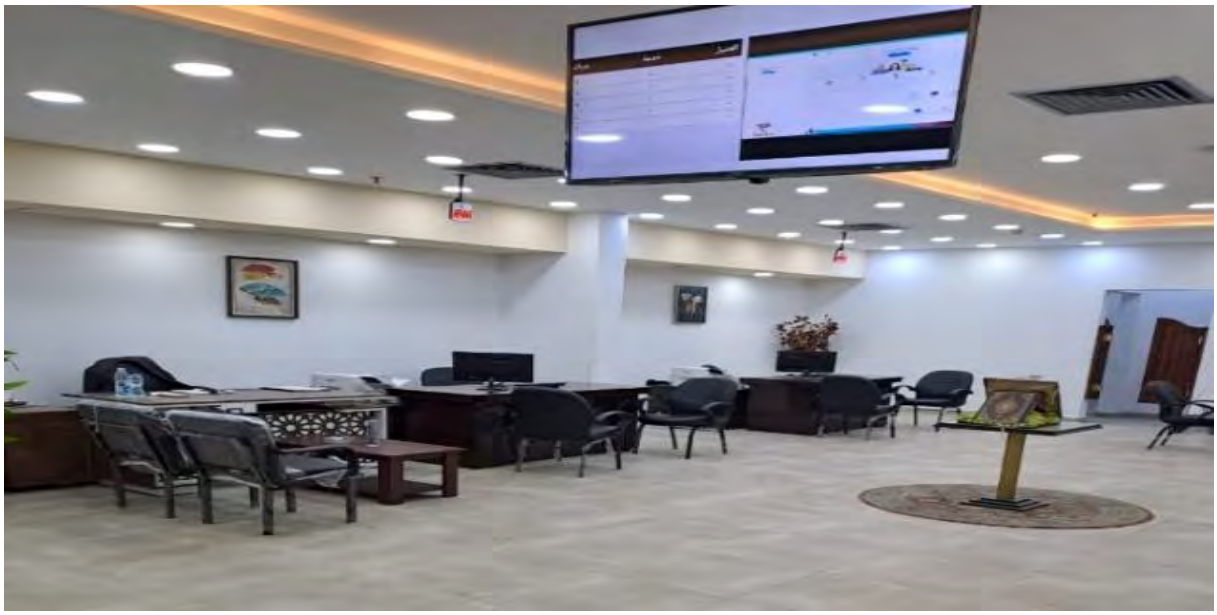

■ محافظة الدقهلية: عدد (٧) مقار (فرع توثيق جمصة - فرع توثيق الستاموني - فرع توثيق المعصرة بالمنصورة - فرع توثيق شها - فرع توثيق قرية تلبانه - فرع توثيق اتصالات المنصورة - مكتب بريد بطره بالمنصورة).

فرع توثيق جمصة

فرع توثيق المعصرة بالمنصورة

فرع توثيق الستاموني

■ محافظة الإسكندرية: عدد (٧) مقار (فرع توثيق مول العروبة - فرع توثيق سيارات الإسكندرية - فرع توثيق مجمع خدمات مصر - فرع توثيق رويال بلازا - فرع توثيق جرين بلازا - مكتب بريد مدينة بشاير الخير - مكتب بريد القاعدة البحرية).

فرع توثيق رويال بلازا بالإسكندرية

فرع توثيق جرين بلازا بالإسكندرية

مكتب بريد القاعدة البحرية

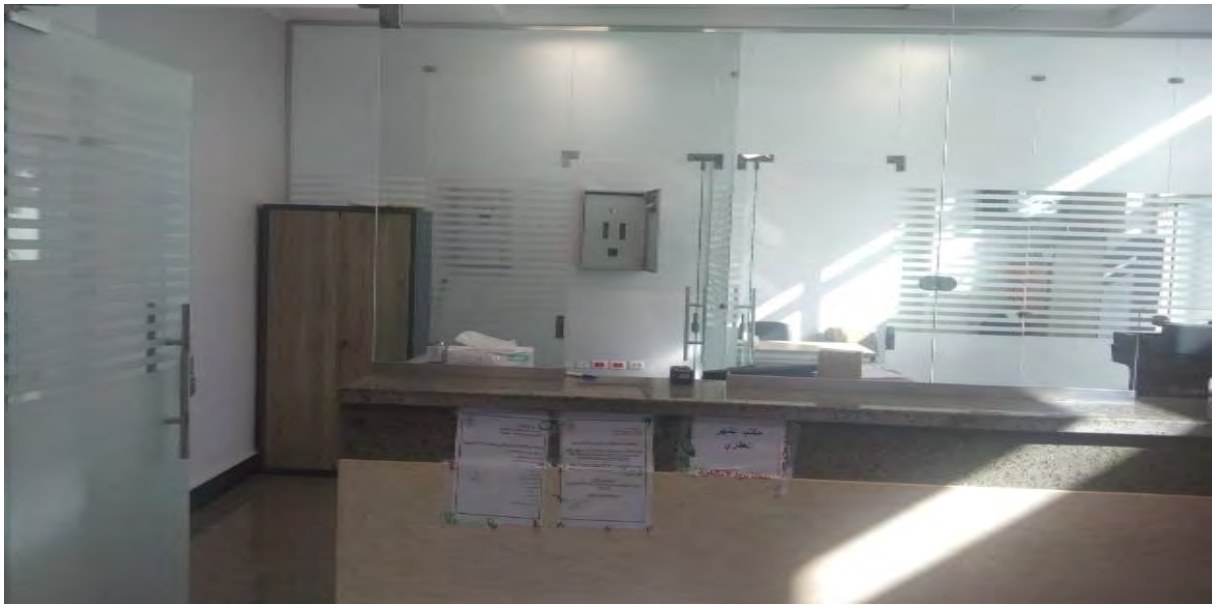

مكتب بريد مدينة بشاير الخير

■ محافظة الشرقية: عدد (٧) مقار (فرع توثيق الكتيبة - فرع توثيق الزنكلون - فرع توثيق كفر أبراش - فرع توثيق الصالحية الجديدة - فرع توثيق أولاد سيف - فرع توثيق نادي الرواد بالعاشر من رمضان - فرع توثيق اتصالات الزقازيق).

فرع توثيق أولاد سيف

فرع توثيق الكتيبة

■ محافظة البحيرة: عدد (٤) مقار (فرع توثيق واقد - فرع توثيق مجمع خدمات أبعادية دمنهور - فرع توثيق اتصالات كفر الدوار - فرع توثيق اتصالات دمنهور).

فرع توثيق واقد

■ محافظة سوهاج: عدد (٣) مقار (فرع توثيق أم دومة - مأمورية شهر التجمع العمراني الجديد بأخميم الجديدة - فرع توثيق أورانج سوهاج).

مأمورية شهر التجمع العمراني الجديد بأخميم الجديدة

■ محافظة جنوب سيناء: عدد (٢) مقر (فرع توثيق الأحوال الشخصية - مجمع خدمات مصر).

فرع توثيق مجمع خدمات مصر

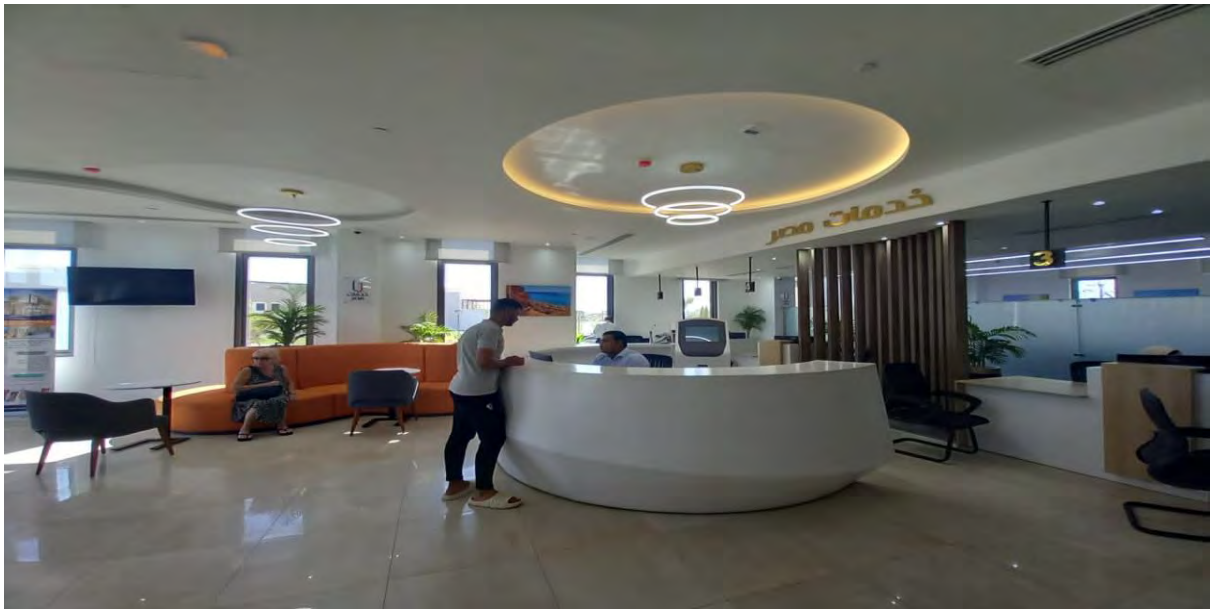

■ محافظة بني سويف: عدد (٢) مقر (فرع توثيق سدس - فرع توثيق we بني سويف).

فرع توثيق سدس

فرع توثيق we بني سويف

■ محافظة مرسى مطروح: عدد (٢) مقر (مأمورية شهر التجمع العمراني القرى السياحية بمارينا العلمين - فرع توثيق اتصالات أمواج بمرسى مطروح).

مأمورية شهر التجمع العمراني القرى السياحية بمارينا العلمين

فرع توثيق اتصالات أمواج بمرسى مطروح

■ محافظة المنوفية: عدد (٢) مقر (فرع توثيق كفر داود بمدينة السادات - فرع توثيق أورانج المنوفية).

فرع توثيق كفر داود بمدينة السادات

■ محافظة المنيا: عدد (١) مقر (فرع توثيق المعصرة).

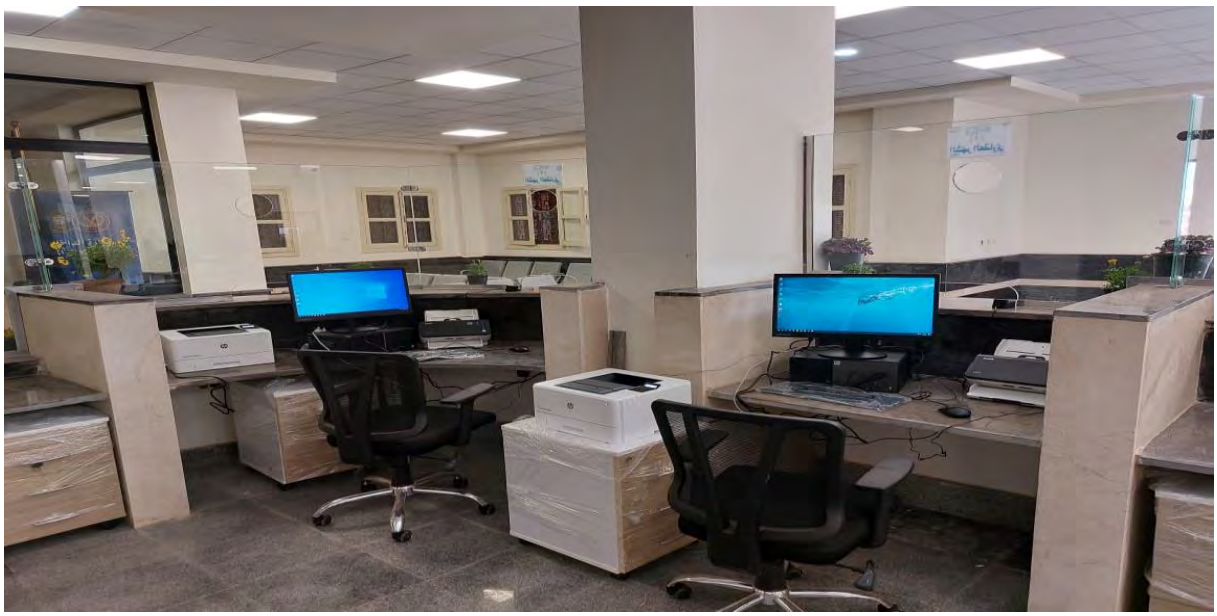

■ محافظة البحر الأحمر: عدد (١) مقر (فرع توثيق مركبات الغردقة).

■ محافظة الفيوم: عدد (١) مقر (فرع توثيق نادي محافظة الفيوم).

■ محافظة الغربية: عدد (١) مقر (فرع توثيق المعتمدية بطنطا).

■ محافظة دمياط: عدد (١) مقر (مأمورية شهر التجمع العمراني الجديد بدمياط الجديدة).

■ محافظة قنا: عدد (١) مقر (مأمورية شهر التجمع العمراني الجديد بقنا الجديدة).

■ محافظة الإسماعيلية: عدد (١) مقر (فرع توثيق اتصالات ثالث الإسماعيلية).

■ محافظة أسيوط: عدد (١) مقر (فرع توثيق أورانج أسيوط).

■ محافظة أسوان: عدد (١) مقر (مأمورية شهر التجمع العمراني الجديد بأسوان الجديدة).

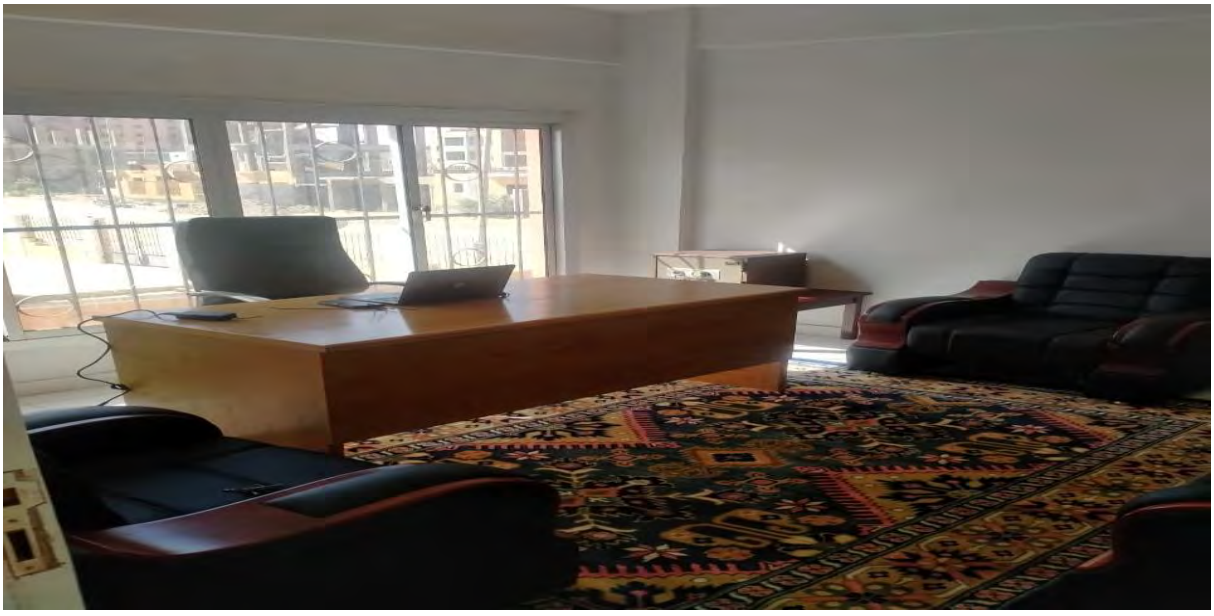

■ محافظة كفر الشيخ: عدد (١) مقر (مكتب بريد الخادمية).

■ محافظة القليوبية: عدد (١) مقر (مأمورية التجمع العمراني الجديد بالعبور).

فروع التوثيق المستحدثة وفقاً للمحافظات

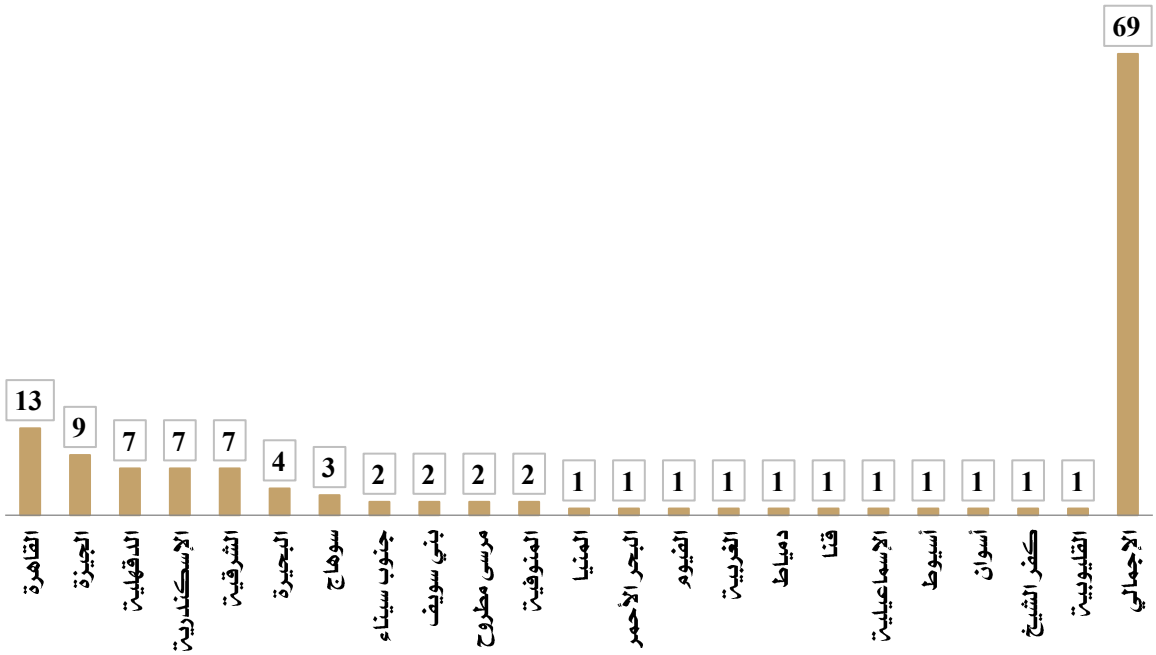

التوزيع الجغرافي لمشروعات رفع الكفاءة والفروع المستحدثة

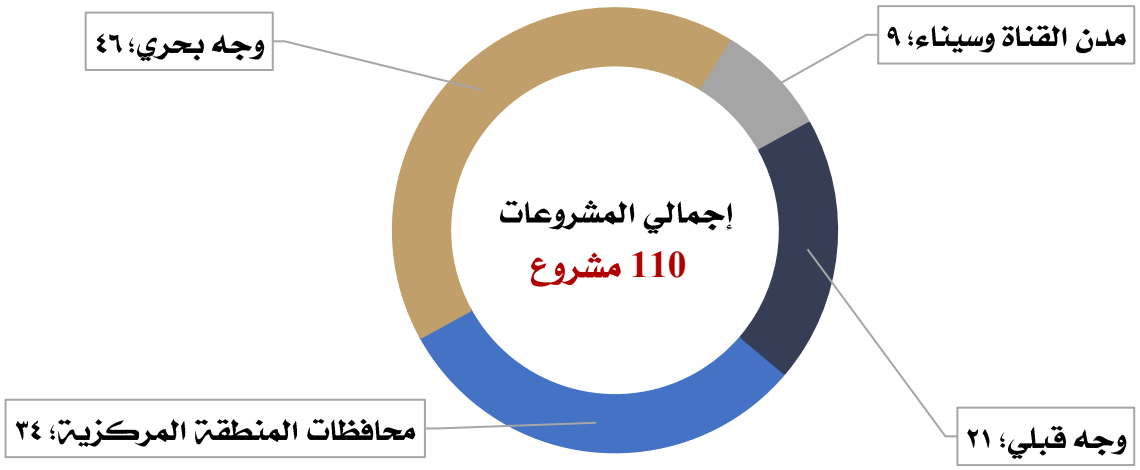

وفي إطار حرص وزارة العدل على الاستمرار في تيسير خدمات التوثيق للمواطنين **تم إطلاق خدمة سيارات التوثيق المتنقلة**، وهي عبارة عن سيارات تم تجهيزها بالمعدات والأجهزة الحديثة والتي تعمل على تقريب فروع التوثيق لطالبي الخدمة بصورة حضارية وسرعة إنهاء المعاملات والحد من حالات التكدس بفروع التوثيق التي تشهد ازدحاماً حيث تقدم خدمات التوثيق المختلفة وذلك من خلال الاتصال بالخط الساخن (١٥٩٩٩) لتصل إلى المواطن في مكان تواجده، وتقدم كافة خدمات التوثيق، استعلام عن المحررات، تحرير توكيلات، تحرير إقرارات.

وخلال عام ٢٠٢٣م تم إطلاق تشغيل سيارة توثيق متنقلة، وبذلك أصبح إجمالي عدد سيارات التوثيق المتنقلة التي تم الدفع بها بكافة محافظات الجمهورية (٤٢) سيارة، تغطى كافة محافظات الجمهورية بنهاية عام ٢٠٢٣م.

وتم إطلاق إشارة تشغيل عدد (٣١) مركزاً لخدمات مصر المتنقلة، وبذلك أصبح إجمالي عدد فروع التوثيق المتنقلة عدد (٧٣) فرع.

كما تم تشغيل عدد (١٢) مركزاً لخدمات مصر المتنقلة (سيارات) يوم الجمعة من كل أسبوع بدءًا من الساعة الواحدة ظهراً وحتى الساعة التاسعة مساءً لإتاحة كافة معاملات التوثيق وذلك اعتباراً من يوم الجمعة من كل أسبوع بالأماكن الآتية:- (مول السلام تاون سنتر ـ مول العرب ـ ديستركت فايف ـ نادي الزهور بالتجمع الخامس ـ النادي الأهلي مدينة نصر ـ نادي الجزيرة الرياضي بالشيخ زايد ـ نادي الزمالك الرياضي ـ نادي ٦ أكتوبر ـ نادي دريم ـ نادي هليوبوليس بالشروق ـ نطاق جامعة القاهرة ـ نطاق بولاق الدكرور).

كما تم إطلاق مشروع حقيبة التوثيق المتنقل، وهي عبارة عن حقيبة مجهزة بأحدث المعدات التقنية، تعد بمثابة مكتب توثيق متنقل يقوم الموثق باستخدامها في حالة الانتقالات الخارجية ويتم حجز الحقيبة من خلال سيارة التوثيق المتنقل والتي يتم استدعاؤها من خلال الاتصال بالخط الساخن (١٥٩٩٩).

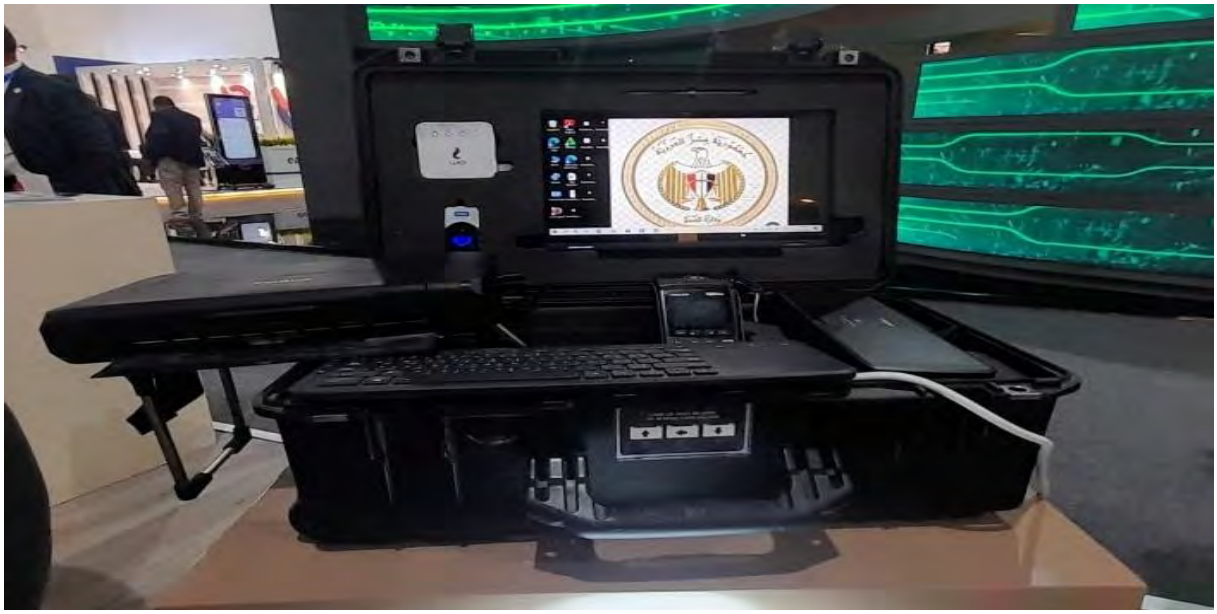

واستمراراً لتنفيذ توجيهات فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي بتشغيل فروع التوثيق وإتاحة العمل بها خلال الفترة المسائية تيسيراً على المواطنين وتلبية لاحتياجات وظروف كافة الفئات على مستوى الجمهورية، خلال عام ٢٠٢٣م تم إتاحة العمل بعدد (٩٠) فرع توثيق خلال الفترة المسائية من الساعة الخامسة حتى التاسعة مساءً، وبذلك أصبح إجمالي فروع التوثيق التي تعمل خلال الفترة المسائية عدد (١٥٣) فرع توثيق.

وبلغ عدد المعاملات الصادرة خلال الفترة المسائية عدد (٨٧٠٣٨٣) معاملة بقيمة 3 0.48 2.33 26جنيهًا.

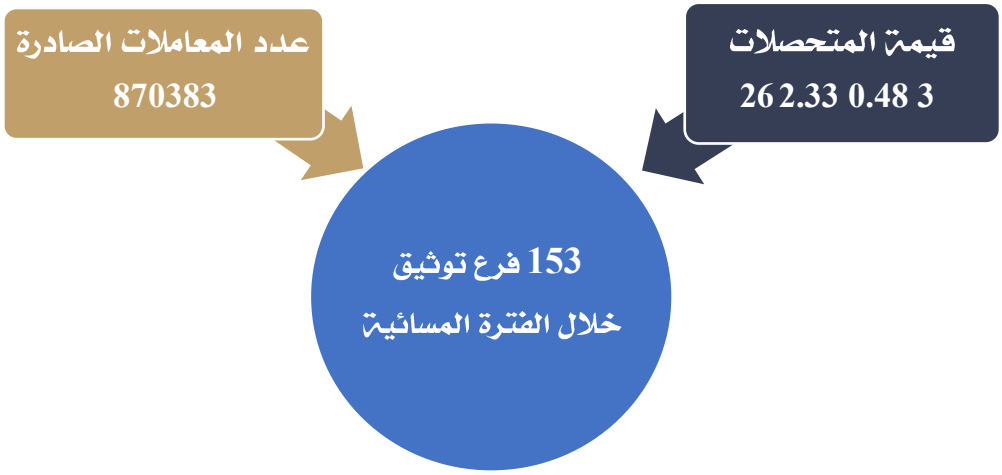

ونود أن ننوه في إطار حرص الوزارة على الاستمرار في تيسير خدمات الشهر العقاري والتوثيق للمواطنين، وجه السيد المستشار/ عمر مروان وزير العدل بتعميم خدمة إثبات التاريخ لعقود الإيجار التي تخضع لأحكام القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٦ وتعديلاته بكافة فروع التوثيق المربوطة على شبكة المعلومات الموحدة لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق دون التقيد بمحل إقامة المواطن أو عنوان العقار المستأجر وذلك اعتباراً من ٢٠٢٣/١١/١، والجدير بالذكر أن هذه الخدمة كانت تقتصر على الفرع الكائن به عنوان العقار أو محل الإقامة، وأصبحت متاحة بعدد (٥٧٢) فرع توثيق اعتباراً من أول نوفمبر ٢٠٢٣م، لتشمل جميع فروع التوثيق المُميكنة المنتشرة على مستوى الجمهورية بالقاهرة الكبرى والوجهين البحري والقبلي ومكاتب البريد وفروع توثيق الشباك الواحد والمراكز التجارية والأندية وفروع شركات الاتصالات وكذا سيارات التوثيق المتنقلة.

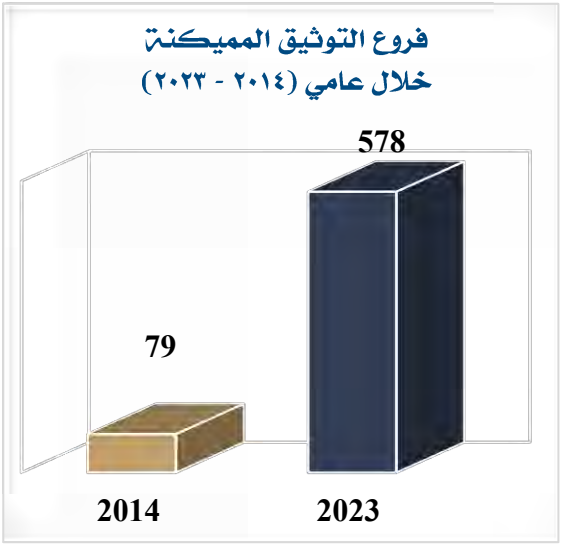

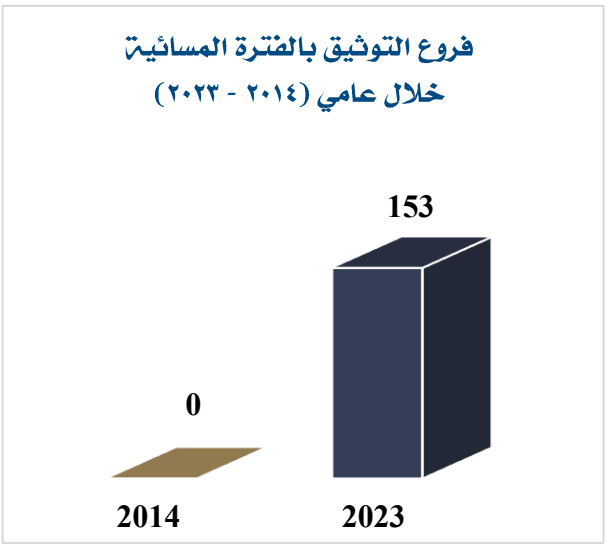

تطوير مقار مصلحة الطب الشرعي والخبراء:

كما امتدت الجهود لتطوير مقرات مصلحة الطب الشرعي والخبراء، وفي هذا الإطار نفذت الوزارة العديد من المشاريع، وذلك على النحو التالي:

■ متابعة إنشاء مجمع دار تشريح الطب الشرعي بمدينة بدر: بدأت عملية الإنشاء خلال ٢٠٢١م، وبلغت نسبة التنفيذ العيني ٨٢٪ وذلك بتكلفة كلية بلغت (فقط وقدره مليار وأربعمائة وثمانية عشر مليون جنيه).

■ رفع كفاءة ديوان عام مصلحة الطب الشرعي بمحافظة القاهرة – إنشاء معمل سموم.

- رفع كفاءة مقر مصلحة الطب الشرعي بمحافظة قنا، إنشاء معمل DNA - آلات ومعدات.

- رفع كفاءة مقر مصلحة الطب الشرعي بمحافظة الإسكندرية.
- رفع كفاءة مقر مصلحة الطب الشرعي بمحافظة المنيا.
- رفع كفاءة مقر مصلحة الطب الشرعي بمحافظة القليوبية.
- رفع كفاءة مقر مصلحة الطب الشرعي بمدينة المنصورة – محافظة الدقهلية.
- رفع كفاءة دار تشريح كوم الدكة بمحافظة الإسكندرية.

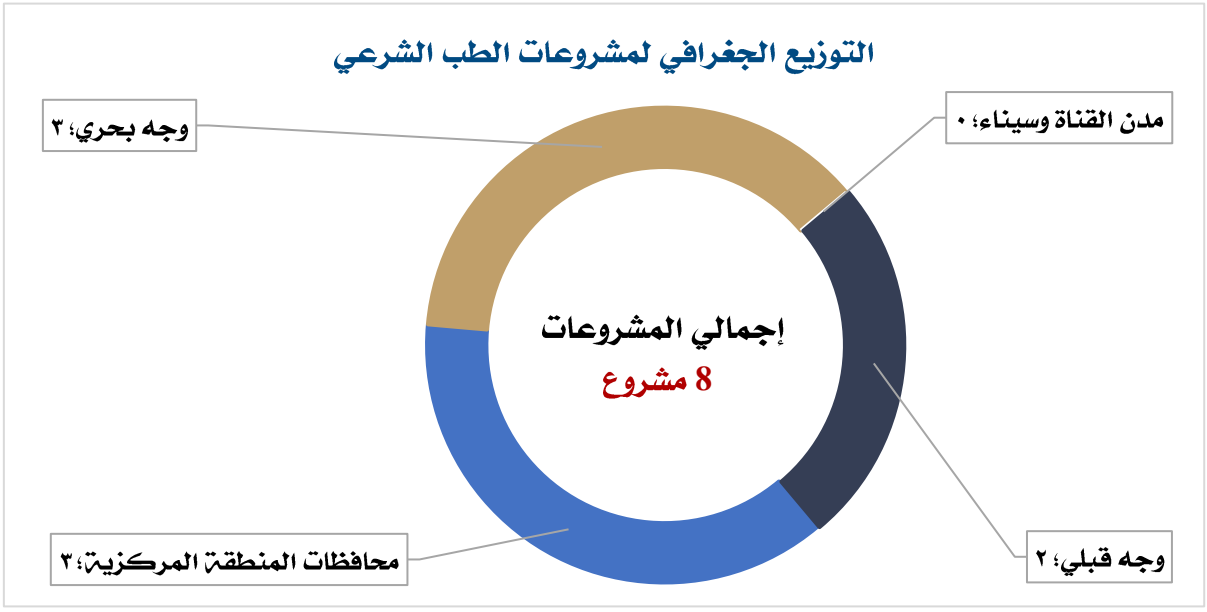

■ رفع كفاءة مكتب خبراء الغردقة بمحافظة البحر الأحمر: بدأت أعمال رفع الكفاءة في أكتوبر ٢٠٢٢ م وانتهت في مارس ٢٠٢٣ م.

■ رفع كفاءة مقر خبراء إدفو بمحافظة أسوان: بدأت أعمال رفع الكفاءة في أكتوبر ٢٠٢٢ م وانتهت في مارس ٢٠٢٣ م.

■ رفع كفاءة مكتب خبراء ملوي بمحافظة المنيا: بدأت أعمال رفع الكفاءة في نوفمبر ٢٠٢٢م وانتهت في مارس ٢٠٢٣ م.

■ رفع كفاءة مكتب خبراء شمال الدقهلية (الزراعي) بمحافظة الدقهلية بدأت أعمال رفع الكفاءة في أكتوبر ٢٠٢٢ م وانتهت في مايو ٢٠٢٣ م.

■ رفع كفاءة مكتب خبراء الزقازيق (الحسابي، الزراعي) بمحافظة الشرقية بدأت أعمال رفع الكفاءة في أكتوبر ٢٠٢٢ م وانتهت في مايو ٢٠٢٣ م.

■ رفع كفاءة استراحة خبراء سوهاج بمحافظة سوهاج بدأت أعمال رفع الكفاءة في أكتوبر ٢٠٢٢م وانتهت في مارس ٢٠٢٣ م.

■ رفع كفاءة مكتب خبراء المحلة الكبرى بمحافظة الغربية بدأت أعمال رفع الكفاءة في نوفمبر ٢٠٢٢م وانتهت في مارس ٢٠٢٣ م.

■ رفع كفاءة ديوان عام مصلحة الخبراء بمحافظة القاهرة بدأت أعمال رفع الكفاءة في أكتوبر ٢٠٢٢م وانتهت في أبريل ٢٠٢٣ م.

■ مشروع إنشاء مبنى خبراء طهطا الجديد بمحافظة سوهاج بدأت أعمال تنفيذ المشروع في ٢٠٢١ م، وتم الانتهاء من الأعمال الإنشائية.

■ متابعة مشروع رفع كفاءة مكتب خبراء أسوان ـ محافظة أسوان: بدأت أعمال رفع الكفاءة أكتوبر ٢٠٢٣ م، ومن المقرر الانتهاء منه مارس ٢٠٢٤ م، بلغت نسبة التنفيذ ٦٥٪.

■ متابعة مشروع رفع كفاءة مكتب خبراء الفيوم (هندسي – زراعي – الإدارة) ـ محافظة الفيوم: بدأت أعمال رفع الكفاءة نوفمبر ٢٠٢٣ م ومن المقرر الانتهاء منه أبريل ٢٠٢٤ م، بلغت نسبة التنفيذ ٦٥٪.

■ متابعة مشروع رفع كفاءة مكتب خبراء جنوب الدقهلية (زراعي) ـ محافظة الدقهلية: بدأت أعمال رفع الكفاءة أكتوبر ٢٠٢٣ م ومن المقرر الانتهاء منه مارس ٢٠٢٤م، بلغت نسبة التنفيذ ٦٥٪.

■ متابعة مشروع رفع كفاءة استراحة خبراء الأقصر ـ محافظة الأقصر: بدأت أعمال رفع الكفاءة أكتوبر ٢٠٢٣ م ومن المقرر الانتهاء منه مارس ٢٠٢٤ م، بلغت نسبة التنفيذ ٨٠٪.

■ متابعة مشروع رفع كفاءة استراحة خبراء دمياط ـ محافظة دمياط: بدأت أعمال رفع الكفاءة أكتوبر ٢٠٢٣ م، ومن المقرر الانتهاء منه مارس ٢٠٢٤ م بلغت نسبة التنفيذ ٩٠٪.

■ متابعة مشروع شراء تجهيزات وكاميرات مراقبة وعوامل أمان لديوان عام مصلحة الخبراء ـ محافظة القاهرة: بدأت أعمال التنفيذ أغسطس ٢٠٢٣ م، وبلغت نسبة التنفيذ ٤٩٪.

■ متابعة مشروع رفع كفاءة مكتب خبراء شمال الجيزة ـ محافظة الجيزة: بدأت أعمال رفع الكفاءة نوفمبر ٢٠٢٣ م ومن المقرر الانتهاء منه أبريل ٢٠٢٤ م، بلغت نسبة التنفيذ ٦٥٪.

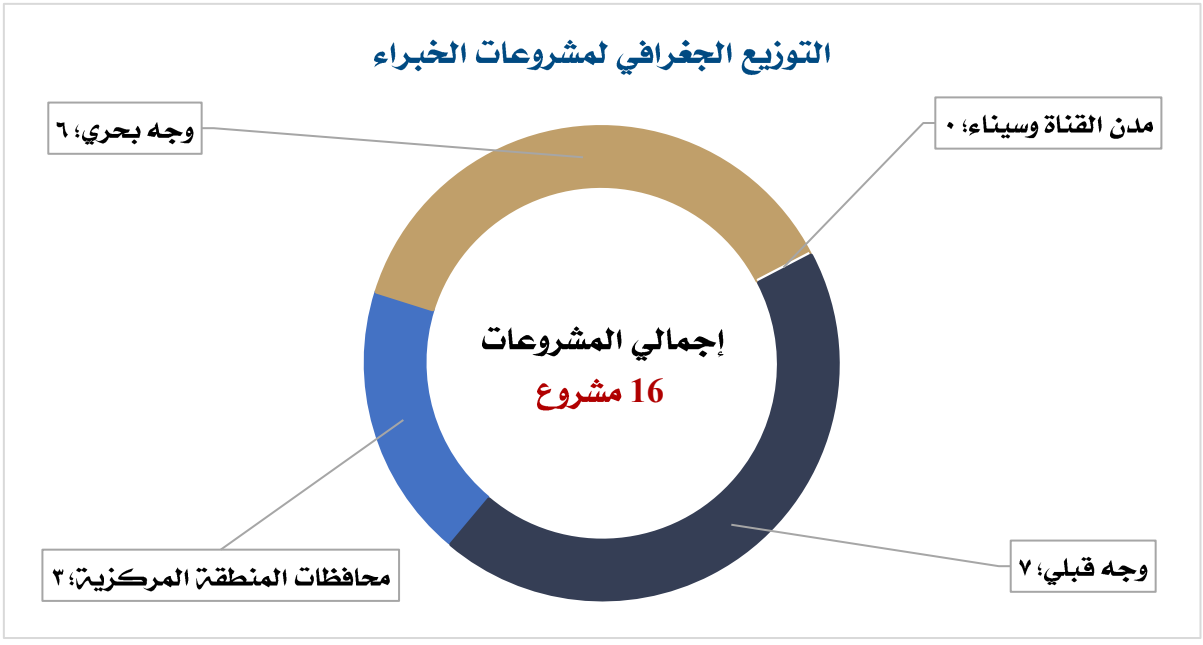

والجدير بالذكر أنه تم البدء في إنشاء مدينة العدالة في العاصمة الإدارية لتطوير العمل القضائي والإداري، وتقديم الخدمات ذات الصلة باستخدام التكنولوجيا، حيث سيكون لكل جهة وهيئة قضائية مقر داخل تلك المدينة، لتقدم وجهاً عصرياً يتماشى مع الجمهورية الجديدة.

المحور الثاني: رقمنة خدمات العدالة

من ممر ضيق ومنذ سنوات قليلة انطلقت مصر نحو عالم التحول الرقمي في جميع الخدمات التي تقدمها الدولة والذي بات من أساسيات الحياة وضرورة لا غنى عنها في المعاملات التي يحررها الجمهور داخل الدواوين والمصالح الحكومية وحتى القضائية منها بشكل يومي.

وفي إطار سعي الوزارة للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لرفع كفاءة النظام القضائي، وسرعة الفصل في الدعاوى، وزيادة إنتاجية المحاكم، وتبسيط الإجراءات على المواطنين والمحامين وأطراف النزاع علاوة على الإسهام في التقليل والحد من التكاليف، وحوكمة الأداء، والحد من التداول الورقي، بالإضافة إلى تخفيف الازدحام في النيابات والمحاكم، وتقديم خدمات مميزة للمواطنين تم تنفيذ المشروعات الرقمية الآتية:

- التقاضي المدني الإلكتروني.
- التقاضي عن بعد في المحاكم الاقتصادية.
- المكاتب الأمامية وميكنة العمل الإداري لملفات الدعاوى المدنية.
- تجديد الحبس الاحتياطي عن بعد.
- الوثائق المؤمنة.
- الأرشيف الإلكتروني.
- ميكنة محاضر الجلسات باستخدام الذكاء الاصطناعي.
- الربط الإلكتروني بين الطب الشرعي والنيابة العامة.
- الربط الإلكتروني بين محكمة النقض والمحاكم الاقتصادية.
- ميكنة دورة عمل المطالبات القضائية.

التقاضي المدني الإلكتروني:

المرحلة الأولى إقامة الدعوى المدنية عن بعد:

وتعني إيداع ملف الدعوى، وقيدها، وسداد رسومها، وتحديد الجلسة عن بعد.

بدأت في ٢٠٢٠/٨/٥، ومطبقة في عدد (٢٦) محكمة ومأمورية ابتدائية وعدد (٣٨) محكمة جزئية وبنهاية عام ٢٠٢٣ م فأصبح العدد الإجمالي للمحاكم الابتدائية ومأموريتها والمحاكم الجزئية المطبق بها تلك الخدمة عدد (٦٤) محكمة ومأمورية.

المرحلة الثانية: نظام متكامل لميكنة مراسلات الإعلان بشأن القضايا المقامة عن بعد:

تم الانتهاء من إعداد الإصدار الأول للنسخة التجريبية للبرنامج وتم نشر النسخة التجريبية من الإصدار الأول الخاصة بإعلان صحف الدعاوى المقامة عن بعد بالمحاكم الابتدائية التي يمكن ربطها بمركز المعلومات القضائي وعددهم (٣٨) محكمة ابتدائية.

تم تدريب مسئولي النظام المميكن في المحاكم الابتدائية وفي المحاكم الجزئية المميكنة.

المرحلة الثالثة: رقمنة المحاكم المدنية:

يهدف المشروع إلى تحويل الأنظمة القضائية إلى أنظمة رقمية ووقف العمل بالأنظمة الورقية من خلال ميكنة كافة دورات العمل منذ إقامة الدعوى حتى تنفيذ الحكم مروراً بأعمال القيد، التداول بجلسات المحكمة، إصدار الأحكام، أعمال المحضرين، أعمال الخبراء، أعمال التنفيذ، المطالبات القضائية، إضافة إلى ميكنة إدارة التفتيش القضائي وتوفير الوصول لكافة خدمات المنظومة عن بعد.

وخلال عام ٢٠٢٣م تم تشغيل البرنامج بعدد (١٧) محكمة ومأمورية، ليكون إجمالي عدد المحاكم التي تم تفعيل البرنامج بها بنهاية عام ٢٠٢٣م عدد (٣٧) محكمة ومأمورية.

التقاضي عن بعد في المحاكم الاقتصادية:

عملت وزارة العدل من خلال رؤيتها الخاصة بالتحول الرقمي لإجراءات التقاضي، على تفعيل التعديلات التشريعية الخاصة بإجراءات رفع الدعوى ومباشرتها عن بعد أمام المحاكم الاقتصادية، وهي منظومة مكتملة تشمل كافة إجراءات التقاضي منذ إقامة الدعوى وحتى صدور الأحكام، ويتم تنفيذ هذه الخدمة من خلال عدة مراحل:

القيد في السجل الإلكتروني:

يعتبر قيد المحامي - رافع الدعوى - خطوة أولية للاستفادة من منظومة التقاضي الإلكتروني طبقاً للقانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩.

التقاضي الإلكتروني:

والذي يشمل ما يلي:

- يتم ملء بيانات صحيفة الدعوى ووقائعها، وطلبات المدعي فيها وأسانيده إلكترونياً بمعرفة وكيله المحامي عبر الموقع الإلكتروني للمحاكم الاقتصادية.
- يوقع المحامي رافع الدعوى على صحيفتها توقيعاً إلكترونياً، ويودع المستندات والمذكرات عبر الموقع المذكور، كما يقوم بسداد الرسوم المستحقة على الدعوى بنظام السداد الإلكتروني.

- يحدد الموقع الدائرة المختصة وتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى.
- يتيح الموقع الإلكتروني للمحاكم الاقتصادية للمتقاضين الاستفادة بجميع الخدمات المقدمة من المحكمة عن بعد كإخطارهم بصدور الأحكام التمهيدية.
- يُعلن المدعى عليه إلكترونياً بإقامة الدعوى على عنوانه الإلكتروني المختار.
- تنظر الدائرة المختصة النزاع المعروض عليها وتبدأ المرافعة ويسمع الخصوم بخاصية الفيديو كونفرانس.
- يخطر الخصوم إلكترونياً بالقرارات الصادرة من المحكمة أثناء سيرها في نظر الدعوى.
- يكون تدخل الخصوم وإدخالهم في الدعوى وإبداء الطلبات العارضة من خلال الموقع الإلكتروني.
- المحاكم التي انطلقت بها المنظومة عدد (٨) محاكم اقتصادية تمثل جميع المحاكم على مستوى الجمهورية.

وخلال عام ٢٠٢٣م تم إقامة عدد (٧٦٨٨) دعوى عن بعد.

عدد الدعاوى المرفوعة عن بعد خلال أعوام (٢٠٢١ ـ ٢٠٢٢ ـ ٢٠٢٣)

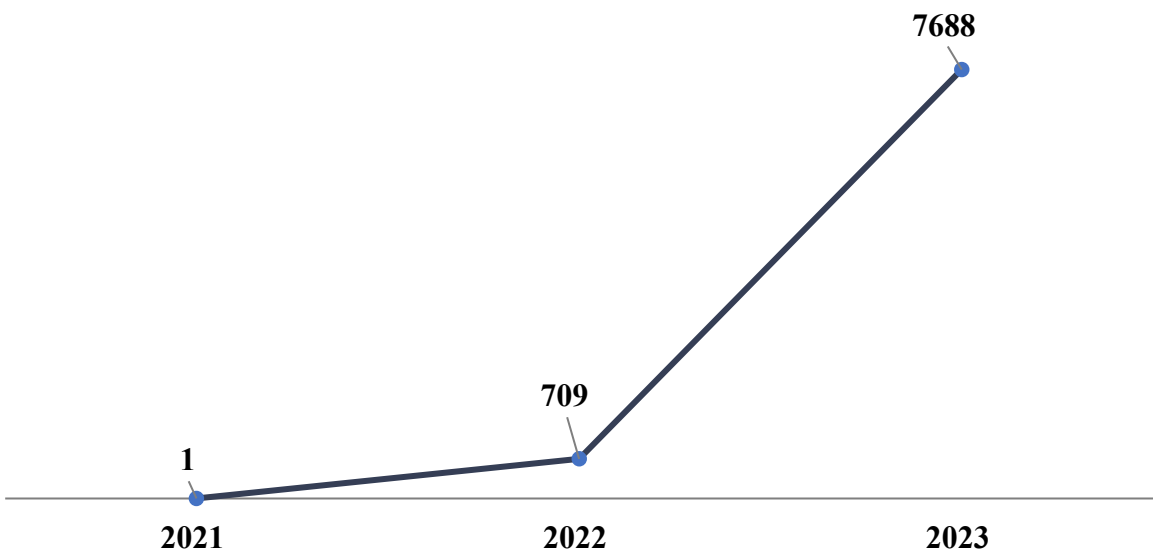

المكاتب الأمامية وميكنة العمل الإداري لملفات الدعاوى المدنية:

هذا التطبيق يدار من خلال مكاتب أمامية مزودة بنظام يمكن من خلاله تحديد الدور والجلسات ودوائر المحكمة بطريقة آلية، كما يتم من خلاله تسجيل بيانات القضايا والمسح الضوئي للمستندات.

وخلال عام ٢٠٢٣م تم إنجاز الآتي: -

- إنشاء عدد (٢٦) مكتب أمامي، وبذلك أصبح إجمالي عدد المكاتب الأمامية بنهاية عام ٢٠٢٣م عدد (١٩٥) مكتب أمامي تخدم عدد (٣٤٨) محكمة ومأمورية.

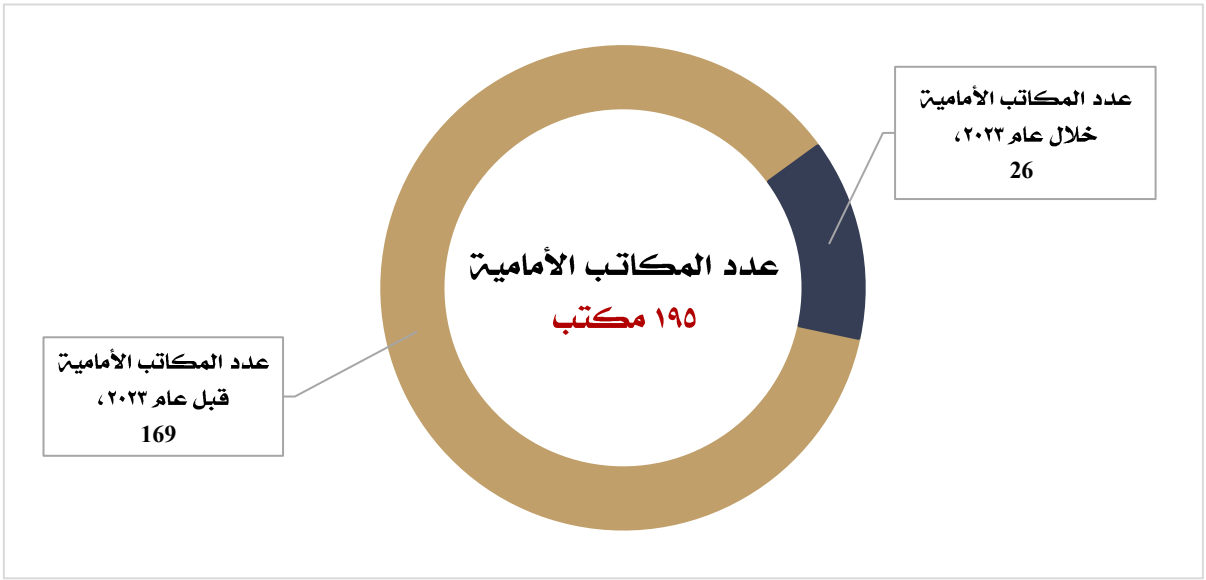

تجديد الحبس الاحتياطي عن بعد:

أطلقت وزارة العدل مشروع مثول المتهمين المحبوسين احتياطياً بالسجون العمومية والمركزية عن بعد أمام القضاء للنظر في تجديد الحبس، وذلك بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وبدأت بمحاكم الجنح والجنح المستأنفة المنعقدة في غرفة المشورة اعتبارا من ٢٠٢٠/١٠/١٨، وتهدف خدمة تجديد الحبس الاحتياطي عن بعد عبر تقنية "الفيديو كونفرانس" إلى نظر جلسات تجديد حبس المتهمين بآلية تمكن القاضي من مباشرة إجراءات تجديد حبس المتهمين المحبوسين احتياطياً دون الحاجة إلى نقل المتهمين من مقار حبسهم، ويحقق ذلك المشروع عدة أهداف:

- هدف أمني: يتمثل في الحد من المخاطر الأمنية أثناء نقل المتهمين.
- هدف اقتصادي: يتمثل في توفير نفقات نقل المتهمين.
- هدف صحي: في ظل الموجة الثانية لجائحة كورونا، من خلال الحد من تعرض المحبوسين احتياطياً لمخالطة الغير.

تم الانتهاء من تفعيل تلك الخدمة بجميع المحاكم الابتدائية والاستئنافية خلال عام ٢٠٢١م لعدد (٨٨٦) بأقسام الشرطة ومراكز الإصلاح، وعدد (٥٨٢) قاعة بالمحاكم الابتدائية والاستئنافية.

كما تم إدخال الخدمة بالمحاكم الجديدة التي تم افتتاحها خلال عام ٢٠٢٢م وهي (مجمع محاكم مركز إصلاح وادي النطرون، مجمع مركز إصلاح بدر الجديد، مقر محكمة استئناف الإسكندرية بمجمع محاكم إيتاي البارود).

وخلال عام ٢٠٢٣م تم إنجاز الآتي: -

- تفعيل تلك الخدمة بعدد (١٥) قاعة بمراكز الإصلاح والتأهيل وأقسام الشرطة وهى: (مركز إصلاح وتأهيل العاشر من رمضان ـ مركز إصلاح وتأهيل بدر ـ مركز إصلاح وتأهيل سوهاج).
- تفعيل تلك الخدمة بعدد (٨) قاعات بالمحاكم المستحدثة منها: (محكمة العياط ـ محكمة فوه ـ محكمة قليوب).

◄ الوثائق المؤمنة:

وفي إطار عملية التحول الرقمي لوزارة العدل والجهات التابعة لها والمحاكم وتعزيزاً للثقة في الأوراق الصادرة عنها والجهات التابعة لها بحمايتها من محاولات التزوير وتسهيلاً لحصول طالبيها عليها، نفذت وزارة العدل عدداً من المشروعات بالتعاون مع مجمع الإصدارات المؤمنة تصب بصورة مباشرة في الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد ومنها:

المشروع الأول: مشروع تأمين ورقمنة الوثائق:

يستهدف المشروع تطوير الوثائق الصادرة من وزارة العدل، وتحويلها إلى محررات مؤمنة وذكية، وتحتوي الوثائق على (١٠) علامات تأمينية في كل محرر تحول دون تقليده أو تصويره صورة طبق الأصل، وقد تم إصدار كافة محررات الشهر العقاري والمحاكم الابتدائية والجزئية في جميع محافظات الجمهورية.

وخلال عام ٢٠٢٣ م تم تنفيذ المشروع في عدد (٢) محكمة:

- مأمورية السنطة الكلية.
- محكمة السنطة الجزئية.

وبذلك يكون إجمالي المحاكم التي تم تنفيذ المشـــروع بها بنهاية عام ٢٠٢٣م، عدد (٣٨) محكمة ومأمورية.

وفي إطار الحرص على تأمين المنظومة المستندية الخاصة بدورة العمل في **جهاز الكسب غير المشروع** وأن تكون بمنأى عن التلاعب أو أي تدخل غير مشروع بالتغيير أو التعديل أو الاصطناع، فقد أبـرم بروتوكول تعاون مع مركز الإصدارات المؤمنة من أجل إمداد جهاز الكسب غير المشروع بوثائق مؤمنة من إصدارات المركز تكون مزودة بعلامات مائية وتأمينية ورقم مسلسل وباركود، ويتم استخدام هذه الوثائق في إصدار الشهادات والإفادات التي تصدر عن جهاز الكسب غير المشروع وكذا محاضر التصالح سواء في جرائم الكسب غير المشروع أو جرائم العدوان على المال العام، وذلك فضلاً عن إقرارات الذمة المالية التي بدأت بالفعل طباعتها على الوثائق المؤمنة وتداولها.

وخلال عام ٢٠٢٣م، **بلغت جملة الوثائق المؤمنة المستخدمة بإدارة الكسب غير المشروع عدد (١٩١٨) وثيقة مؤمنة**، وقد بلغت جملة المبالغ المحصـــلة عن تلك الوثائق مبلغ ١٨٢٦٨٦ جنيهًا على التفصيل التالي:

- بلغ عدد الوثائق المؤمنة الصادرة في شكاوى الكسب غير المشروع عدد (٦٥٣) وثيقة بإجمالي مبلغ ٥٥٤٤٠ جنيهًا.

■ بلغ عدد الوثائق المؤمنة الصادرة من لجنة خبراء التصالح والتسوية في جرائم العدوان على المال العام عدد (١٢٦٥) وثيقة بإجمالي مبلغ ١٢٧٢٤٦ جنيهًا.

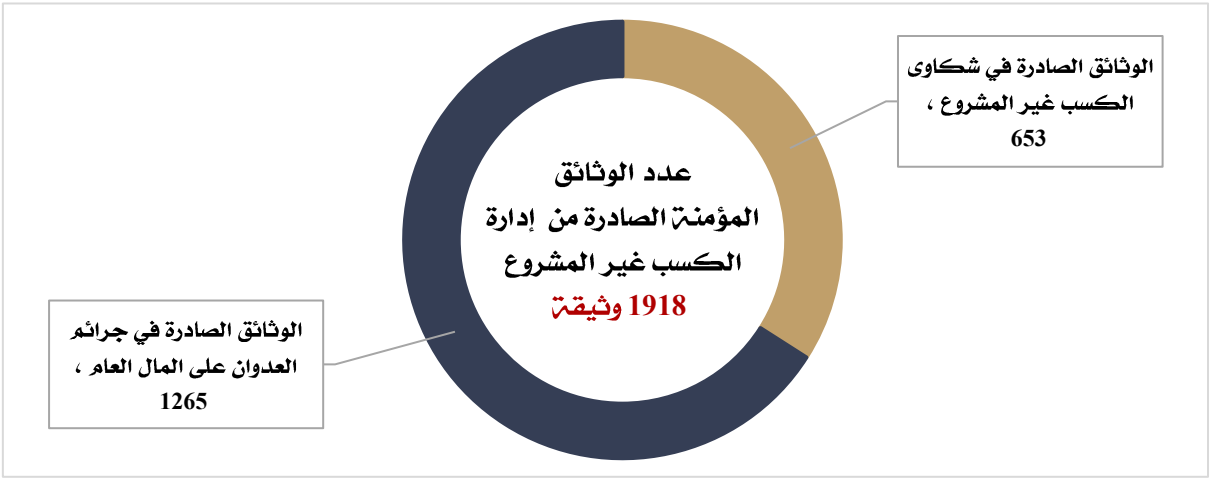

المشروع الثاني: مشروع وحدة إصدار محررات وزارة العدل عن بعد:

قامت وزارة العدل في شهر مايو ٢٠٢١م باستحداث وحدة ذكية تعتمد على تطبيقات الذكاء الاصطناعي في استخراج محررات وزارة العدل، حيث يتيح ذلك المشروع إمكانية الحصول على الشهادات الصادرة من كافة المحاكم الابتدائية والاقتصادية من خلال وحدات (ماكينات) تكنولوجية يتم نشرها في (المحاكم - الوزارات - النقابات المهنية - الأندية الرياضية ... وغيرها من أماكن التجمعات)، ويختصر زمن الحصول على الشهادة من ٤٥ دقيقة إلى ٥ دقائق.

ويعمل المشروع من خلال ربط هذه الوحدات الذكية بقواعد البيانات المركزية للجهات المصدرة للخدمة والتابعة لوزارة العدل (المحاكم المدنية - المحاكم الاقتصادية - الشهر العقاري - النيابة العامة).

وخلال عام ٢٠٢٣ م تم إنجاز الآتي: -

■ تشغيل عدد (١١) وحدة إصدار محررات وزارة العدل عن بعد، وذلك بمقر إحدى عشرة محكمة ابتدائية.

■ تم تطوير تلك الوحدة في شهر سبتمبر ٢٠٢٣م حيث تمت إضافة خدمة استصدار توكيلات الشهر العقاري من خلال هذه الوحدة الذكية، حيث تم تدعيم الوحدة بخاتم مصلحة الشهر العقاري وكذا آلية التوقيع الإلكتروني والبصمة الإلكترونية لمراعاة الإجراءات الشكلية في إصدار هذا النوع من المحررات، جدير بالذكر أن تدعيم الوحدة لخاتم مصلحة الشهر العقاري لوضع خاتم فعلي وليس رقمي على التوكيل الصادر من الوحدة وهو إجراء غير مسبوق على مستوى العالم حيث تعتمد الوحدات النظيرة على الأختام الإلكترونية وليس الحقيقية.

■ استحداث تطبيق إصدار محررات نيابة الأسرة من خلال الوحدة الذكية على نحو يمكن المواطنين من الحصول على مستخرجات من وثائق الزواج والطلاق وإعلامات الوراثة وغيرها من محررات نيابة الأسرة من خلال هذه الوحدة الذكية وهي الخدمة التي سوف تتم إتاحتها للجمهور اعتباراً من ٢٠٢٤/١/١.

والجدير بالذكر أن عدد أنواع الشهادات التي تصدرها تلك الوحدات (١٧) نوع شهادة من ثماني محاكم اقتصادية، وشهادة واحدة من واقع جدول (٢٩) محكمة ابتدائية، في عدد (٢٩) مقراً منها (٢٥) بمقرات المحاكم، وثلاث وحدات بفروع بنك مصر بالقاهرة والأقصر والغردقة، ووحدة بمول سيتي ستارز.

وقد أنتجت تلك الوحدات حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١ عدد (480752) ألف محرر.

◄ الأرشيف الإلكتروني: -

يهدف ذلك المشروع إلى حفظ ملفات القضايا المدنية الورقية إلكترونياً ويتمثل ذلك في القيام بعمل مسح ضوئي للمستندات وحفظها إلكترونياً مع إتاحة آلية البحث الرقمي عن القضية، وتم البدء في تطبيق الخدمة بالمحاكم الابتدائية منذ عام ٢٠١٥م، يحقق هذا النظام عدة مميزات أهمها استرجاع البيان المطلوب بسرعة ويسر، سرعة تنفيذ قرارات المحاكم وطلب المعلومات، الحفاظ على سلامة الأوراق، وحفظ المعلومات بصفة دائمة وخلال عام ٢٠٢٣ م تم إنجاز الآتي: -

الانتهاء من أرشفة قضايا عدد (٦) محاكم ابتدائية بنسبة ١٠٠٪ على النحو التالي:

- محكمة جنوب سيناء الابتدائية.
- محكمة الأقصر الابتدائية.
- محكمة سوهاج الابتدائية.
- محكمة البحر الأحمر الابتدائية.
- محكمة أسوان الابتدائية.
- محكمة الوادي الجديد الابتدائية.

البدء في أرشفة قضايا تسع محاكم ابتدائية (السويس - الإسماعيلية - المنيا - الفيوم - قنا - شمال أسيوط - جنوب أسيوط - شمال الجيزة - جنوب الجيزة).

وبذلك يكون إجمالي المحاكم التي تم الانتهاء من أرشفة القضايا بها بنهاية عام ٢٠٢٣م عدد (١٣) محكمة، بالإضافة لبدء أعمال الأرشفة بعدد (٩) محاكم.

وبالنسبة لمشروع أرشفة ملفات قطاعات الوزارة، تمت عملية المسح الضوئي لعدد ٦٤ مليون وثيقة ومستند وحفظها بنسبة إنجاز ١٠٠٪.

◄ ميكنة محاضر الجلسات باستخدام الذكاء الاصطناعي:

تقوم فكرة المشروع على تحويل الصوت إلى نص مكتوب باستخدام الذكاء الاصطناعي بناء على توجيه فخامة السيد رئيس الجمهورية بالتوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي بالمحاكم والإسراع في تعميم تجربة تحويل الصوت إلى نص مكتوب وتحقيق الريادة المصرية في هذا المجال، من خلال برنامج يحول كافة ما يجري من حوار داخل قاعة الجلسة كمرافعات المحامين الشفوية وطلباتهم، وقرارات القضاة إلى محرر مكتوب بشكل آلي وآني مما يضمن نقل الألفاظ كما هي دون لبس أو تحريف على مستند مقروء ومؤمن تسهيلاً لنقله وحفظه، فضلاً عن توفير الجهد والوقت والمال من خلال تبادل إرسال أوراق القضايا الجنائية على النظام الإلكتروني.

بدأت وزارة العدل بتاريخ ٢٠٢١/٩/٤ المرحلة التجريبية للمشروع وتم نشر المنظومة في (١٣) محكمة ابتدائية داخل قاعات تجديد جلسات الحبس عن بعد، حيث تم استخدام المنظومة في ٩٢ ألف جلسة تجديد حبس عن بعد حتى تاريخه، تضمنت مختلف اللهجات المصرية.

وبتاريخ ٢٠٢٣/٩/١ بدأت وزارة العدل بالتعاون مع الجهات المعنية من خلال التطوير القائم على تطبيق للذكاء الاصطناعي المستخدم في المنظومة والقائم على برامج التعليم الذاتي للحاسوب في تعميم المنظومة على المحاكم الاقتصادية والتي تعتمد على نظام التقاضي عن بعد وذلك في ١٤ قاعة داخل ٨ محاكم اقتصادية.

كما تم إنشاء وحدة استضافة مركزية تعمل على نشر كافة التحديثات الخاصة بالمنظومة في كافة قاعات المحاكم التي تستخدم منظومة تحويل الصوت إلى نص.

وللقضاء على تداول القضايا بين النيابة العامة والمحاكم التي تنظر تجديد الحبس عن بعد ورقيًا قامت وزارة العدل بالتنسيق مع النيابة العامة في إنشاء تطبيق يتم من خلاله إرسال ملف القضية من النيابة إلى القاضي الذي ينظر تجديد الحبس والذي يقوم بالاطلاع عليها إلكترونيًا، ثم يباشر جلسة التجديد وتحرير محضر الجلسة الإلكتروني من خلال منظومة تحويل الصوت إلى نص، ويرسل القرار عقب صدوره إلكترونيًا إلى النيابة العامة عقب قيامه بالتوقيع عليه هو وسكرتير الجلسة من خلال التوقيع الإلكتروني ، وهي المنظومة التي بدأ تطبيقها في محكمة القاهرة الجديدة الابتدائية في مرحلة تجريبية توطئة لتعميمها.

◄ الربط الإلكتروني بين مصلحة الطب الشرعي والنيابة العامة:

يهدف إلى توفير منظومة يمكن من خلالها تبادل أوراق القضايا والتقارير بين النيابة العامة ومصلحة الطب الشرعي إلكترونيا، وآنيًا مما وفر الوقت والجهد وأدى إلى سرعة الإنجاز.

◄ الربط الإلكتروني بين محكمة النقض والمحاكم الاقتصادية:

هذا النظام المستحدث يعمل على إحداث التكامل بين محكمة النقض والمحاكم الاقتصادية، يتم نقل القضايا بينهما إلكترونيًا وفوريًا، وبعد نظر القضية يتم نسخ الأحكام إلكترونيًا من خلال تطبيقات المحاكم الاقتصادية، ما يسمح بتتبع القضايا وقياس سرعة الإنجاز.

ميكنة دورة عمل المطالبات القضائية:

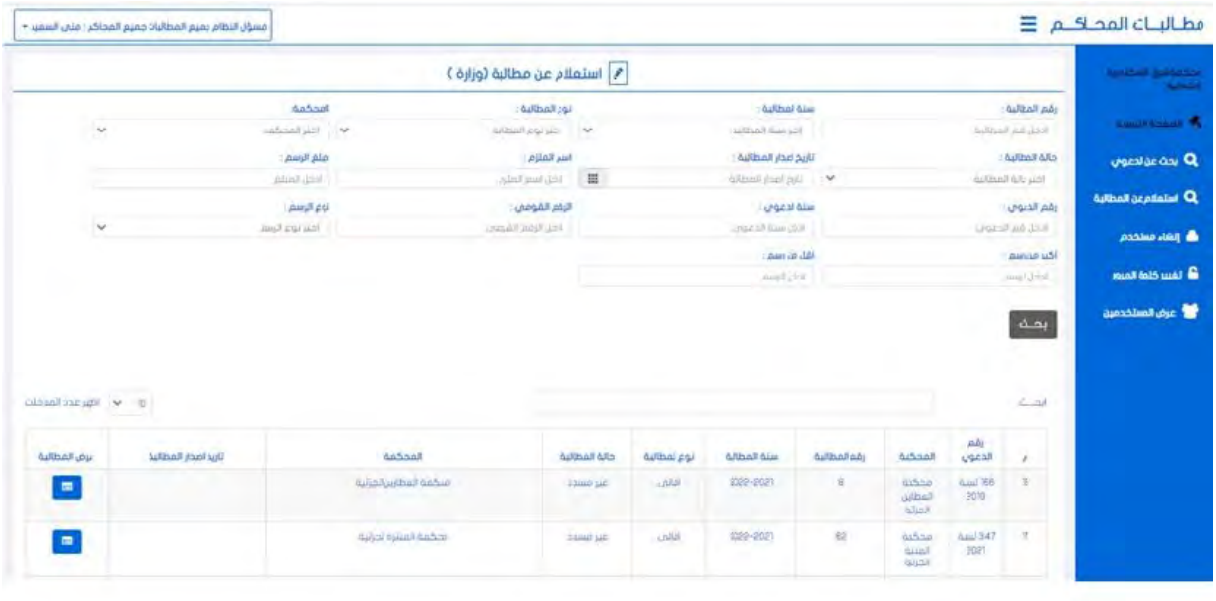

يهدف المشروع إلى الآتي: -

- **تحقيق الشمول المالي للدولة.**
- **تيسير الاستعلام عن المطالبات القضائية وإتاحته للمحاكم.**
- **قيد لحظي ومركزي لمواد المطالبات القضائية بالمحاكم بكافة أنواعها.**
- **حوكمة إجراءات المطالبات القضائية بتوحيد قواعدها والبيانات التي يتم تسجيلها وضمان عدم التعامل عليها.**

وخلال عام ٢٠٢٣م تم تطبيق المشروع في عدد (١٦) محكمة، وبذلك أصبح الموقف التنفيذي التراكمي لذلك المشروع مطبق بكافة المحاكم الابتدائية (٣٨) محكمة ابتدائية وفي جميع مأموريات الاستئناف (٢١) مأمورية استئناف.

الخدمات الإلكترونية والذكية

واتصالاً، أطلقت الوزارة العديد من الخدمات الإلكترونية والذكية من خلال بوابة مصر الرقمية والموقع الإلكتروني لوزارة العدل وموقع التقاضي الإلكتروني للمحاكم الاقتصادية على النحو التالي:

◄ الخدمات المقدمة عبر بوابة مصر الرقمية:

- إقامة دعوى مدنية عن بعد.
- تسجيل محام.
- تحديث بيانات كارنيه النقابة الخاص بالمحامي.
- الاستعلام عن رول دعوى.
- الاستعلام عن بيانات دعوى.
- الاستعلام عن حدوث الاستئناف.
- الاستعلام عن المطالبات.

وفي ذات السياق تجدر الإشارة إلى أنه خلال عام ٢٠٢٣ م، تمت إضافة عدد (٤٢) محكمة ومأمورية يمكن الحصول على بعض خدماتها من خلال بوابة مصر الرقمية، ليصبح العدد الإجمالي للمحاكم التي تقدم خدماتها من خلال بوابة مصر الرقمية بنهاية عام ٢٠٢٣م عدد (١٠٨) محكمة ومأمورية.

◄ الخدمات المقدمة عبر الموقع الإلكتروني لوزارة العدل:

- **الاستعلام عن رول دعوى.**
- **الاستعلام عن موقف دعوى.**
- **الاستعلام عن حدوث استئناف من عدمه.**
- **الاستعلام عن رول جلسة.**
- **خدمة الاستعلام عن القضايا المتداولة بمكاتب الخبراء.**

الخدمات المقدمة عبر موقع التقاضي الإلكتروني للمحاكم الاقتصادية:

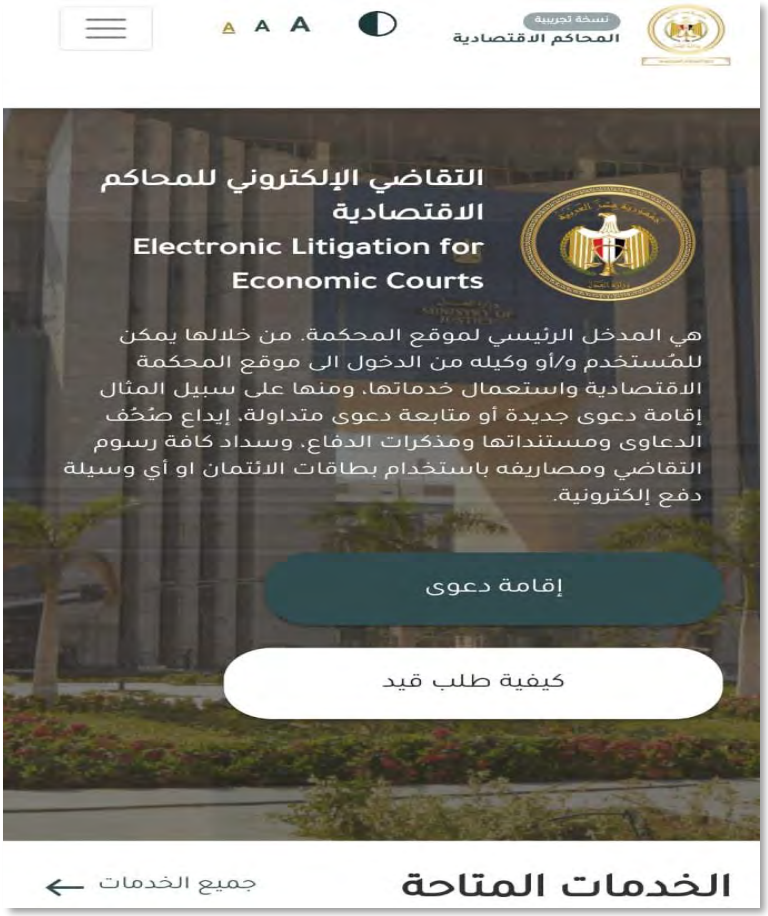

- إقامة دعوى اقتصادية جديدة عن بعد.
- إقامة استئناف أصلي أو فرعي.
- التماس إعادة النظر.
- رفع المستندات.
- الطلبات العارضة.
- التدخل الهجومي والانضمامي.
- طلب إضافة أو حذف وكيل.
- إعلانات بإخطار الخصوم في الدعاوى.

- تعجيل الدعوى من الوقف.
- تجديد الدعوى من الشطب.
- دعوى تفسير حكم.
- دعوى إغفال طلب.
- دعوى تظلم من الرسوم.
- تظلم من الأوامر.
- استئناف حكم إيقاع البيع.
- الحصول على الشهادات.
- دعوى الصلح الواقي من الإفلاس.
- دعوى شهر إفلاس.
- حضور أطراف النزاع لجلسات التقاضي عن بعد.
- إرسال رسائل نصية وعبر البريد الإلكتروني المسجل بمنظومة التقاضي بكل القرارات الصادرة في الدعوى لأطرافها نهاية بالحكم الصادر.

وجدير بالذكر أن مشروعات التحول الرقمي لم تتوقف عند المحاكم بل امتدت إلى **مكاتب الشهر العقاري والتوثيق**، حيث يمكن الحصول على خدمات الشهر العقاري والتوثيق عبر بوابة مصر الرقمية على النحو التالي:-

■ **خدمة الاستعلام عن سريان المحررات المميكنة:** وهي خدمة تمكّن مستخدميها من الاستعلام عن سريان المحررات المميكنة توكيلات أو إقرارات أو غيرها وذلك من خلال كتابة فرع التوثيق المستخرج منه المحرر، وبيانات ذلك المحرر.

■ **خدمة تحرير الإقرارات:** وهي خدمة تمكن المستخدم من تحرير إقرارات شطب الرهن، أو الامتياز أو الإقرار بقبض الثمن وانقضاء الدين عن طريق إدخال بيانات المستخدم الصادر لصالحه الإقرار وكتابة الإقرار المراد إصداره.

■ **خدمة تحرير التوكيلات:** من خلال إدخال بيانات الموكل والوكيل، واختيار نوع التوكيل وعرض التوكيل الذي سيتم استلامه، وتحديد موعد ومكان استلام المحرر، وسداد الرسم المحدد، وينطبق ذلك على جميع أنواع التوكيلات.

■ **خدمة اكتب محررك:** تمكن المستخدم من كتابة توكيله بنفسه، وذلك بعد إدخال بيانات المحرر الذي يريد كتابته باختيار المحرر ونوعه من القوائم، وبعد الموافقة على الشروط والأحكام يدخل بياناته كطرف أول، كما يمكنه إدخال طرف أول آخر ويختار من قائمة عنوان الديباجة، ثم يتم تحديد مكان وموعد استلام المحرر وسداد الرسم المحدد للخدمة من خلال الطرق المتاحة.

أما عن تطبيق "أرغب في عمل توكيل"، هو تطبيق على الهواتف الذكية، ويتضمن التطبيق ثلاث خدمات على النحو الآتي:

■ **حجز موعد:** يظهر من خلال هذه الخدمة الفروع القريبة من المستخدم ليتمكن من تحديد الفرع المراد التوجه إليه، ويقوم بحجز دور، وذلك عن طريق إدخال رقمه القومي واختيار التصنيف، ونوع المحرر المراد استخراجه.

■ **النماذج:** من خلال هذه الخدمة يتم تحويل المستخدم إلى الموقع الإلكتروني الخاص، بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق والذي من خلاله تظهر نماذج للمحررات موضحًا بها المستندات المطلوبة وسعر الخدمة اللازمة لكل محرر مع إمكانية تحميل نموذج المحرر المراد استخراجه.

■ **كثافة الفروع:** في حال رغبتك في إجراء معاملتك اليوم، يتيح التطبيق تحديد الفروع المميكنة الأقرب إليك وفقاً للموقع الجغرافي للمستخدم وتحديد أقلها كثافة وتم إطلاق تلك الخدمة في كافة المحافظات.

■ والجدير بالذكر أنه خلال عام ٢٠٢٣م بلغ عدد مستخدمي تطبيق أرغب في عمل توكيل (٦٨٣٠٦٦) مستخدمًا.

وفي إطار حرص وزارة العدل على نشر مشروعات العدالة الرقمية التي أنجزتها وزارة العدل، وجه المستشار عمر مروان وزير العدل بمشاركة الوزارة في معرض القاهرة الدولي للتكنولوجيا، والذي يقام بمركز مصر للمعارض الدولية في منطقة التجمع الخامس بالقاهرة الجديدة خلال الفترة من ٢٠٢٣/١١/١٩ إلى ٢٠٢٣/١١/٢٢ تحت رعاية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية.

وتضمن جناح وزارة العدل عرض أحدث المشروعات التكنولوجية والخدمات الإلكترونية التي تقدمها مثل:

- وحدة اصدار محررات وزارة العدل عن بعد، وكذلك توكيلات الشهر العقاري.
- مشروع تحويل الكلام الشفوي إلى محرر مقروء.
- حقيبة التوثيق المتنقل.
- مشروع الربط الإلكتروني بين محكمة النقض والنيابة العامة والمحاكم الاقتصادية.

وجدير بالذكر أن مشاركة وزارة العدل في هذا الحدث تأتى للمرة الثالثة وذلك في إطار التطوير المستمر الذي تنتهجه الوزارة بالعمل على تعظيم الاستفادة من التكنولوجيا في مجال التقاضي، وتقديم الخدمة للمواطنين في سهولة ويسر.

العدالة الاجتماعية والمساواة

الهدف الثاني:
العدالة الإجتماعية والمساواة

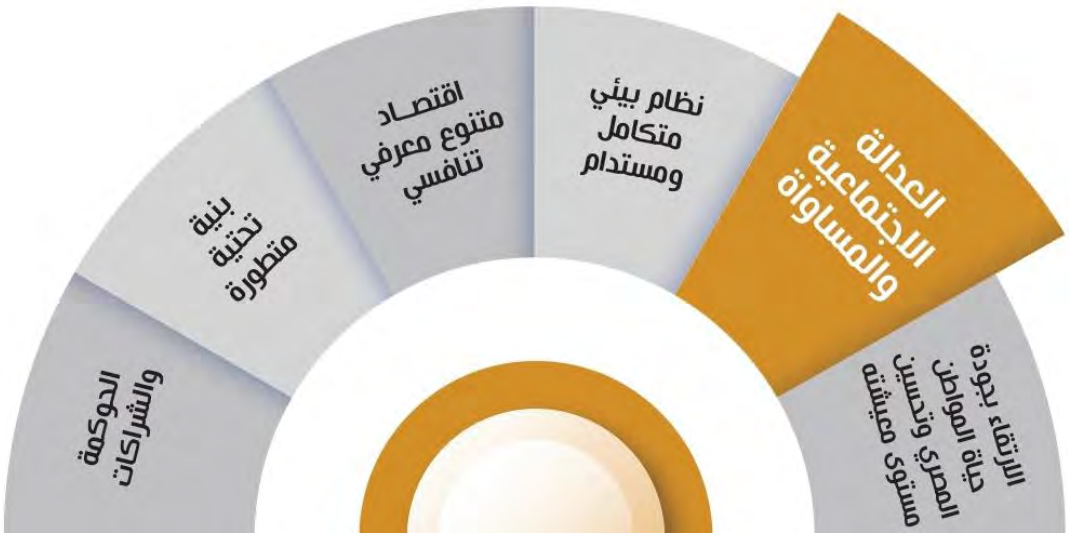

الهدف الثاني: العدالة الاجتماعية والمساواة

تسعى الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ في نسختها المحدثة ، إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة عبر تعزيز حماية حقوق الإنسان، وتحقيق المساواة في الحقوق والفرص وتمكين المرأة والشباب والفئات الأكثر احتياجاً، واتساقاً مع المحور الرابع من برنامج عمل الحكومة والخاص بالعدالة الاجتماعية وخدمات المواطنين، سعت الوزارة إلى معالجة أي تقصير في قضايا المواطن الحقوقية وتحقيق الوصول إلى العدالة والشفافية والمساءلة مهما اختلفت إمكانات الأفراد أو قدراتهم التي تأتي ضمن أولوياتها لضمان حقوق الإنسان الأقل حظاً وعلى رأسهم الأشخاص ذوي الإعاقة، وتسهيل الوصول للعدالة لدى المحاكم.

تم إنشاء اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان بموجب قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٩٦ الصادر في ١٤ نوفمبر سنة ٢٠١٨م تنفيذاً لرؤية مصر ٢٠٣٠ ـ كإضافة مهمة لجهود تعزيز البنية المؤسسية الداعمة لاحترام وحماية حقوق الإنسان في مصر.

ويرأس تلك اللجنة السيد وزير الخارجية وتضم في عضويتها ممثلاً عن وزارة العدل، وتختص اللجنة بوضع استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان وخطط العمل لتنفيذها من قبل الجهات المعنية، وتستهدف اللجنة تعزيز واحترام وحماية كافة الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتضمنة في الدستور والتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية والإقليمية المنضمة إليها مصر.

وجاء إطلاق أول استراتيجية وطنية في مجال حقوق الإنسان تحت رعاية السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية في سبتمبر ٢٠٢١م.

وسعت وزارة العدل إلى تحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك من خلال المحاور الآتية:

المحور الأول: الحق في التقاضي وتعزيز ضمانات المحاكمة المنصفة

واتصالاً بتنفيذ مستهدفات الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان بشأن "التوسع في أعمال ميكنة إجراءات التقاضي في المحاكم والجهات المعاونة لها؛ تعزيزاً لتحقيق العدالة الناجزة، وتطوير آليات الربط الإلكتروني بين الجهات والهيئات القضائية المرتبطة بعمل مشترك داخل منظومة العدالة؛ بغية تحقيق العدالة الناجزة".

أطلقت وزارة العدل منظومة التقاضي الإلكتروني عن بعد أمام المحاكم الاقتصادية بدءاً من رفع الدعوى وحتى صدور الحكم فيها، كذلك البدء في استخدام الذكاء الاصطناعي لتحويل الصوت إلى نص مكتوب في جلسات المحاكم، وانتهت الوزارة من أرشفة جميع الدعاوى بالمحاكم الاقتصادية وثلاثة عشر محكمة ابتدائية، وتفعيل النظام القضائي الموحد بـ (٢٢٤) محكمة ومأمورية، وتطبيق منظومة إنفاذ القانون بثلاثة محاكم جنايات، وتفعيل برنامج رقمنة المحاكم المدنية بعدد (٣٧) محكمة ومأمورية، كما انتهت وزارة العدل من التطوير الجزئي والشامل لعدد من المحاكم الابتدائية بالإضافة إلي ذلك فإن وزارة العدل خلال عام ٢٠٢٢م وضعت خطة استهدفت الانتهاء من الفصل في الدعاوى القديمة المقيدة عام ٢٠١٩م مما أسهم في تحقيق العدالة الناجزة وقد أتت أبرز محاور تلك الخطة على النحو التالي:-

- إنشاء دوائر خاصة بالمحاكم المتداول أمامها عدد مرتفع من الدعاوى القديمة المستهدف الانتهاء منها، أما المحاكم التي لديها عدد قليل من تلك الدعاوى فتم فصلها في رول مستقل عن الدعاوى الأحدث وعمل إحصائيات مستقلة لها.

- التنسيق مع قطاع الخبراء والطب الشرعي بمنح الأولوية للانتهاء من إيداع التقارير الفنية ذات الصلة بالدعاوى القديمة المستهدف الانتهاء منها.

- العمل على إنهاء الدعاوى قديمة القيد التي تنطوي على نزاعات حكومية من خلال عرضها على اللجان القضائية المشكلة بقرار من مجلس الوزراء برقم ١١٧ لسنة ٢٠٢٠.

- إنشاء عدد (٨٦) دائرة على مستوى الجمهورية متخصصة لنظر الدعاوى التي تكون وزارة الأوقاف أو هيئة الأوقاف طرفًا فيها نظرًا لما أسفر عنه الحصر من تراكم أعداد كبيرة من تلك الدعاوى بالمحاكم ما ساهم في سرعة الفصل فيها.

وتحقيقاً للعدالة الناجزة، فقد كان إنجاز المحاكم خلال الفترة من ٢٠٢٣/١/١ حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١ على النحو التالي:

إنجاز المحاكم الابتدائية:

يبلغ عدد المحاكم الابتدائية في جمهورية مصر العربية عدد (٣٨) محكمة ابتدائية، وقد بلغت جملة الدعاوى التي نظرتها المحاكم الابتدائية والجزئيات التابع لها عدد (١٠٤٤٨٠٥٩) دعوى تم الفصل في عدد (٩٣٩٠٤١١) دعوى بنسبة إنجاز ٩٤٪، وذلك على النحو التالي:

- عدد (٦٣١٩٤٥) دعوى مدني كلي تم الفصل في (٣٥٦٤٨٧) دعوى بنسبة إنجاز ٦٥٪.
- عدد (٢٦٨٨٠٧) دعوى مدني جزئي تم الفصل في (١٧٨٣٠٧) دعوى بنسبة إنجاز ٨٠٪.
- عدد (١١٩٣٦٥٦) دعوى صحة توقيع تم الفصل في (١٠٥٦٧٥١) دعوى بنسبة إنجاز ٩٥٪.
- عدد (١٤٣٠٧٤٧) دعوى جنائي مستأنف تم الفصل في عدد (١٣٩٢٢٨٣) دعوى بنسبة إنجاز ٩٧٪.
- عدد (٥٨٤٢٣٦٩) دعوى جنائي جزئي تم الفصل في عدد (٥٦٤٦٥٠٥) دعوى بنسبة إنجاز ٩٧٪.
- عدد (١٠٨٠٥٣٥) دعوى أسرة تم الفصل في عدد (٧٦٠٠٧٨) دعوى بنسبة إنجاز ٨٦٪.

معدل الفصل في القضايا المتداولة أمام المحاكم الابتدائية

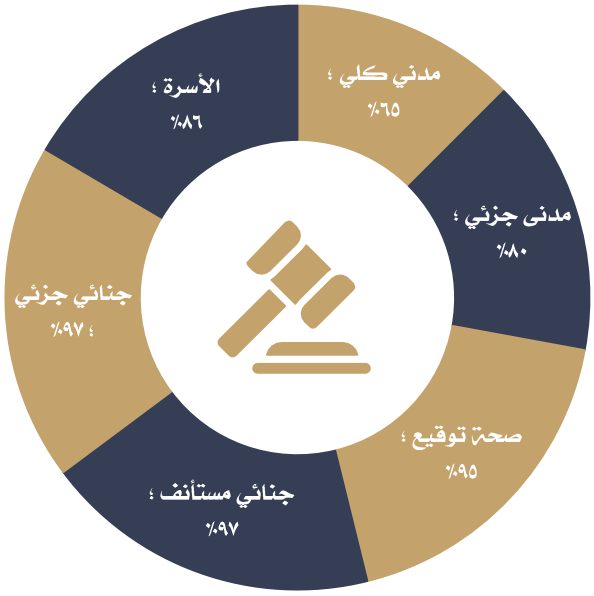

والجدير بالذكر أن إنجاز القضايا المتداولة بالمحاكم الابتدائية في القضاء المدني والمقيدة عام ٢٠١٩م وما قبلها وعدد دعاوى الأسرة المتداولة والمقيدة عام ٢٠٢٠م وما قبلها خلال الفترة من ٢٠٢٣/١/١م حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١م كان على النحو التالي:

١ ـ معدل الإنجاز في القضاء المدني (كلي وجزئي) والمقيدة عام ٢٠١٩ وما قبله: بلغ عدد الدعاوى المتداولة (٥٥٣٢١) دعوى تم الفصل في عدد (٥٥٠٦٠) دعوى والمتبقي عدد (٢٦١) دعوى بنسبة إنجاز 99.5٪.

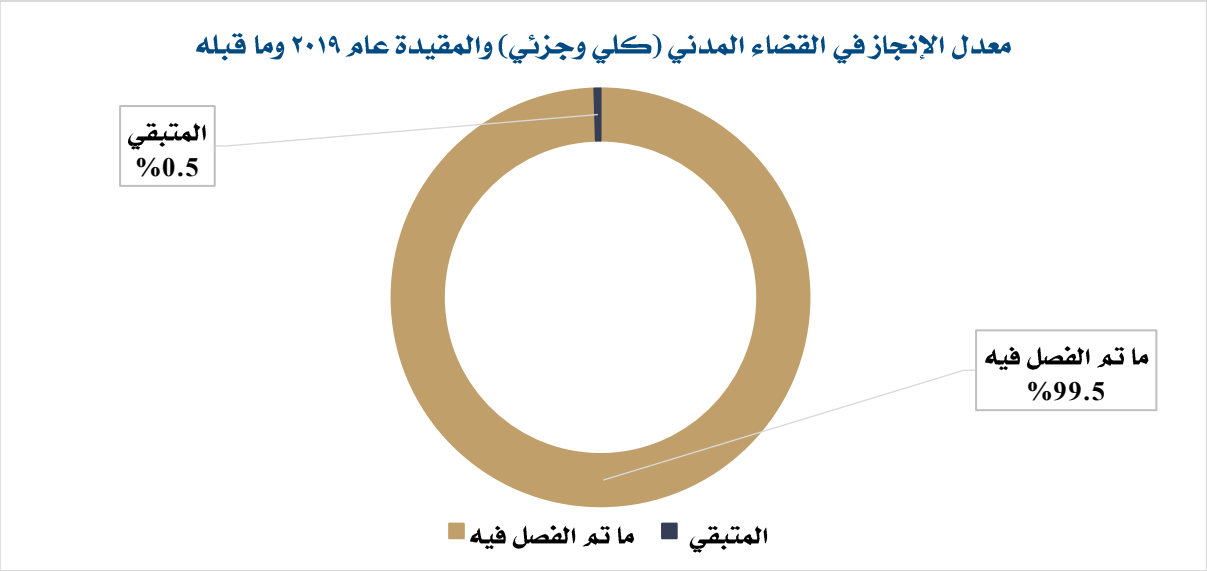

٢ - معدل الإنجاز في قضاء الأسرة (نفس وحبس) والمقيدة عام ٢٠٢٠ وما قبله: بلغ عدد الدعاوي (٨١٨٢) دعوى تم الفصل في عدد (٨١٨٢) دعوى والمتبقي (صفر) دعوى بنسبة إنجاز ١٠٠٪.

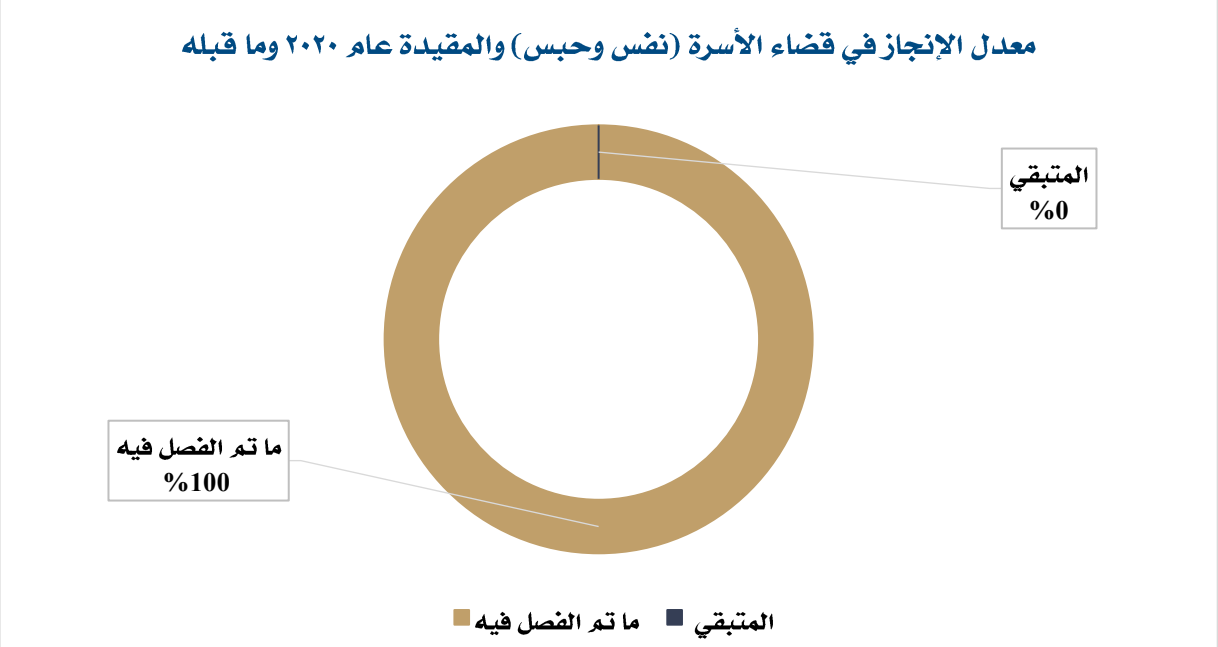

واستكمالاً لتحقيق العدالة الناجزة فقد كان معدل تنفيذ الأحكام الصادرة في الدعاوى المدني والأسرة خلال الفترة من ٢٠٢٣/١/١ حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١ على النحو التالي:

١ ـ معدل تنفيذ الأحكام الصادرة في الدعاوى المدني: بلغ عدد الأحكام الصادرة في الدعاوى المدنية عدد (١٧٢٤٦٧) حكمًا تم تنفيذ عدد (١٤٤٩٨٨) حكمًا والمتبقي عدد (٢٧٤٧٩) حكمًا بنسبة إنجاز ٨٤٪.

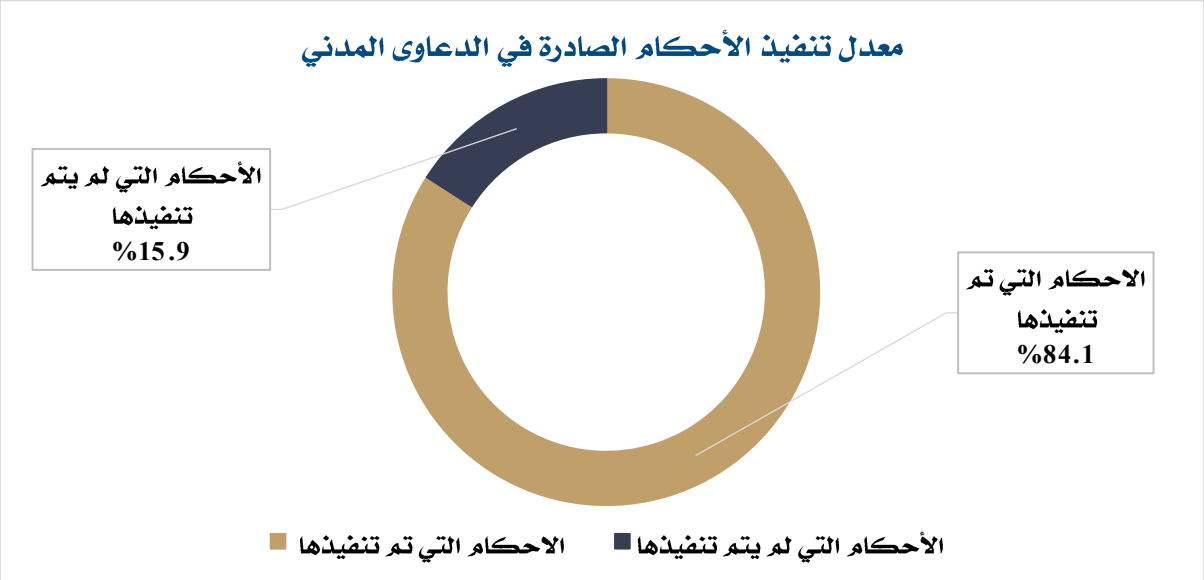

٢ ـ معدل تنفيذ الأحكام الصادرة في دعاوى الأسرة: بلغ عدد الأحكام الصادرة في دعاوى الأسرة عدد (٧٠٤٧٩٠) حكمًا تم تنفيذ عدد (٦٧٥٤٧٨) حكمًا والمتبقي عدد (٢٩٣١٢) حكمًا بنسبة إنجاز ٩٦٪.

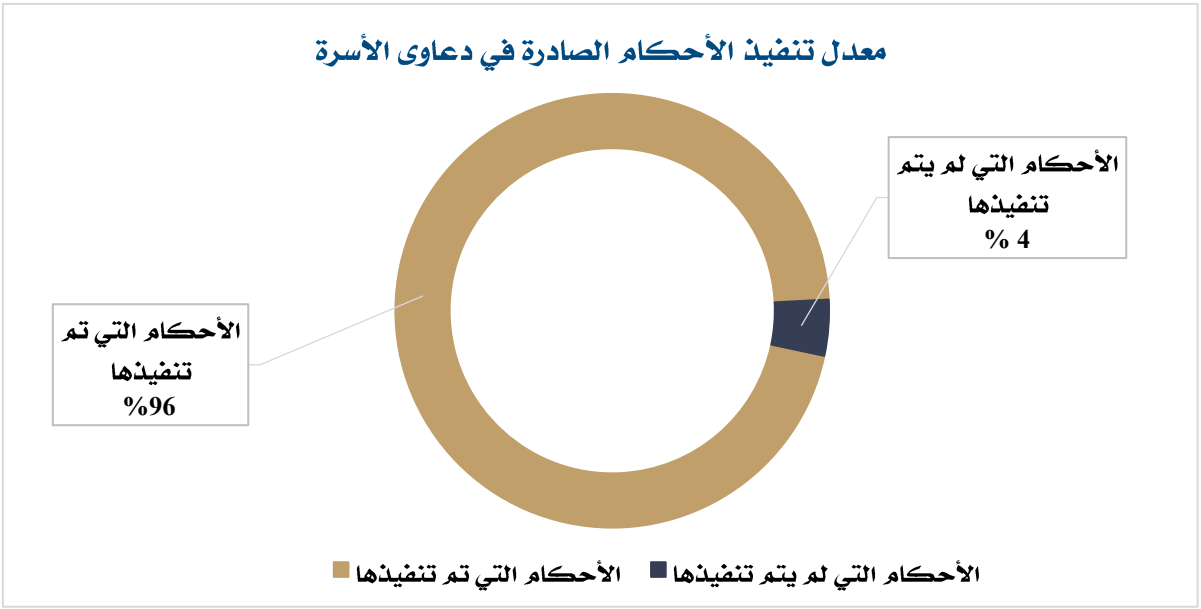

واتصالاً، بالعمل على تحقيق العدالة الناجزة، فقد كان إنجاز مصلحة الخبراء والطب الشرعي على النحو التالي:

■ إجمالي عدد القضايا المحالة لمصلحة الخبراء عدد (٣٣٤١٩٤) قضية، تم إنجاز عدد (٢٣١٥٠٤) قضية بنسبة إنجاز 69.3%.

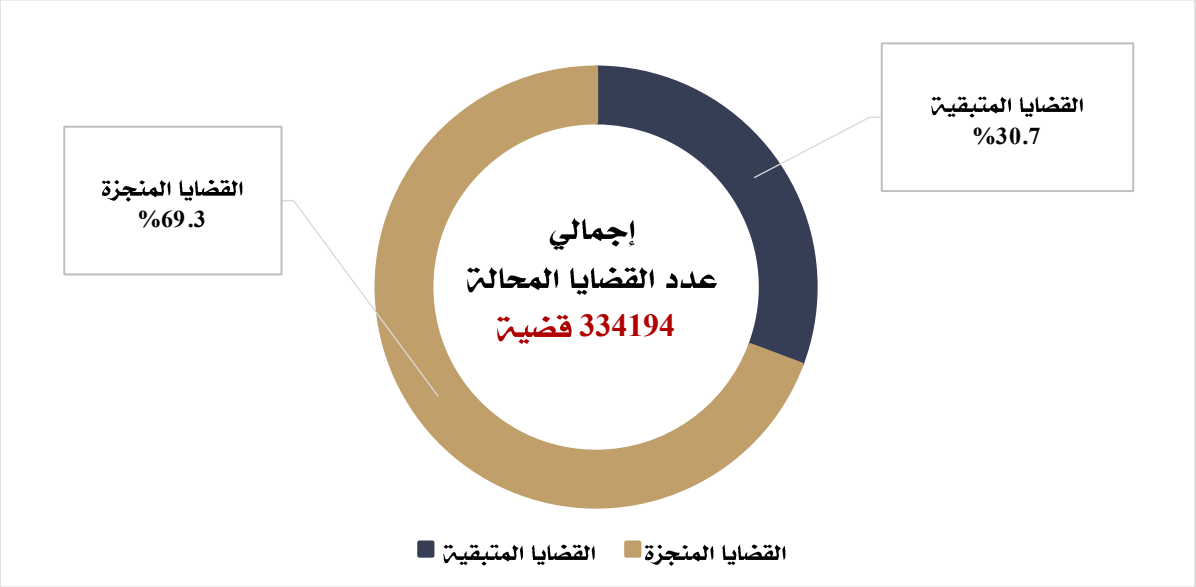

■ إجمالي عدد القضايا المحالة لمصلحة الطب الشرعي عدد (٢٣٥٥٤١) قضية، تم إنجاز عدد (٢٣٤٤٨٥) قضية بنسبة إنجاز (99.6%).

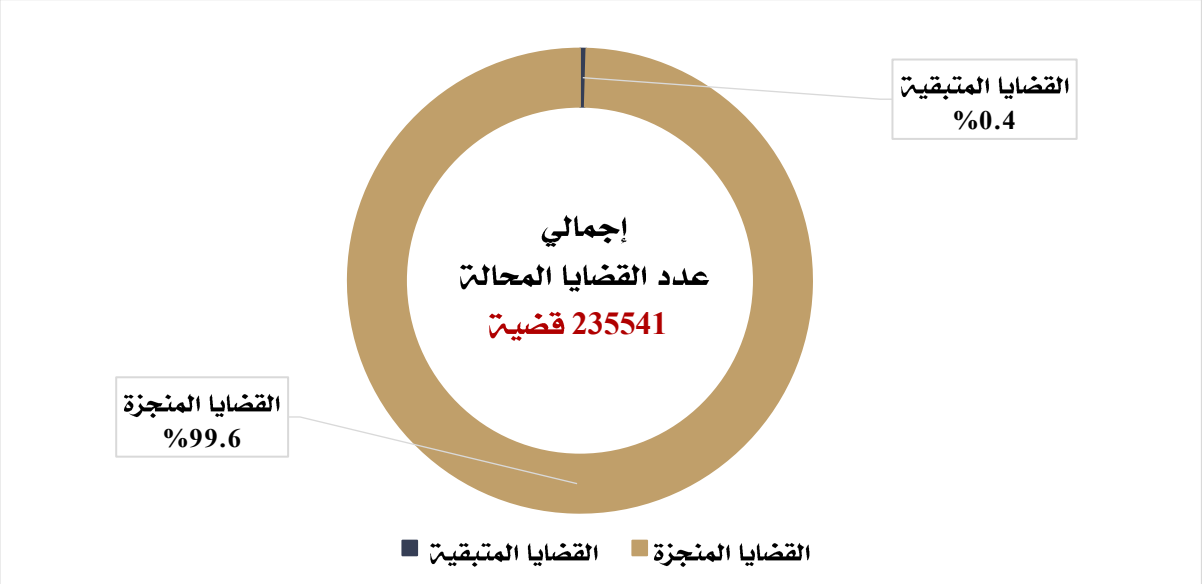

إنجاز المحاكم الاقتصادية:

المحاكم الاقتصادية هي أحد أنواع المحاكم المتخصصة والتي تم إنشاؤها بموجب القانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ والمعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩، في إطار رغبة الدولة نحو إعمال مبدأ التخصص القضائي، الذي يحقق جودة العملية القضائية من حيث الإنجاز المتقن والسريع للدعاوى ومما يسهم في تعزيز الاستثمار الداخلي وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وتوجد في مصر (٨) محاكم اقتصادية وهي: محكمة القاهرة - محكمة الإسكندرية - محكمة طنطا - محكمة المنصورة - محكمة الإسماعيلية - محكمة بني سويف - محكمة أسيوط - محكمة قنا.

وقد بلغت جملة الدعاوى التي نظرتها المحاكم الاقتصادية خلال الفترة من ٢٠٢٣/١/١ حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١ عدد (٤٨١٥٣) دعوى تم الفصل في عدد (٣٥٨١٣) دعوى بنسبة إنجاز 74%، وذلك على النحو التالي:

- عدد (١٧٨٥٢) دعوى مدني ابتدائي تم الفصل في عدد (١١١٤٥) دعوى بنسبة إنجاز 62%.
- عدد (١٧٥٢٦) دعوى جنائي ابتدائي تم الفصل في عدد (١٥٥٤١) دعوى بنسبة إنجاز 88.6٪.
- عدد (٦٦٥٧) دعوى استئناف مدني تم الفصل في عدد (٣٩٩٤) دعوى بنسبة إنجاز 60%.
- عدد (٦١١٨) دعوى استئناف جنائي تم الفصل في عدد (٥١٣٣) دعوى بنسبة إنجاز 84%.

معدل الفصل في القضايا المتداولة أمام المحاكم الاقتصادية

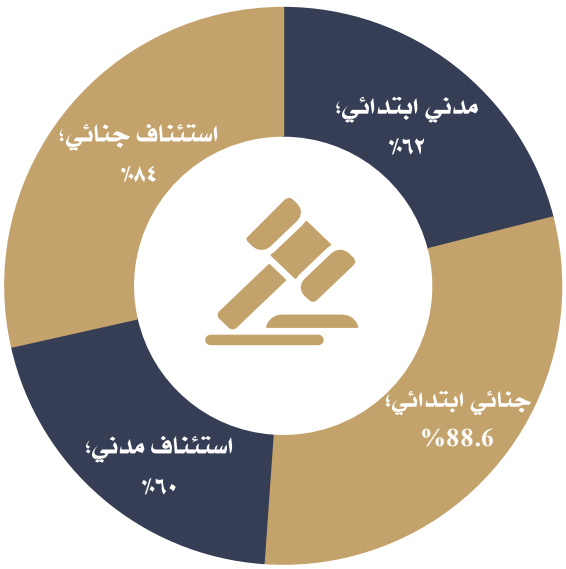

والجدير بالذكر أن معدل الوقت المستغرق للفصل في الدعاوى المقامة أمام المحاكم الاقتصادية بحكم منهي للخصومة ٩٩ يومًا.

◄ الآليات البديلة لتسوية المنازعات:

واتصالاً، بهدف حل أزمة تكدس الدعاوى أمام ساحات المحاكم تحقيقاً للعدالة الناجزة، تم **إيجاد آليات بديلة لتسوية المنازعات** يمكنها تسوية أغلب تلك النزاعات من خلالها بدلاً من المحاكم، وذلك على النحو التالي:

اللجنة الوزارية لتسوية منازعات عقود الاستثمار:

يقوم قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بتوفير الحماية للمستثمرين، ووضع طرق جديدة لحل نزاعات عقود الاستثمار حيث نصت المادة ٨٨ من القانون آنف البيان على إنشاء لجنة وزارية تسمى **اللجنة الوزارية لتسوية منازعات عقود الاستثمار** وتشكل هذه اللجنة بقرار من رئيس مجلس الوزراء.

بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٤٨ لسنة ٢٠١٩ تم تشكيل اللجنة برئاسة رئيس مجلس الوزراء-وعضوية كل من السادة: وزير العدل والذي يتولى رئاسة اللجنة عند غياب رئيسها، ووزير المالية، ووزير قطاع الأعمال العام، وزير التجارة والصناعة، وأمين عام مجلس الوزراء، ورئيس هيئة مستشاري مجلس الوزراء، ومساعد وزير العدل للتحكيم والمنازعات الدولية (عضواً ورئيساً للأمانة الفنية للجنة)، وأحد نواب رئيس مجلس الدولة ويختاره المجلس الخاص بالشؤون الإدارية بمجلس الدولة، والرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (عضو مقرر للجنة)، وممثل عن القوات المسلحة، وممثل عن جهاز الأمن القومي، وممثل عن هيئة الرقابة الإدارية.

وتتولى اللجنة بحث الخلافات الناشئة بين أطراف عقود الاستثمار ودراستها، ويكون لها في سبيل ذلك وبرضا أطراف التعاقد إجراء التسوية اللازمة لمعالجة اختلال توازن تلك العقود، ومد الآجال أو المدد أو المهل المنصوص عليها فيها، كما تتولى متى لزم الأمر إعادة جدولة المستحقات المالية أو تصحيح الإجراءات السابقة على إبرام العقود، وذلك كله على نحو يحقق قدر الإمكان التوازن العقدي ويضمن الوصول إلى أفضل وضع اقتصادي للحفاظ على المال العام، وحقوق المستثمر في ضوء ظروف كل حالة.

وصدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨١٠ لسنة ٢٠١٦ بتشكيل الأمانة الفنية لتلك اللجنة برئاسة مساعد وزير العدل للتحكيم.

وتمكنت الأمانة الفنية للجنة من إتمام التسوية الودية لعدد (٢) دعوى تحكيمية (استثمارية وتجارية) وعدد (٥) نزاعات (استثماري وتجاري) والتي بلغت قيمتها مبلغًا وقدره (209,8 ملايين دولار) "مائتان وتسعة ملايين وثمانمائة ألف دولار"، بالإضافة إلى مبلغ (85.5 مليون يورو) "خمسة وثمانين ونصف مليون يورو"، بالإضافة إلى مبلغ (2.8 مليار جنيه مصري) "اثنان مليار وثمانمائة مليون جنيه مصري) وقامت بعرضها على اللجنة آنفة البيان، حيث تم اعتماد جميعها من قبل مجلس الوزراء.

اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار:

وفي سبيل إيجاد طرق جديدة لحل نزاعات الاستثمار، نصت المادة ٨٥ من القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ على إنشاء **اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار**، ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من رئيس مجلس الوزراء.

بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٠١٥ تم تشكيل اللجنة برئاسة وزير العدل وعضوية وزير الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزير التنمية المحلية، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، وزير الاستثمار، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار، الأمين العام لمجلس الوزراء، رئيس هيئة مستشاري مجلس الوزراء وتختص تلك اللجنة بالنظر فيما يقدم أو يحال إليها من طلبات أو شكاوى أو منازعات قد تنشأ بين المستثمرين والدولة وتكون إحدى الجهات أو الهيئات أو الشركات التابعة لها طرفاً فيها.

وعرض على تلك اللجنة عدد (٣٢٣) منازعة تم الانتهاء من فحص عدد (٣٢٣) منازعة بنسبة إنجاز ١٠٠٪.

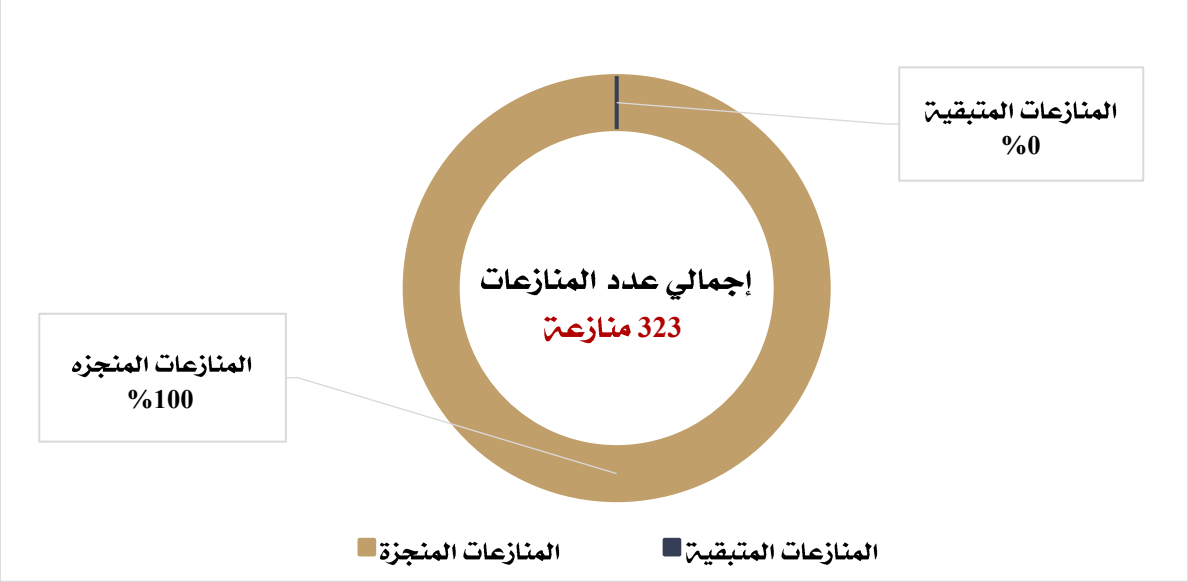

إدارة التحكيم والمنازعات الدولية:

لم تكتف الدولة بتطبيق آليات بديلة لتسوية المنازعات على المستوى الداخلي، بل امتدت تلك الجهود على المستوى الدولي، ففي عام ٢٠١٥م تأسست إدارة التحكيم والمنازعات الدولية بوزارة العدل وفقًا للقرارات الوزارية أرقام (٦٣٨٢ لسنة ٢٠١٥ ـ ٦٨٦٨ لسنة ٢٠١٥ ـ ٩٧٠٢ لسنة ٢٠١٥ ـ ٧٩١٢ لسنة ٢٠١٧)، وتختص الإدارة بمتابعة المنازعات التحكيمية، ودراسة المواقف التحكيمية للقضايا والمنازعات الدولية المرفوعة من الدولة أو عليها والجهات أو الهيئات التابعة لها وكل ما يُحال إليها من منازعات دولية في هذا الشأن.

وقامت الإدارة العامة للتحكيم والمنازعات الدولية بوصفها الأمانة الفنية للهيئة العليا للتحكيم والمنازعات الدولية بالاشتراك مع هيئة قضايا الدولة وباقي الجهات الممثلة بالهيئة بالدراسة وإبداء الرأي والمشورة في عدد (٩) دعاوى تحكيمية (استثمارية وتجارية)، كانت الدولة، أو إحدى الجهات، أو الهيئات، أو الشركات التابعة لها طرفاً فيها وامتد دور الإدارة في هذا الشأن ليشمل كافة مراحل إجراءات السير في الدعوى التحكيمية منذ نشأتها وحتى صدور حكم فيها.

اتصالاً قامت الإدارة العامة للتحكيم والمنازعات الدولية بوصفها الأمانة الفنية للهيئة العليا للتحكيم والمنازعات الدولية بالدراسة وإعداد مذكرة بالرأي بشأن عدد (٥٥) من الاتفاقيات والبروتوكولات والعقود التي كانت الدولة أو إحدى الجهات أو الهيئات أو الشركات التابعة لها طرفًا فيها ومن ضمنها تلك التي تقتضي فيها الضرورة أو المصلحة العامة استثناء بند التحكيم وتسوية المنازعات المدرج بها من قيد التحكيم داخل جمهورية مصر العربية، وقد تم عرضها على الهيئة العليا للتحكيم والمنازعات الدولية.

كما قام مكتب تحكيم وزارة العدل بإنجاز ما يأتي:

- إعداد عدد (٢٣) قراراً وزاريًا بشأن تشكيل هيئات التحكيم في منازعات التحكيم الإجباري.
- صدور عدد (٢٨) حكمًا في منازعات التحكيم الإجباري.
- إصدار عدد (٢٧) صيغة تنفيذية لأحكام التحكيم في منازعات التحكيم الإجباري.
- تحصيل المبالغ محل المطالبات والرسوم القضائية المتعلقة بالدعاوى التحكيمية بقيمة إجمالية 3.054.315 جنيهًا مصريًا (ثلاثة مليون وأربعة وخمسون ألفاً وثلاثمائة وخمسة عشر جنيهاً مصرياً).

■ فحص وإعداد مذكرات بإبداء الرأي القانوني بشأن إيداع عدد (٨٢) حكم تحكيم (مؤسسي أو حر) بالمحاكم المختصة وفقاً للقانون.

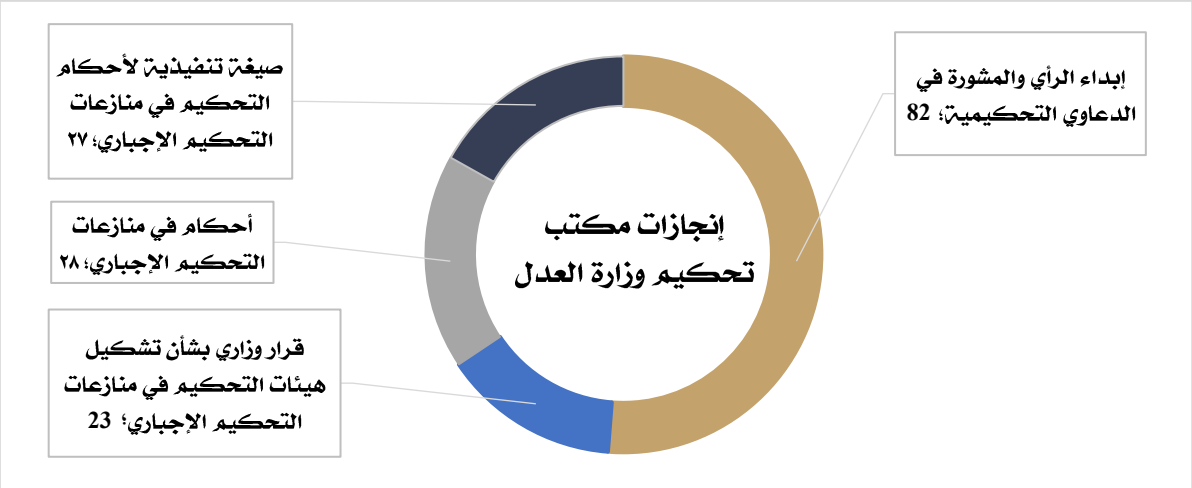

مكاتب تسوية المنازعات الأسرية:

بموجب القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤، تم إنشاء مكاتب تسوية المنازعات الأسرية، وجعل المشرع اللجوء إليها قبل رفع الدعوى وجوبياً في بعض الدعاوى على رأسها دعاوى التطليق، الخلع، والنفقات والأجور، وعهد إليها بدور بالغ الأهمية وهو محاولة لإزالة أسباب الشقاق والخلاف بين أفراد الأسرة قبل لجوئهم لرفع إحدى دعاوى الأحوال الشخصية التي يجوز الصلح فيها قانونًا.

وبلغ عدد الطلبات المقدمة لمكاتب تسوية المنازعات الأسرية عدد (١٠٦٣٧٨١) طلبًا تم الانتهاء من فحص عدد (٩٨٢٣٣١) طلبًا بنسبة إنجاز (٩٢٪)، وحضر من الخصوم فعلياً عدد (٨٢٦٠٦)، وبلغ عدد الطلبات التي تم الانتهاء منها صلحاً -من الحضور الفعلي -عدد (٤٦٩٧٤) طلبًا، بنسبة صلح ٥٧٪.

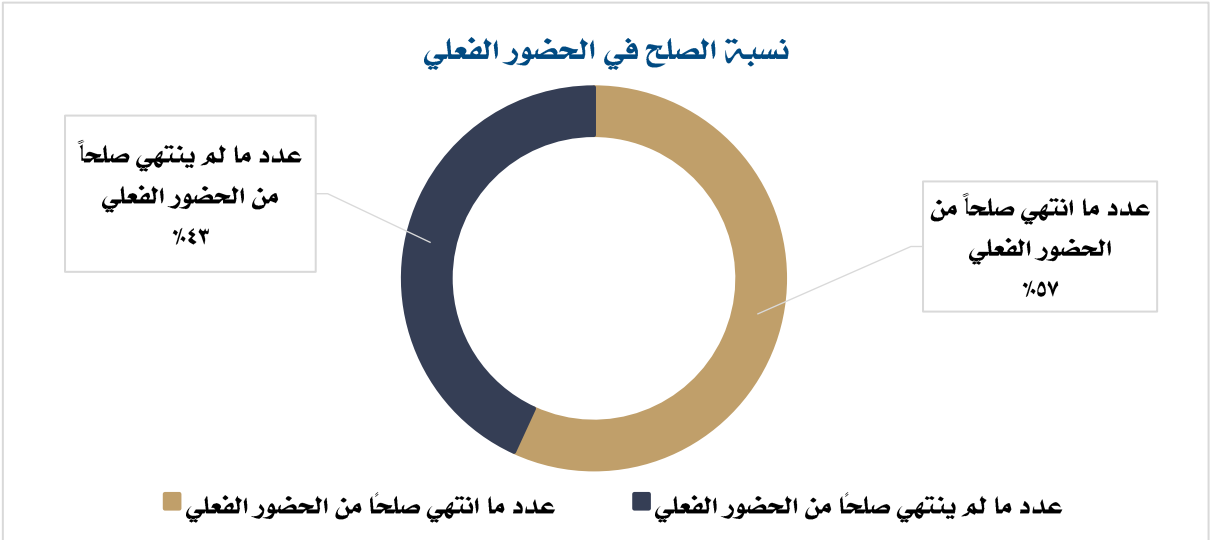

لجان التوفيق في المنازعات:

وبموجب القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ المعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٧ تم **إنشاء لجان التوفيق في بعض المنازعات التي تكون الوزارات والأشخاص الاعتبارية العامة طرفاً فيها**، ووفقاً للقانون تشكل اللجنة بقرار من وزير العدل، ويرأسها أحد رجال القضاء أو أعضاء الهيئات القضائية السابقين من درجة مستشار على الأقل ممن لا يشغلون وظيفة أو يمارسون مهنة، كما تضم ممثلاً للجهة الإدارية بدرجة مدير عام على الأقل أو ما يعادلها تختاره السلطة المختصة، وينضم إلى عضوية اللجنة الطرف الآخر في النزاع أو من ينوب عنه، ويكون اللجوء إلى هذه اللجان بغير رسوم، وما تصدره اللجنة يعد توصية غير ملزمة إلا إذا اعتمدتها اللجنة المختصة.

وبلغ عدد الطلبات التي نظرتها اللجنة عدد (٧٣٠٣٧٩ طلباً)، تم الفصل في عدد (٧٢٦٧٤٩) منازعة بنسبة إنجاز 99,5% وقد بلغ عدد القرارات التي تم تزيلها بالصيغة التنفيذية من تلك المنازعات عدد (٧٣٠٣٢) قراراً.

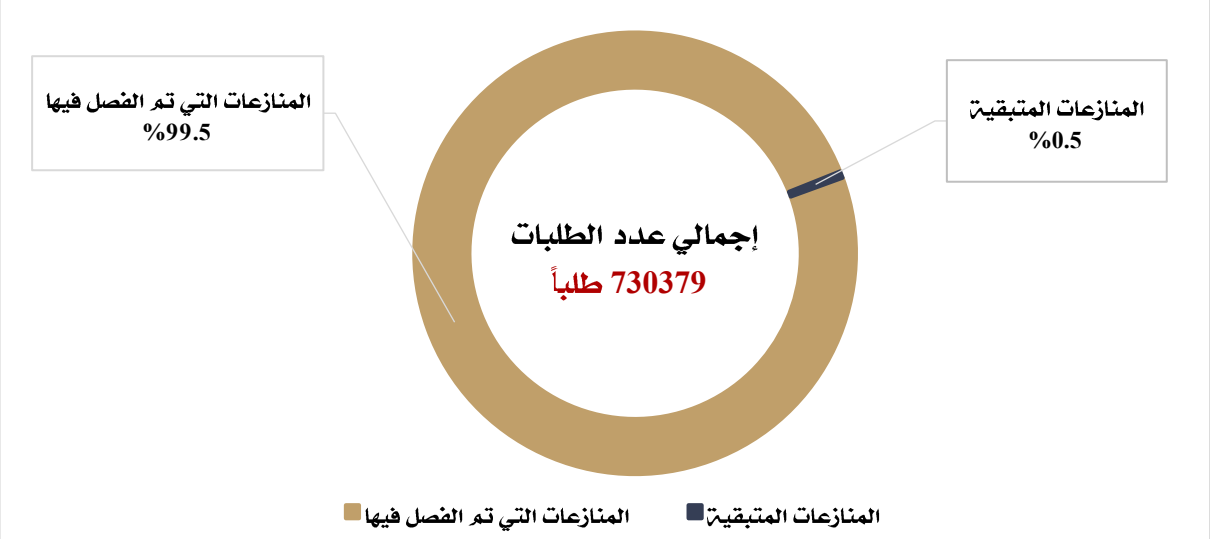

لجان إنهاء المنازعات الحكومية:

بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٧ لسنة ٢٠٢٠ تم **تشكيل لجان إنهاء المنازعات الحكومية بوزارة العدل** تكون مهمتها تسوية المنازعات بين الجهات والهيئات الحكومية دون اللجوء إلى القضاء والتي بدأ عملها اعتباراً من ٢٠٢١/١/٢.

وبلغ عدد النزاعات التي نظرتها اللجان عدد (١٥٩٨ طلباً)، تم إنهاء عدد (١٣١٠) منازعة بنسبة إنجاز ٨٢٪.

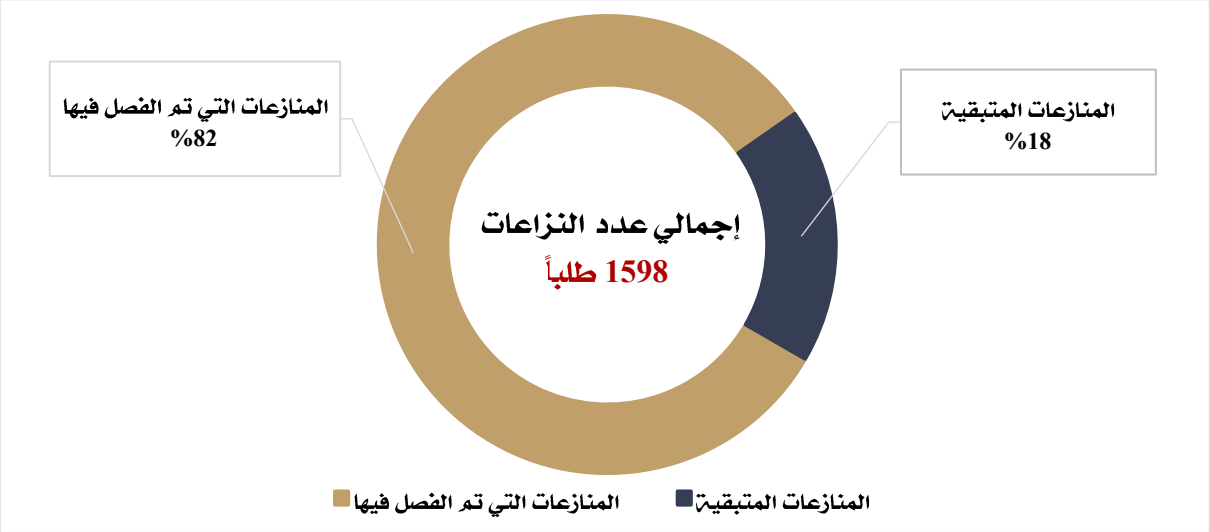

هيئة التحضير والوساطة بالمحاكم الاقتصادية:

تم تعديل الإجراءات والضوابط الخاصة بإنشاء هيئة التحضير والوساطة بكل محكمة اقتصادية بموجب القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩، لتتولى التحضير والوساطة في الدعوى المدنية التي تختص بها من خلال استيفاء مستندات الدعوى وعقد الجلسات بين الخصوم وصولاً لتسوية النزاع بينهم بصورة ودية، واختصها القانون بإمكانية إجراءات التسوية الودية، حيث يجوز اللجوء مباشرة إلى هيئة التحضير لتسوية النزاع ودياً دون إقامة دعوى بشأنه.

ويكون الاختصاص بنظر طلب التسوية لهيئة التحضير بالمحكمة الاقتصادية المختصة محلياً بنظر النزاع ويسدد رسم لا يقل عن ٢٠٠٠ جنيه ولا يزيد عن ٢٠٠ ألف جنيه.

وبلغ إجمالي المعروض على هيئة التحضير والوساطة بالمحاكم الاقتصادية عدد (١٥١٢٩) دعوى، تم مباشرة أعمال الوساطة في الدعاوى التي حضر أطرافها وتسوية عدد (٤١٤) دعوى ودياً.

المحور الثاني: تمكين المرأة

تعمل الدولة سواء على الصعيد التشريعي أو الممارسة العملية على مراعاة وحماية حقوق المرأة من الإساءة إليها في هذا الشأن، وذلك ضمن مراجعة العديد من التشريعات المتعلقة بالمرأة ومواءمتها مع المعايير الدولية.

واتصالاً بمستهدفات الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان بشأن "تعديل القوانين بما يعزز حقوق المرأة ويضمن المصلحة الفضلى للطفل وييسر حصول المرأة على كافة حقوقها وحقوق أطفالها كاملة دون تأخير والتنفيذ الفعال لسياسات مكافحة العنف الموجه ضد المرأة من خلال زيادة الوعي للاستفادة من برامج مناهضة كافة أشكال العنف ضد المرأة، وتطوير السياسات التي من شأنها خلق بيئة داعمة للمرأة المعنفة في الإبلاغ عن مرتكبي العنف للاستفادة من خدمات الحماية والتوسع في إنشاء وتعزيز دور مكاتب الشكاوى بالمجلس القومي للمرأة ومكاتب دعم الأسرة لتقديم الاستشارة والخدمات القانونية لمساندة المرأة وخاصة السيدات الأكثر احتياجًا، وتفعيل عمل الوحدة المجمعة لحماية المرأة من العنف، وإتاحة فرص متساوية للمرأة والرجل في التعيين في الوظائف القضائية".

قامت الوزارة خلال عام ٢٠٢٣ م بإنجاز ما يأتي:

- تم الانتهاء من قانون الأحوال الشخصية للمسلمين والمسيحيين، وأنه لأول مرة في مصر يكون هناك قانون أحوال شخصية للمسيحيين، يحتوي اختلافات كل الطوائف ولا يوجد تعارض، فضلا عن أنه تم اتخاذ آراء كل الطوائف المسيحية في وضع القانون، وتم تلبية احتياجات ٦ طوائف مسيحية باختلافاتها لإخراج القانون الجديد، وذلك بفضل تعاون البابا والقادة الدينيين بالطوائف المسيحية المختلفة مع وزارة العدل والخروج على قانون متفق عليه من الجميع، والتأكيد على أن القانون المتعلق بالأحوال الشخصية للمسلمين، تم عمل قانون متطور وعصري يعالج المشكلات المرتبطة بالرؤية ومسكن الزوجية والولاية والنفقة في القانون الجديد.

- لأول مرة تعيين قاضية بمنصب رئيس محكمة ابتدائية وذلك بمحكمة حلوان الابتدائية.

- لأول مرة تشغل قاضية رئيس لمحكمة القاهرة الاقتصادية.

- لأول مرة تعيين قاضية بمنصب مساعد رئيس محكمة ابتدائية وذلك بمحكمة القاهرة الجديدة الابتدائية.

■ الإعلان عن قبول طلبات التعيين في وظيفة مندوب مساعد بمجلس الدولة، ووظيفة معاون نيابة بالنيابة العامة من خريجي كليات الحقوق والشريعة والقانون والشرطة دفعة ٢٠٢٣م من الجنسين لثاني مرة بتاريخ التعيين في هاتين الهيئتين منذ بداية السلم القضائي.

■ صدر القرار الجمهوري رقم ٢٩٤ لسنة ٢٠٢٣ بتعيين (١١) قاضية على منصة القضاء العادي ليصبح العدد (١٤٧ قاضية)، وانتدبت للعمل بالنيابة العامة (٢٠) قاضية على رأسهن محام عام أول بالنيابة العليا للأسرة، بالإضافة للعمل بمكتب النائب العام والنيابات العامة بالقاهرة والمحافظات من درجة محام عام ورئيس نيابة عامة ، وتستمر هيئة النيابة الإدارية في احتلال المرتبة الأولى بين مختلف الهيئات القضائية في نسبة تمثيل المرأة حيث بلغ عدد السيدات المستشارات بالهيئة (٢٣٦٥)، كما تحتل هيئة قضايا الدولة المرتبة الثانية حيث بلغ عدد السيدات المستشارات بها (١٢٨٩) خلال هذا العام القضائي.

■ تشغل المرأة الوظائف الإدارية القيادية العليا بالقطاعات المختلفة بالوزارة، حيث يشغل منصب رئيس كل من مصلحة الخبراء ومصلحة الشهر العقاري والتوثيق امرأة.

■ نسبة الطبيبات بمصلحة الطب الشرعي بقسمي الطب الشرعي والتشريح تجاوز ٩٠٪.

■ تعيين عدد من السيدات بوظيفة المحضرين خلال عام ٢٠٢٣م، وبذلك يصبح إجمالي المحضرات عدد (٢٠٤٠) بنهاية عام ٢٠٢٣م.

■ تعيين عدد من المأذونات الشـــرعيات خلال عام ٢٠٢٣م ليصـــبح العدد الإجمالي للمأذونات الشرعيات بنهاية عام ٢٠٢٣ عدد (١٠٢) سيدة.

■ تشغيل عيادة الطب الشـرعي بأسـيوط لتوقيع الكشـف الطبي على المجني عليهن من النسـاء في جرائم العنف والاعتداء الجنســي، بالشــراكة مع المجلس القومي للمرأة، وبذلك أصــبح إجمالي عدد تلك العيادات (٤) عيادات على مستوى الجمهورية.

■ اســتقبلت مكاتب دعم المرأة خلال عام ٢٠٢٣ م عدد (٥٦٩) حالة بثماني محاكم ابتدائية، وهي (شـمال القاهرة - شـرق الإسـكندرية - طنطا - المنصـورة - بنها - بني سـويف - أسـيوط - أسوان) ، حيث تم تقديم الدعم القانوني والنفسي لهذه الحالات.

■ افتتاح المنطقة المؤمنة المخصصة للمرأة وذلك بمحكمة شرق الإسكندرية بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١٨ بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والجدير بالذكر أن تلك المنطقة توفر مساحة مكانية آمنة حيث تظل الضحية طوال جلسة المحاكمة بعيدة عن أي تأثير سلبي أو ضغوط من جانب الخصوم أثناء إجراءات المحاكمة كما تعمل المنطقة المؤمنة أيضاً على توفير المساحة الآمنة اللازمة لشهود الإثبات لكفالة عدم تعرضهم لأي تهديد قد يقع عليهم ويؤثر على شهادتهم.

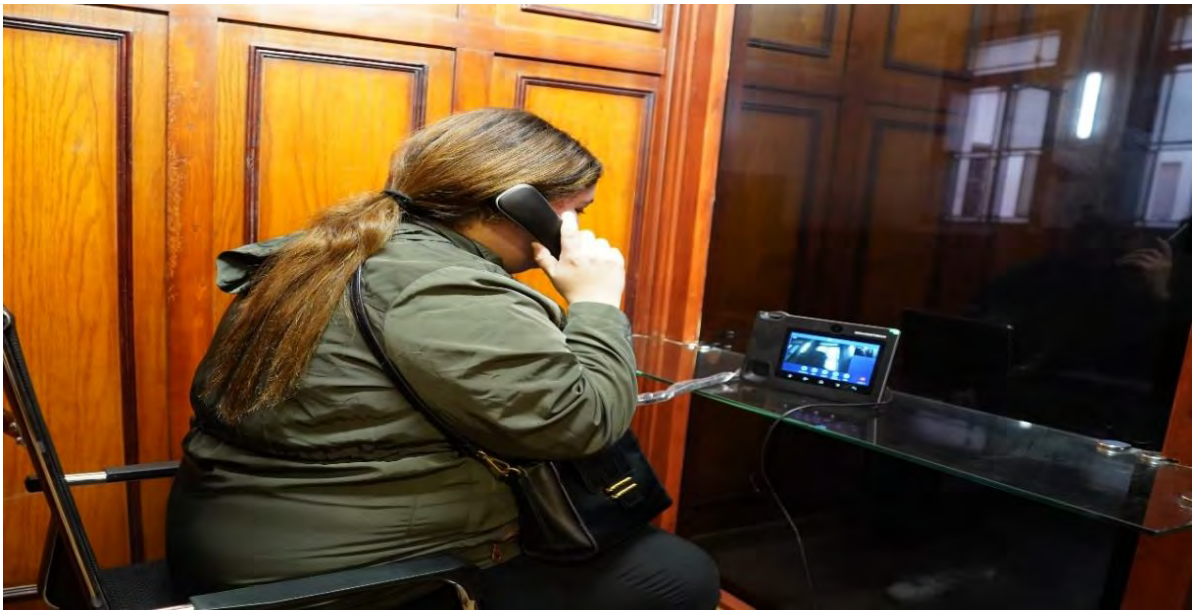

■ تنظيم عدد خمس ندوات تثقيفية حول "الجهود الوطنية لمناهضة جريمة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث " وذلك بالمشاركة مع المجلس القومي للمرأة والتي استهدفت عدد (٢٩٧) من موظفي وموظفات وزارة العدل، كما تم تنظيم ورشة عمل للسيدات عضوات هيئة النيابة الإدارية حول ذات الموضوع لعدد (٣٥) عضوه ، بالشراكة مع منظمة اليونيسيف والمجلس القومي للمرأة وذلك في إطار الخطة الوطنية للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية (٢٠٢٢ ــ ٢٠٢٦) وذلك في إطار عضوية وزارة العدل في اللجنة الوطنية لمناهضة جريمة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وبرئاسة مشتركة بين المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة.

■ تنظيم عدد (١٧) ورشة عمل حول " تعزيز قدرات السادة القضاة في مجال تيسير وصول النساء المعرضات للعنف للعدالة "بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC الذي استهدف تدريب عدد (٣١٢) قاضية وقاضياً بالمحاكم الابتدائية من الدوائر المختصة بنظر الدعاوى الجنائية ودعاوى الأسرة.

■ تنظيم يوم تدريبي بدورة التكوين الأساسي للسادة القضاة رقم (٥٢) حول "مناهضة العنف ضد المرأة" للسادة القضاة الجدد للعام القضائي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ - والتي استهدفت تدريب عدد (٤٦٢) قاضية بالشراكة مع المجلس القومي للمرأة والمركز القومي للدراسات القضائية.

■ تنظيم برنامج التدريب التفاعلي الثاني لقاضيات مجلس الدولة "حول مهارات وفنون التواصل والقيادة ومناهضة العنف ضد المرأة " والذي استهدف تدريب عدد (٤٥) قاضية بالشراكة مع المجلس القومي للمرأة.

■ تنظيم ندوتين تثقيفيتين حول "مناهضة العنف الأسري الصحة الإنجابية والابتزاز الإلكتروني وحقوق المرأة " لعدد (٣٠) موظفًا وموظفة من وزارة العدل وذلك بالشراكة مع وزارة الصحة والسكان.

■ تنظيم عدد (٥) ورش عمل حول "تعزيز القدرات لتوفير سبل الدعم لذوي الإعاقة خلال اتصالهم بمنظومة العدالة "والتي استهدفت عدد (٩١) قاضية وقاضيًا من محاكم الأسرة والجنح بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC.

■ تنظيم ورشة عمل للسيدات القاضيات والسادة القضاة في إطار مشروع تيسير وصول المرأة ضحية العنف للعدالة والجنح بالمشاركة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC- بهولندا في الفترة من ٩ : ١٥ يوليو ٢٠٢٣م.

المحور الثالث: حماية حقوق الطفل

تم إنشاء إدارة للحماية القضائية للطفل بوزارة العدل بموجب قرار معالي وزير العدل رقم ٢٢٣٥ لسنة ١٩٩٧، وقد أصدر معالي وزير العدل القرار رقم ٣١٨٧ لسنة ٢٠٢٠، بشأن إعادة هيكلة قطاع حقوق الإنسان والمرأة والطفل ليضم "إدارة الحماية القضائية للطفل" تتبع الإدارة المركزية لشئون حقوق الإنسان والمرأة والطفل، وتضطلع باتخاذ كافة التدابير الوقائية لتوفير الحماية القضائية للطفل ووقايته من الخطر والانحراف، متابعة القوانين والقرارات المتعلقة بالحماية القضائية للطفل، متابعة أنشطة مراكز حماية الطفل والتنسيق مع الجهات المعنية بشئون الطفل.

واتصالاً بتنفيذ مستهدف الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان بشأن "رفع الوعي بحقوق الطفل، وتشجيع المبادرات والأنشطة المتعلقة بحقوقه".

قامت الوزارة خلال عام ٢٠٢٣م بإنجاز ما يأتي:

■ افتتاح محكمة الطفل أبو تيج بمحافظة أسيوط، وذلك بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٦ - والتي تعد ثالث محكمة نموذجية للطفل، حيث تحتوي تلك المحكمة على مقار للنيابات وقاعات لمحاكمة الأطفال المخالفين للقانون ومكاتب للخبراء والمراقبين الاجتماعيين وغرف انتظار الأطفال وذويهم وحجرات مؤمنة للأطفال المتهمين مقيدي الحرية الماثلين أمام محكمة أو نيابة الطفل ومكاتب للمساعدة القانونية والنفسية وتجهيز تلك المقار بما يلزم من أثاث وأجهزة إلكترونية وغيرها من اللوجستيات المطلوبة بما يتفق مع المعايير الدولية.

محكمة الطفل أبو تيج بأسيوط

■ صدور القانون رقم ١٨٦ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦، الذي يعد استكمالاً لتحقيق المصلحة الفضلى للطفل وتوسيع نطاق الحماية القانونية المقررة له من خلال تغليظ عقوبة بعض المخالفات التي ترتكب ضد الأطفال، وكذا تجريم بعض الصور الجديدة التي أفرزها الواقع العملي على نحو يحقق الردع العام من ناحية والترغيب في تشجيع كفالة الصغار من خلال منح الأم الكافلة أو الحاضنة لطفل أقل من ستة أشهر الإجازات الممنوحة للأم الطبيعية من الناحية الأخرى.

■ المشاركة في اجتماعات اللجنة المشكلة بالقرار الوزاري رقم ٥٧١ لسنة ٢٠٢٣ وذلك للعمل على إعداد مشروع قانون الطفل الجديد.

■ المشاركة في إعداد وإطلاق الاستراتيجية الوطنية لحماية الأطفال من مخاطر الإنترنت وذلك بالتعاون مع المجلس القومي للطفولة والأمومة وبعض الجهات المعنية.

■ نظمت وزارة العدل خلال عام ٢٠٢٣م عدد (٦) دورات تدريبية وورش عمل بهدف تعزيز حقوق الطفل وكذا المتعلقة بالعدالة التصالحية وآليات الرقابة المستقلة على مؤسسات الرعاية الاجتماعية والبدائل المجتمعية لسلب الحرية (تفعيل التدابير البديلة للعقوبات)، واستهدفت تلك الفعاليات تدريب عدد (٥٥٢) من القضاة وأعضاء النيابة العامة بمحاكم ونيابات الطفل، وضباط الشرطة والخبراء والمراقبين الاجتماعيين والإخصائيين الاجتماعيين بدور الرعاية الاجتماعية والمؤسسات العقابية المخصصة للأطفال، وأعضاء لجان حماية الطفولة وأدى ذلك إلى صدور العديد من الأحكام من محاكم الطفل بالتدابير البديلة للعقوبات السالبة للحرية وزيادة نسبتها عن الأعوام السابقة، كما تم تنظيم يوم تدريبي بدورة التكوين الأساسي للسادة القضاة رقم (٥٢) حول "نحو عدالة صديقة للطفل" للسادة القضاة الجدد للعام القضائي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ والتي استهدفت عدد (٤٦٢) قاضيًا بالشراكة مع منظمة اليونيسيف.

المحور الرابع: حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

■ نصت المادة ٨١ من دستور جمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤م على التزام الدولة بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة صحياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وترفيهياً ورياضياً وتعليمياً، وتوفير فرص العمل لهم، مع تخصيص نسبة منها لهم، وتهيئة المرافق العامة والبيئة المحيطة بهم، وممارساتهم لجميع الحقوق السياسية، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين إعمالاً لمبدأ المساواة.

■ واتصالاً بتنفيذ مستهدفات الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان بشأن "تطوير الخدمات المتكاملة المقدمة لذوي الإعاقة، وتعميم تنفيذ تطبيق الكود المصري لتصميم الفراغات والمباني المجهزة لاستخدام المعاقين خدمية كانت أو تعليمية بما يساعد على التطبيق العملي لمبدأ الدمج والإتاحة وصدور القرارات الوزارية والكتب الدورية اللازمة لإزالة التعارض بين اللائحة التنفيذية لقانون الأشخاص ذوي الإعاقة وأية قرارات أو كتب دورية أخرى سابقة على صدورها".

قامت الوزارة خلال عام ٢٠٢٣ م بإنجاز الآتي:

■ استكمال تهيئة مباني الجهات والهيئات القضائية والجهات التابعة لها وإتاحتها للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن بشكل يتناسب مع إعاقتهم، وتوفير كافة الخدمات لهم بشكل ميسر، ومراعاة الكود المصري لتصميم الفراغات الخارجية والمباني والصادر بشأنه قرار وزير العدل رقم ٤٦٣٧ لسنه ٢٠١٨م حتى تلائم ذوي الإعاقة الحركية في جميع المنشآت التابعة لوزارة العدل التي سيتم تصميمها مستقبلاً، وتم افتتاح عدد من المحاكم التي روعي إبان إنشائها اشتراطات الكود المصري والتي تلائم وتيسر حركة ذوي الإعاقة منها "محكمة شمال القاهرة - محكمة أسرة ببا - محكمة البداري - محكمة حلوان - محكمة السويس - محكمة قليوب"، بالإضافة إلى المحاكم الجاري إنشاؤها وعددها ٢٤ محكمة.

محكمة ببا

■ استمرار مكاتب المساعدة المخصصة لخدمة ذوي الإعاقة في جميع المحاكم الابتدائية والجزئية على مستوى الجمهورية في تقديم خدماتها، وتم تخصيص عدد من الموظفين المدربين بجميع المحاكم ومكاتب الشهر العقاري والتوثيق التابعة لوزارة العدل لتقديم الدعم والمساعدة القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة وتيسير أعمالهم بكل الأشكال للمتقاضين أو غيرهم من طالبي الخدمة من ذوي الإعاقة بما يضمن تقديم الخدمات لهم بشكل ميسر، ودون تحصيل رسوم إضافية نتيجة تقديم تلك الخدمات، وقدمت مكاتب المساعدة بالمحاكم المختلفة خدماتها إلى (٢٠٠٠) شخص من الأشخاص ذوي الإعاقة.

محكمة بورسعيد الابتدائية

■ استمرار الاعتماد على آلية تخصيص أرقام حجز مستقلة لذوي الاحتياجات الخاصة بمكاتب وفروع التوثيق المميكنة تعتمد على البطاقات التي تصدرها وزارة التضامن الاجتماعي، وتم استلام قاعدة بيانات ذوي الإعاقة من قبل وزارة التضامن الاجتماعي في غضون شهر سبتمبر ٢٠٢٢ وجاري إتاحتها على أجهزة النداء الآلي المتواجدة بمكاتب وفروع التوثيق المميكنة للتيسير عليهم بالتنسيق مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

■ تم إطلاق خدمة التوثيق المتنقل للتيسير على المواطنين من الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، وتم إطلاق عدد من سيارات التوثيق المتنقلة للعمل بالمحافظات، وذلك من خلال الحجز بالاتصال بالخط الساخن (١٥٩٩٩) لتصل للمواطن في مكان تواجده، وجاري تجهيز وإعداد سيارات أخرى لتأدية الخدمة، ووجهت وزارة العدل بتشغيل السيارات المتنقلة في الفترة المسائية كمرحلة أولى في محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية والإسكندرية والدقهلية، كما تمت زيادة عدد فروع التوثيق التي تعمل بالفترة المسائية من الساعة الخامسة مساءً حتى الساعة التاسعة مساءً يوميًا.

■ حرصت وزارة العدل علي تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨ بشأن قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على موظفي وزارة العدل من الأشخاص ذوي الإعاقة وعددهم (٥٩٩) موظفًا يعملون بديوان عام الوزارة والمحاكم الابتدائية ومكاتب الشهر العقاري وقطاعي الخبراء والطب الشرعي.

■ قيام مكاتب الخبراء باستثناء القضايا التي تخص المتقاضين من الأشخاص ذوي الإعاقة من الدور ومباشرتها دون التقيد بالدور والعمل على سرعة إنجازها تيسيراً لوصولهم للعدالة.

■ صدور القانون رقم ١٦١ لسنة ٢٠٢٣ بدعم صندوق قادرون باختلاف، وتضمن القانون، أن تؤول من أرصدة حسابات عدد من الجهات لصالح صندوق قادرون باختلاف، المنشأ بقانون إنشاء صندوق قادرون باختلاف الصادر بالقانون رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠٢٠، ولمرة واحدة، بمبالغ مالية، وذلك علي النحو التالي:

- ١٠٠ مليون جنيه من هيئة قناة السويس.
- ٢٠٠ مليون جنيه من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.
- ١٠٠ مليون جنيه من صندوق تحيا مصر.
- ١٠٠ مليون جنيه من صندوق تكريم شهداء وضحايا ومفقودي ومصابي العمليات الحربية والإرهابية والأمنية وأسرهم.
- ١٠٠ مليون جنيه، و٥٠٠ مليون جنيه من فائض رصيد حساب جهاز مشروعات الخدمة الوطنية.

ملحوظة: وألزم القانون الجهات سابقة الذكر، بتوريد المبالغ المنصوص عليها لصالح صندوق قادرون باختلاف، قبل انتهاء السنة المالية الحالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

■ تم عقد عدد (٨) ورش عمل ودورات تدريبية لعدد (١٩١) متدربًا من السادة القضاة وأعضاء الجهات والهيئات القضائية وموظفي المحاكم والشهر العقاري حول تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى العدالة وتعليم أساسيات لغة الإشارة وكيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

المحور الخامس: دعم حقوق كبار السن

أنشئت إدارة لحماية كبار السن بوزارة العدل بموجب قرار معالي المستشار وزير العدل رقم ٣١٨٧ لسنة ٢٠٢٠ ـــ تابعة لقطاع حقوق الإنسان والمرأة والطفل ـــ وتختص باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تسهيل ممارسة كبار السن لحقهم في التقاضي، وتذليل ما قد يواجههم من عقبات خلال تعاملهم مع المحاكم والجهات التابعة لوزارة العدل، وتوفير الكوادر القادرة على التعامل معهم، ومتابعة القوانين والقرارات المتعلقة بحقوق كبار السن والتأكد من توافقها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وعرض ما يلزم منها لإعداد ما قد يعن من مقترحات تشريعية في هذا الشأن.

واتصالاً بتنفيذ مستهدف الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان بشأن إصدار تشريع متكامل يعزز حقوق كبار السن وتطوير الخدمات المقدمة لهم، قامت الوزارة خلال عام ٢٠٢٣ م بإنجاز الآتي:

- المشاركة في اجتماعات اللجنة العليا لرعاية كبار السن التي انتهت بإعداد استراتيجية وطنية لهم لتكون مواكبة للتطور التشريعي الحاصل في مجال رعاية كبار السن وذلك بمناسبة قرب إصدار قانون حقوق المسنين.

- انتهى قطاع التشريع بوزارة العدل من دراسة مشروع قانون حقوق المسنين.

- تم إنشاء مكاتب مساعدة بالمكاتب الأمامية بالمحاكم من أجل تسهيل خدمات التقاضي للفئات الأولى بالرعاية ومنهم كبار السن وقد قدمت تلك المكاتب خدماتها لنحو (٨١) شخصاً من كبار السن من الذكور والإناث خلال عام ٢٠٢٣م.

- أتاحت مصلحة الشهر العقاري خدمة انتقال أحد الموثقين المختصين بفرع التوثيق المختص مكانياً إلى محل إقامة الشخص كبير السن وإجراء توثيق المحرر المطلوب توثيقه مقابل سداد رسم عادي وذلك بموجب بطاقة الرقم القومي لإثبات سن المتقدم فوق الستين عام.

- استمرار تطبيق مصلحة الشهر العقاري والتوثيق الكتب الدورية أرقام ٢٤٥ بتاريخ ٢٠١٧/٧/١٦ و ٢٦ بتاريخ ٢٠١٨/١/٢١ و ٤٧٤ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١١ والمتضمنين إعفاء كبار السن من الدور وإنجاز محرراتهم فوراً دون تعطيل، وكذا تخصيص شباك خاص بهم لإنجاز معاملاتهم وتقديم كافة الخدمات لهم ودون الارتباط بما إذا كان هناك ازدحام في الفرع من عدمه وذلك مراعاة لظروفهم، وكذا عند تقديم طلب انتقال لأحد كبار السن وذلك لتحرير توكيل لصرف معاش يتم الانتقال في ذات يوم تقديم الطلب أو اليوم التالي على الأكثر.

المحور السادس: دعم حقوق الشباب

تلتزم الدولة بموجب الدستور برعاية الشباب والعمل على اكتشاف مواهبهم وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والإبداعية وتشجيعهم على العمل الجماعي والتطوعي وتمكينهم من المشاركة في الحياة العملية.

وفي هذا الإطار قامت الوزارة خلال عام ٢٠٢٣ م بإنجاز الآتي:

■ تنفيذاً لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية بتكريم المُتميزين، احتفلت وزارة العدل بالنابغين إدارياً ومهنياً والذين امتازوا بسرعة الفصل في القضايا، وعليه فقد كرم معالي المستشار وزير العدل شباب القاضيات والقضاة وعضوات وأعضاء الجهات والهيئات القضائية.

■ عقد الندوات التعريفية في مجال القانون الدولي الإنساني لطلبة كلية الحقوق بجامعتي بنها والزقازيق.

■ في إطار متابعة تنفيذ مستهدفات اللجنة القومية للقانون الدولي الإنساني بنشر مبادئ القانون الدولي الإنساني تم إدراج مادة القانون الدولي الإنساني ضمن مقرر محاضرات الفرقة الرابعة بكلية الحقوق جامعة المنيا والفرقة الأولى بكلية الحقوق جامعة بنها.

المحور السابع: منع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر

في إطار جهود الدولة المبذولة لمحاربة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية صدر قانون مكافحة الهجرة الشرعية وتهريب المهاجرين رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٦، ونص على إنشاء لجنة تسمى "اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر" تتبع رئيس مجلس الوزراء، وتختص بالعمل على رفع مستوى الوعي بمخاطر الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر وتعمل اللجنة على تعبئة الموارد اللازمة لدعم جهود مكافحة تلك القضايا، ودعم التنمية كأساس لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، وتوفير البدائل الإيجابية لفرص العمل في مصر، ودعم مسارات الهجرة غير الشرعية.

جمهورية مصر العربية
اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة
ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر

بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٢ لسنة ٢٠١٧ تم تشكيل اللجنة برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وتضم في عضويتها ممثل عن وزارة العدل.

وفي هذا الإطار قامت الوزارة خلال عام ٢٠٢٣ م بإنجاز الآتي:

- المشاركة في اجتماعات اللجنة التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر وعددها (٦) اجتماعات.
- تنظيم عدد (١٥) دورة تدريبية وورشة عمل حول المحاكمة الصورية لقضايا تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر بالتعاون مع اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر والتي استهدفت عدد (٣٢٧) من السادة قضاة وقاضيات محاكم الجنايات على مستوى الجمهورية.

- تنظيم دورة تثقيفية لموظفي وزارة العدل في مجال مكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر والتي استهدفت عدد (١٢٠) من موظفي ديوان عام وزارة العدل.
- عقد اجتماع مع وفد من جمهورية تشاد وذلك للاطلاع على تجربة مصر في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.

الحوكمة والشراكات

الهدف السادس: الحوكمة والشراكات

الهدف الثالث: الحوكمة والشراكات

يبلور الهدف الاستراتيجي "الحوكمة والشراكات" في رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة الخطة الشاملة للتطوير المؤسسي وتعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني، كما حددتها الأجندة الوطنية، ويتحقق الهدف الاستراتيجي الحوكمة والشراكات من خلال سبعة أهداف عامة تتمثل في: "الإصلاح الإداري" و "ترسيخ الشفافية ومكافحة الفساد" و "تعزيز المساءلة والمحاسبة" و"تمكين الإدارة المحلية" و "تعزيز الشراكات" و "تعزيز التعاون الإقليمي والدولي" والحفاظ على الاستقرار والأمن"، ويأتي استهداف الحوكمة والشراكات في سياق متصل مع المحور السادس من برنامج عمل الحكومة "الإصلاح الإداري وتحقيق المزيد من آليات الشفافية والنزاهة".

وفي هذا السياق سعت وزارة العدل للمشاركة في تحقيق ذلك الهدف من خلال المحاور الآتية:

المحور الأول: تطوير منظومة العمل والتميز المؤسسي.

المحور الثاني: تعزيز آليات مكافحة الفساد.

المحور الثالث: المساهمة في تطوير البيئة التشريعية.

المحور الرابع: تطوير الموارد البشرية وحسن إداراتها.

المحور الخامس: دعم نظم المتابعة والتقييم لضمان جودة الأداء.

المحور السادس: دعم التعاون القضائي مع المجتمع الدولي والإقليمي.

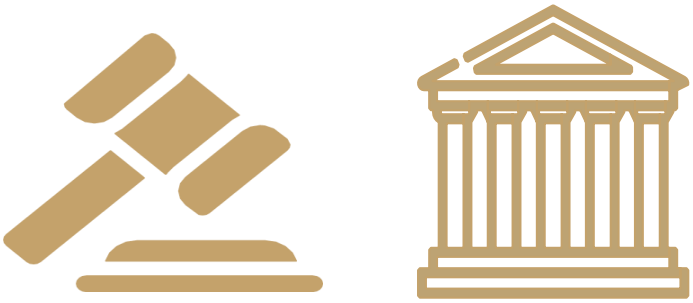

المحور الأول: تطوير منظومة العمل والتميز المؤسسي

استهدفت الوزارة إصلاح المنظومة الإدارية ورفع كفاءتها بما يضمن تحسين أداء القطاعات ومنظومة العمل بالوزارة.

وفي هذا الإطار قامت الوزارة خلال عام ٢٠٢٣م بإنجاز الآتي:

■ في إطار التوجه الحكومي بالانتقال للعمل من داخل العاصمة الإدارية الجديدة، بتاريخ ٢٠٢٣/٧/٤ تم انتظام عمل كافة قطاعات وإدارات وزارة العدل بمقرها الجديد بالعاصمة الإدارية الجديدة، بعد استكمال كافة التجهيزات اللوجستية والتقنية، وذلك في إطار التحول نحو منظومة إدارية متطورة تنطلق من العاصمة الإدارية الجديدة.

■ فازت مكاتب توثيق تابعة لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق على مستوى الجمهورية بجائزة مصر للتميز الحكومي في دورتها الثالثة ٢٠٢٢م في إطار استمرارية تحفيز تحسين الأداء الإداري للدولة، ومكاتب التوثيق الفائزة بالمراكز الثلاثة الأولى هي: المركز الأول مكتب توثيق ديرب نجم (محافظة الشرقية) والمركز الثاني مكتب توثيق دسوق (محافظة كفر الشيخ) والمركز الثالث مكتب توثيق دكرنس (محافظة الدقهلية).

■ الانتهاء من وضع النسخة التجريبية للبرنامج الإلكتروني الخاص بإعداد مشروع الحركة القضائية للمحاكم الاقتصادية بدءاً من تلقي رغبات السادة القضاة للالتحاق بالمحاكم الاقتصادية وحتى صدور الحركة في صورتها النهائية.

■ إنشاء قسم الحوكمة ومراقبة الجودة بإدارة التفتيش القضائي وتفعيل عمله.

■ الانتهاء من وضع النسخة التجريبية لبرنامج إلكتروني خاص بإعداد البرامج التدريبية للسادة قضاة وموظفي المحاكم الاقتصادية.

■ إعداد نظام لأرشفة التقارير الصادرة عن مصلحة الخبراء، ليكون لدى المصلحة أرشيفًا رقميًا لكل ما صدر عنها من قضايا، وجاري رفع كفاءة التجهيزات التي تخدم تلك المنظومة.

■ تنفيذ تطبيق خاص بمراسلات رئيس قطاع مصلحة الخبراء، يسمح بتسجيل بيانات المراسلات الواردة والصادرة وموقفها وأرشفة محتواها، وهو ما يسمح بالوصول السريع لتلك المراسلات ومتابعة موقفها بشكل سهل وفعال.

■ ميكنة ما يقارب ٩٠٪ من أعمال الشئون الإدارية بمصلحة الخبراء.

■ ميكنة جميع الأقسام والإدارات المختلفة التابعة لمصلحة الطب الشرعي على مستوى الجمهورية وعددها (٤٨) مقراً، تم ربط عدد (١٧) مقراً بالنظام المميكن، وجاري الانتهاء من ميكنة عدد (٣١) مقراً.

■ قيد ورقمنة القرارات الوزارية وعددها (٧٩٠٠) قرار.

■ إطلاق عدد (٩) خدمات إلكترونية للسادة القضاة من خلال تطبيق وزارة العدل المصرية على الهاتف الجوال.

■ الانتهاء من ميكنة أعمال المكتب الفني المشرف على إدارات التنفيذ بالمحاكم، وإتمام أعمال الربط الشبكي بين المحاكم الابتدائية ومركز المعلومات القضائي وإدارة التفتيش القضائي، ما عظم القدرة على المتابعة اللحظية لكافة طلبات التنفيذ التي تقدم للمحاكم وتذليل العقبات التي تحول دون التنفيذ مع كافة الجهات.

■ إنشاء برنامج لإعداد مشروع الحركة القضائية، يتسنى من خلاله للسادة القضاة إبداء رغباتهم إلكترونياً.

■ تنفيذ خطة الدولة في ضبط التعامل مع الأحراز والتعاون مع النيابة العامة خلال عام كامل لنقل الأحراز إلى أماكن الحفظ الحديثة المؤمنة إلكترونياً وقد تم بالفعل تسليم ١٠٠٪ من الأحراز للنيابة العامة.

■ إعداد تقرير يتضمن موجزاً لأهم الإنجازات التي تحققت على مدار عام ٢٠٢٢م، رابطاً إياها برؤية مصر ٢٠٣٠ ذات الصلة بوزارة العدل، ويعد ذلك التقرير وسيلة لإبراز قيم الشفافية والحوكمة وعلامة من علامات الارتقاء في الأداء المؤسسي كونه يعطى صورة واضحة وجلية عما قامت به الوزارة تحقيقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠ خلال عام ٢٠٢٢م.

■ تحديث قاعدة بيانات العاملين المدرجة بقاعدة البيانات الإلكترونية من أجل حوكمة القرارات ذات الصلة بالأوضاع الوظيفية (التعيينات ـ التنقلات ـ الإعارات .....).

■ تقديم عدد من الخدمات الإلكترونية للسادة المحامين وجميع المتعاملين مع إدارة شئون الإدارات القانونية وهي:

1- الحصول على صورة رسمية وذلك عبر الرابط الإلكتروني https://forms.gle/nBF5fqzAcwJCLpDF8 أو من خلال مسح رمز الاستجابة السريعة QR code.

2- الاستعلام عما تم في شكوى وذلك عبر الرابط الإلكتروني https://forms.gle/dVfrxSdRvExy7ogt8 أو من خلال مسح رمز الاستجابة السريعة QR code.

3- الحصـــول على ما تم في تقارير الكفاية وذلك عبر الرابط الإلكتروني https://forms.gle/AHSkJ8JoH73fzDS17 أو من خلال مسح رمز الاستجابة السريعة QR code.

■ الانتهاء من وضـــع مقترح تحديث الهيكل التنظيمي للمحاكم الابتدائية والجزئية وذلك في ضوء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٤٦ لسنة ٢٠١٨ باستحداث بعض التقسيمات التنظيمية بوحدات الجهاز الإداري للدولة والقرارات الصـــادرة تنفيذاً لذلك من رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة.

■ مراجعة الهياكل التنظيمية وبطاقات الوصف الوظيفي وجداول الترتيب لكافة التقسيمات التنظيمية بديوان عام الوزارة والمصالح التابعة (الخبراء – الطب الشرعي – الشهر العقاري).

■ حصـــر الكتب والمقتنيات ذات الطابع الأثري بمكتبات المحاكم الابتدائية والتنســـيق بشأنها مع وزارة الثقافة.

■ إنجاز مشروع الحساب الختامي لفصول وزارة العدل عن العام المالي ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ وإحالته لمجلس الوزراء لإحالته لمجلس النواب تمهيداً لصدور قانون الحساب الختامي.

■ فحص تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات بشأن الموازنة العامة لفصول وزارة العدل عن العام المالي ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣.

■ إعداد تقرير باعتمادات الموازنة وتعديلاتها من منظومة GFMIS موضـــحاً به الربط الأصـــلي والتعديلات والربط المعدل والمحصـــل الفعلي وذلك لكافة الأنواع المدرجة بموازنة الجهة بكافة مصادر التمويل وذلك على مستوى البند والنوع للموارد.

والجدير بالذكر أن وزارة العدل سعت إلى تطوير خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية، فتم إنجاز الاتي:

- تفعيل خدمة التطبيق الذكي لحجز الكشوفات الطبية للسادة أعضاء الهيئات القضائية، وتمت إضافة خدمات (إجراء التحاليل والإشاعات) على الخدمات التي يقدمها التطبيق.

- توسيع مظلة الخدمات الطبية للسادة أعضاء الهيئات القضائية بإبرام تعاقدات جديدة مع الجهات العلاجية، وكذا تجديد التعاقدات مع الجهات العلاجية المتعاقد معها وبلغت التعاقدات الجديدة والجهات التي تم تجديد التعاقد معها عدد (٥٢٨) جهة علاجية.

- تعديل التعاقد مع هيئة التأمين الصحي وتم البدء الفعلي لرد مبالغ لصندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية.

- التعاقد مع هيئة الإسعاف المصرية لتقديم خدمات الإسعاف للحالات الطارئة والعاجلة بأسعار مخفضة ولتسهيل انتقال الحالات من وإلى المستشفيات المتعاقد معها.

- حوكمة منظومة الشراء بالصندوق من خلال برمجة إدارة المشتريات والمخازن بصندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية، والمركزين الطبيين بالقاهرة والإسكندرية.

- التعاقد مع إحدى الشركات المتخصصة في مجال البرمجيات لإدارة المركزين الطبيين بالقاهرة والإسكندرية لأنظمة حجز العيادات الطبية، حسابات المركز الطبي، أجور الأطباء، ولوائح الخدمات الطبية، وأجور العاملين والشئون الإدارية، الأرشيف الإلكتروني للملف الطبي لكل عضو وجاري التنسيق مع الشركة لبداية تنفيذ التعاقد.

- تجديد وتحديث بيانات كافة رجال القضاء وأعضاء الهيئات القضائية المستفيدين بالخدمات الصحية والاجتماعية.

- إعداد تقرير اكتواري بمعرفة خبير اكتواري متخصص لتعديل مكافأة نهاية الخدمة، وكذا وثيقة التأمين ووضع هيكلة جديدة للأقساط عن طريق دراسة اكتوارية، وقد صدر قرار بزيادة مبلغ وثيقة التأمين في حالة وفاة العضو أو في حالة العجز المستديم منهي للخدمة، وكذا عند بلوغ سن ٧٠ عاماً للسادة أعضاء الجهات والهيئات القضائية.

- استحداث إدارة لرعاية أسر المتوفين من السادة أعضاء الجهات والهيئات القضائية.

■ التشغيل الفعلي للخط الساخن رقم (١٥٨٤٧) لاستقبال محادثات السادة أعضاء الهيئات القضائية وتم حل كافة الأمور التي تم التواصل بشأنها حيث بلغت الشكاوى التي تم استقبالها وحلها عدد (٢٣٢٠٦) شكوى.

■ تفعيل خط الواتساب رقم (٠١١٤٠٥٥٨٩٤٦) لاستقبال شكاوى السادة أعضاء الهيئات القضائية، وتم حل جميع الشكاوى الواردة حيث بلغت الشكاوى التي تم استقبالها وحلها عدد (٥٦٧٦) شكوى.

■ إنشاء قاعدة بيانات تضم كافة المنتفعين بخدمة الرعاية الصحية.

■ ميكنة عدد (٤) مكاتب خدمة الموظفين المنتفعين بخدمات الرعاية الصحية خلال عام ٢٠٢٣ م، وبذلك يكون إجمالي المكاتب المميكنة عدد (٦٤) مكتبًا من بينهم مكتب العاصمة الإدارية بنهاية عام ٢٠٢٣م.

المحور الثاني تعزيز آليات مكافحة الفساد

إن مبدأ سيادة القانون جاء ليحقق العدالة والمساواة والشفافية والمساءلة على جميع مؤسسات الدولة وأفرادها دون استثناء خاصة ممن هم في مواقع المسئولية، من خلال ممارسات حقيقية على أرض الواقع، ولا يمكن لأي إدارة أن تتابع مسيرتها الإصلاحية وترفع من مستوى أدائها وكفاءتها دون تبني سيادة القانون كنهج ثابت وركن أساسي للإدارة.

قامت الوزارة خلال عام ٢٠٢٣ م بالعمل على تعزيز آليات الرقابة ومكافحة الفساد من خلال مجموعة من الإجراءات معني بتنفيذها إدارة الكسب غير المشروع، الإدارة العامة لشئون مكافحة الفساد والشكاوى، إدارة شئون الإدارات القانونية.

وتختص إدارة الكسب غير المشروع بوزارة العدل بتطبيق أحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥، بشأن الكسب غير المشروع، وذلك بغرض مكافحة الانحراف الوظيفي والفساد الإداري واستغلال الصفة سعياً وراء ثراء غير مشروع، حيث أناط المشرع بهذا القطاع عن طريق هيئات الفحص والتحقيق الملحقة به اختصاص فحص إقرارات الذمة المالية التي يلتزم الخاضعون لأحكام هذا القانون بتقديمها، وكذا فحص وتحقيق الشكاوى التي تحمل في طياتها شبهة جريمة كسب غير مشروع، وخلال عام ٢٠٢٣ م تم إنجاز الآتي:

■ إجمالي ملفات إقرارات الذمة المالية الواردة خلال الفترة عدد (٣٨٦٧٥٦) تم إنجاز عدد (٣٦٦٤٨٠) ومتبقي عدد (٢٠٢٧٦) ، بنسبة إنجاز ٩٥٪.

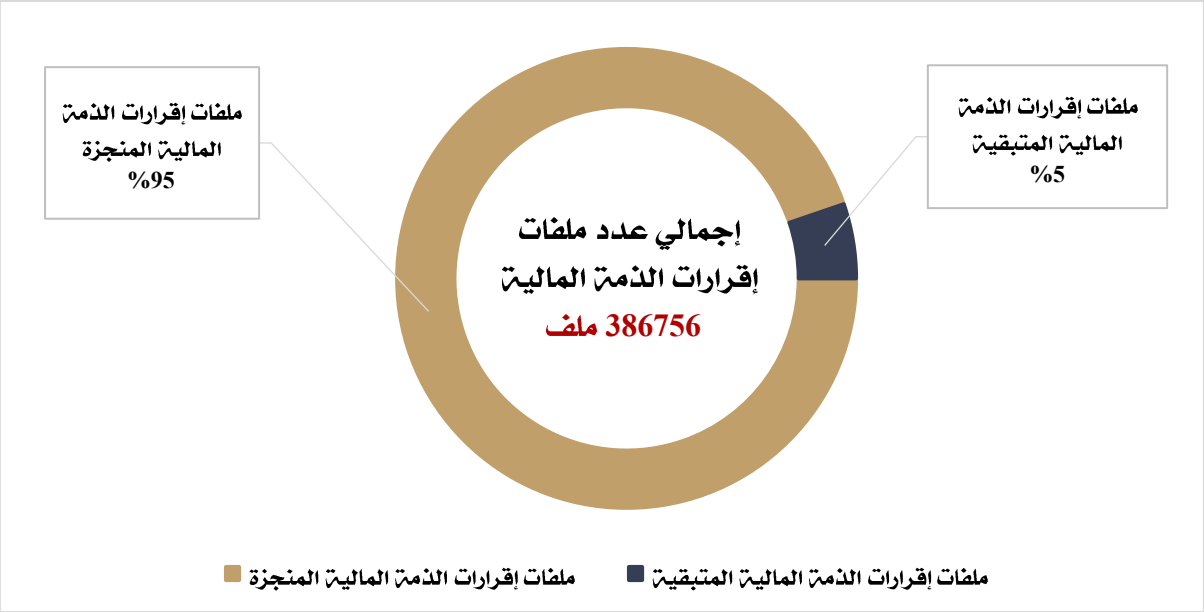

■ إبلاغ نيابة الشئون الاقتصادية وغسل الأموال عن عدد (٥٤٢) موظفاً تخلفوا عن تقديم إقرارات الذمة المالية، كما تم الإبلاغ عن عدد (٢٣٩) من الممولين.

■ تنفيذ التطبيق المميكن لدورة عمل إدارتي الشكاوى والتحقيقات حيث تم تشغيل برنامج عمل إدارة الشكاوى خلال شهر يونيو عام ٢٠٢٣ م.

■ إجمالي الشكاوى والتحقيقات التي تحمل في طياتها شبهة جريمة كسب غير مشروع والمعروضة خلال الفترة عدد (٦٥٩) شكوى وتحقيق، تم إنجاز عدد (٣٥٦) شكوى وتحقيق، ومتبقي عدد (٣٠٣) شكوى وتحقيق، بنسبة إنجاز ٥٤٪.

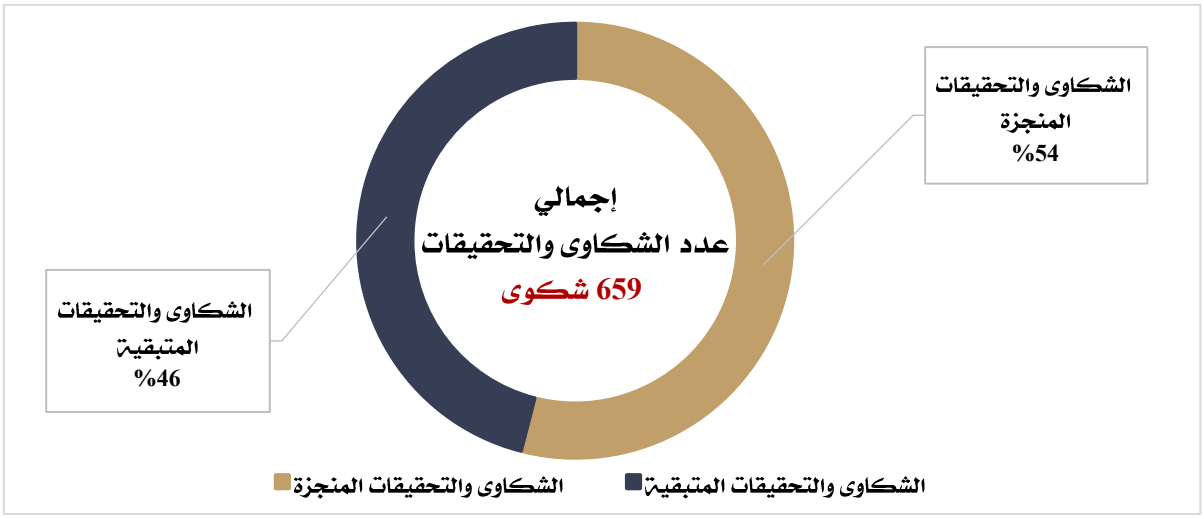

■ بلغت جملة المبالغ المحولة إلى وزارة المالية نقداً وأصولاً عينية والجهات العامة والجهات المجني عليها في إطار التصالح في قضايا الكسب غير المشروع، وجرائم العدوان على المال العام مبلغ ١٤٩,٧٤٢,٤١٣ جنيهًا (مائة وتسعة وأربعون مليوناً وسبعمائة واثنان وأربعون ألفاً وأربعمائة وثلاثة عشر جنيهاً).

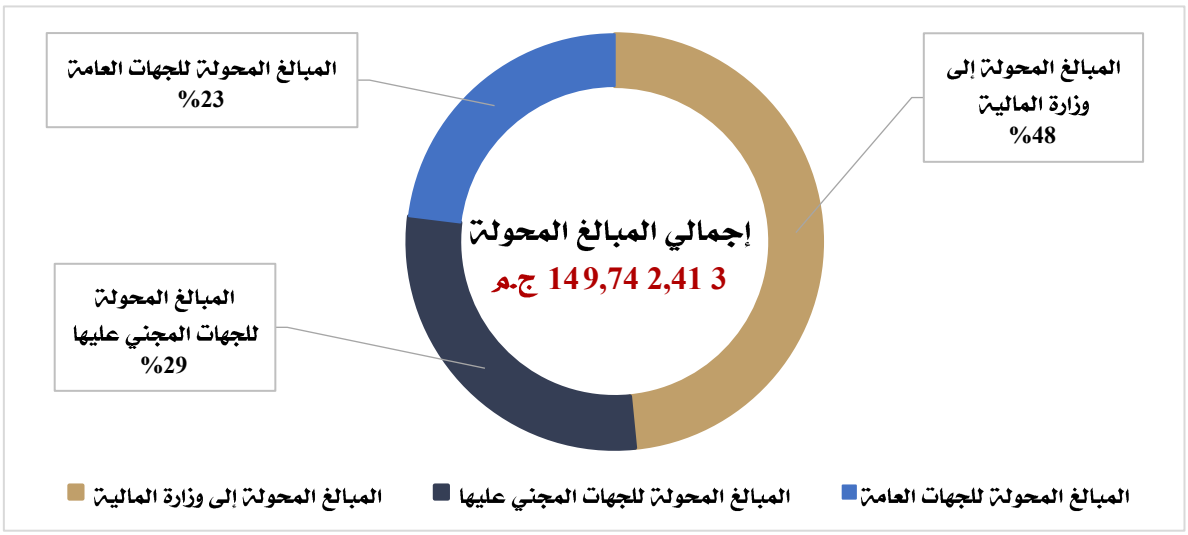

■ إطلاق خدمة استقبال شكاوى المواطنين وبلاغاتهم بشأن جرائم الكسب غير المشروع إلكترونياً من خلال تطبيق WhatsApp على الرقم (٠١٥٥١٩٥٥٩٠٠) أو عبر الرابط الإلكتروني https://forms.gle/L1BnkQEckxKBK17i6 أو من خلال مسح رمز الاستجابة السريعة QR Code.

■ بلغ إجمالي الشكاوى الواردة عن طريق البريد الإلكتروني وتطبيق WhatsApp عدد (٤٢٤) شكوى، تم إنجاز عدد (٤١٨) شكوى، بنسبة إنجاز ٩٩٪.

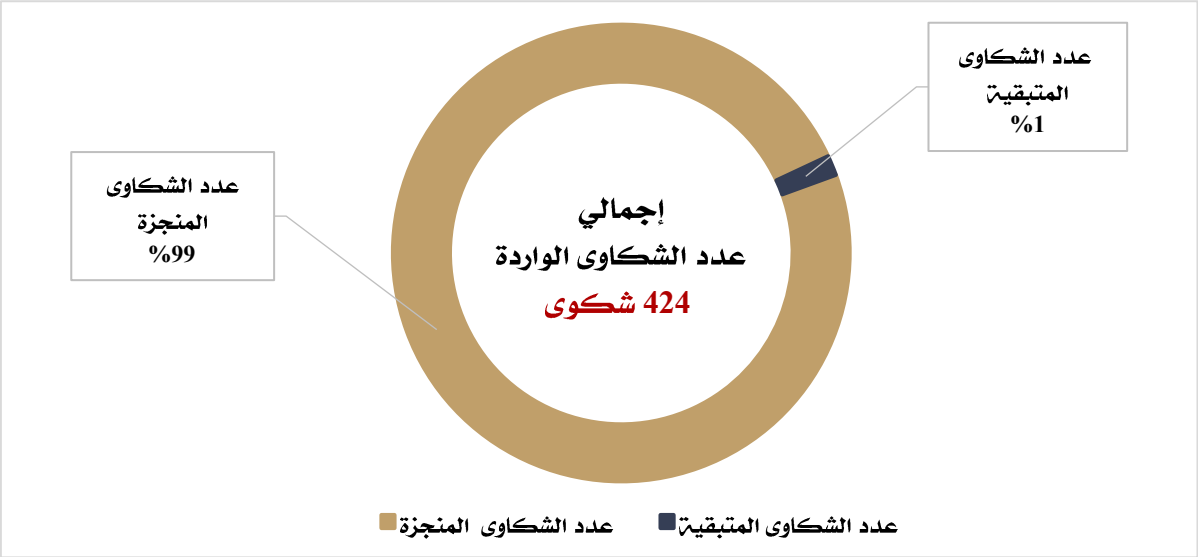

كما تختص الإدارة العامة لشئون مكافحة الفساد والشكاوى بوزارة العدل بتلقي كافة شكاوى المواطنين وإرسالها إلى الإدارة أو الجهة صاحبة الاختصاص لبحثها واتخاذ ما يلزم بشأنها من إجراءات، كما تختص بفحص وتحقيق واقتراح التصرف فيما يحوّل إليها من شكاوى من وزير العدل، والتي تقدم ضد القضاة وخلال الفترة تم إنجاز ما يأتي:

■ أصدرت إدارة التحليل والتقييم والمتابعة بالإدارة عدد (٤) تقارير تتضمن أوجه القصور في القطاعات المعنية وتم تعميمها على تلك القطاعات لوضعها أمام متخذي القرار.

■ أصدرت وحدة الحوكمة بالإدارة عدد (٩) تقارير لبيان معدلات إنجاز الموظفين، ومن ثم إجراء الرقابة الإدارية الداخلية والعمل على تحسين مواطن القصور والخلل بالواجبات الوظيفية وتقديم الحلول والمقترحات لتسهيل سير العمل وتحسينه.

■ عدد الشكاوى الواردة للإدارة (١٦٠١٧) شكوى تم إنجاز عدد (١٥٦٨٨) شكوى بنسبة إنجاز ٩٨٪.

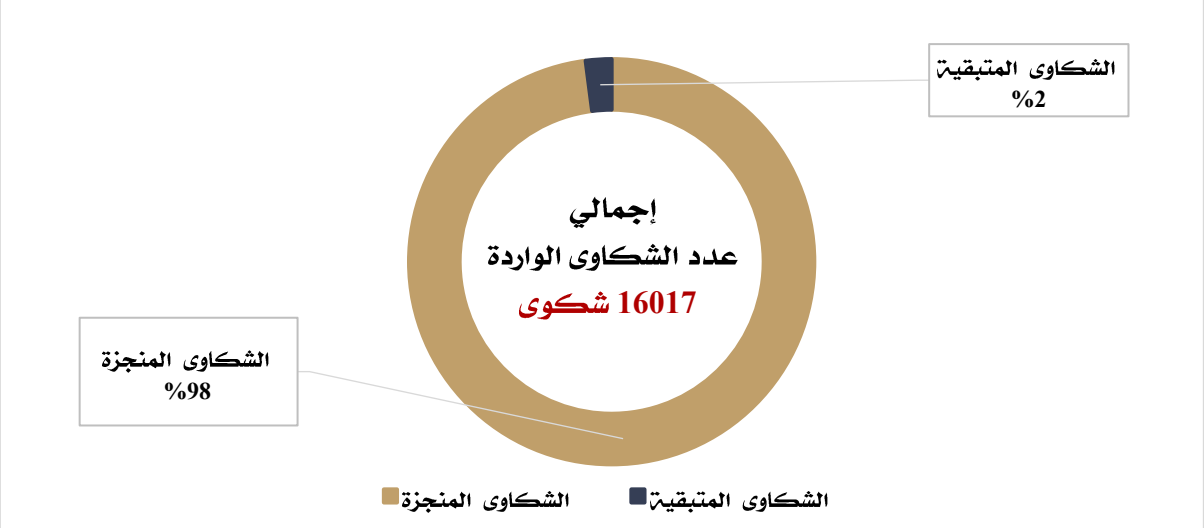

إضافة إلى ما سبق: تختص إدارة شئون الإدارات القانونية بالإشراف على الإدارات القانونية بالهيئات والمؤسسات والشركات العامة والاستيثاق من حسن سير العمل بها، وخلال الفترة تم إنجاز ما يأتي:

■ بلغ عدد الشكاوى والتحقيقات (١٧٠٢) تحقيق، تم إنجاز عدد (١٦٩٩) تحقيق والمتبقي عدد (٣) تحقيقات، بنسبة إنجاز (٩٩,٨٪).

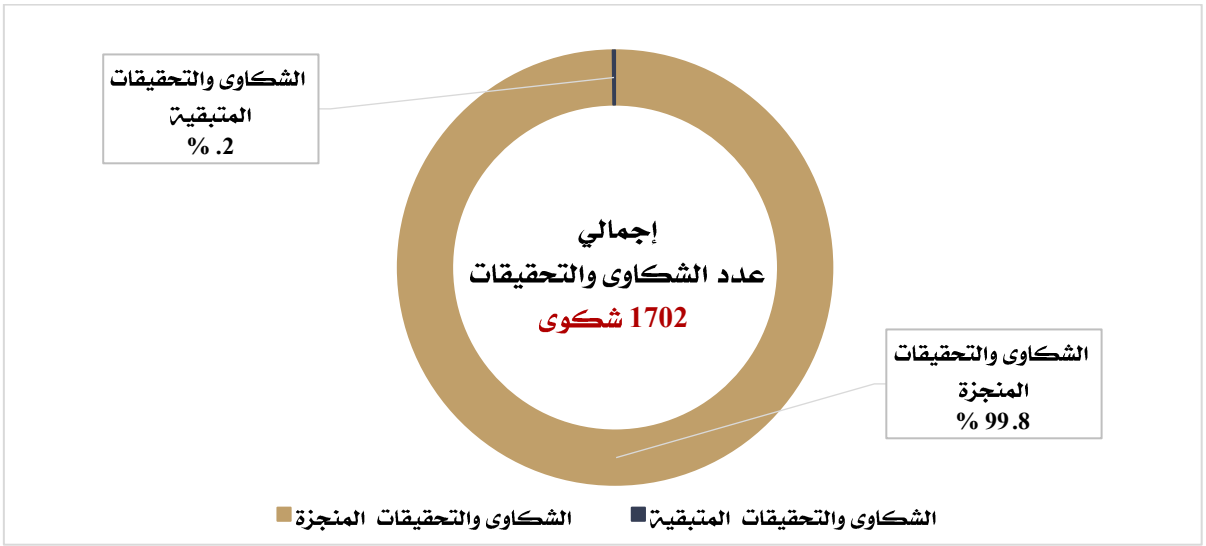

■ إصـــدار عدد (٩٤) قرار تفتيش مفاجئ لمتابعة ســـير العمل بالجهات المختلفة على مســـتوى الجمهورية تم إنجازها جميعًا، وذلك في إطار تفعيل الدور الوقائي في منع وقوع المخالفات الماسة بالمال العام أو المهيئة لظواهر الفساد المالي والإداري.

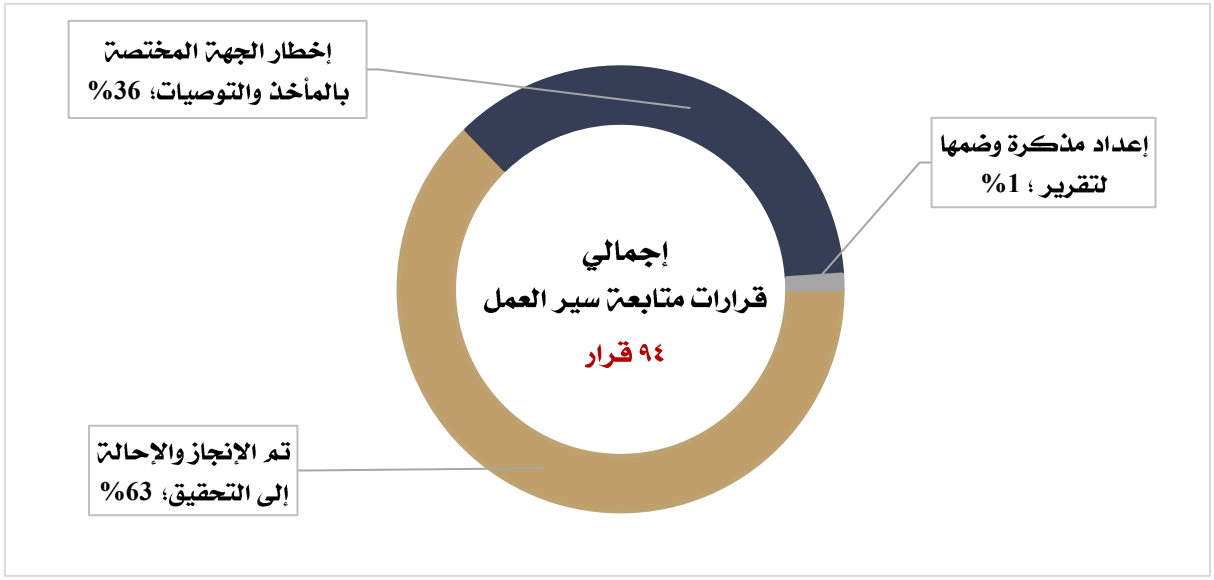

المحور الثالث: المساهمة في تطوير البيئة التشريعية

يساهم قطاع التشريع بوزارة العدل في تطوير منظومة التشريعات من خلال إعداد وصياغة مشروعات القوانين، وإبداء الرأي فيما يرد لها من اقتراحات وملاحظات على مشروعات القوانين التي تتقدم بها كافة الوزارات والهيئات العامة، وكذلك تمثيل وزارة العدل في مجلس النواب فيما يختص بمناقشة مشروعات القوانين المعروضة عليه وإبداء وجه الرأي فيها وتلقي كافة المقترحات الواردة من رئيس الجمهورية وأعضاء المجلس التشريعي والوزارات والهيئات والجهات المعنية بشأن القرارات بقوانين وعرضها على اللجان ذات الصلة.

وخلال عام ٢٠٢٣ م تم إنجاز ما يلي:

م	البيان	العدد
١	مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة وأرسلت إلى مجلس الوزراء والجهات المعنية	٦١
٢	مشروعات القوانين المقدمة من السادة أعضاء مجلس النواب وتم الرد عليها من الحكومة	٣٦
٣	مذكرات وتقارير بالرأي على المشروعات الواردة من الجهات	١٧١
٤	مذكرات بالرد على اقتراحات وشكاوى المواطنين	١٦
٥	مذكرات بالرأي بشأن مذكرات واتفاقيات جامعة الدول العربية	٨
٦	مشروعات القوانين التي صدر بها قانون	٢٥

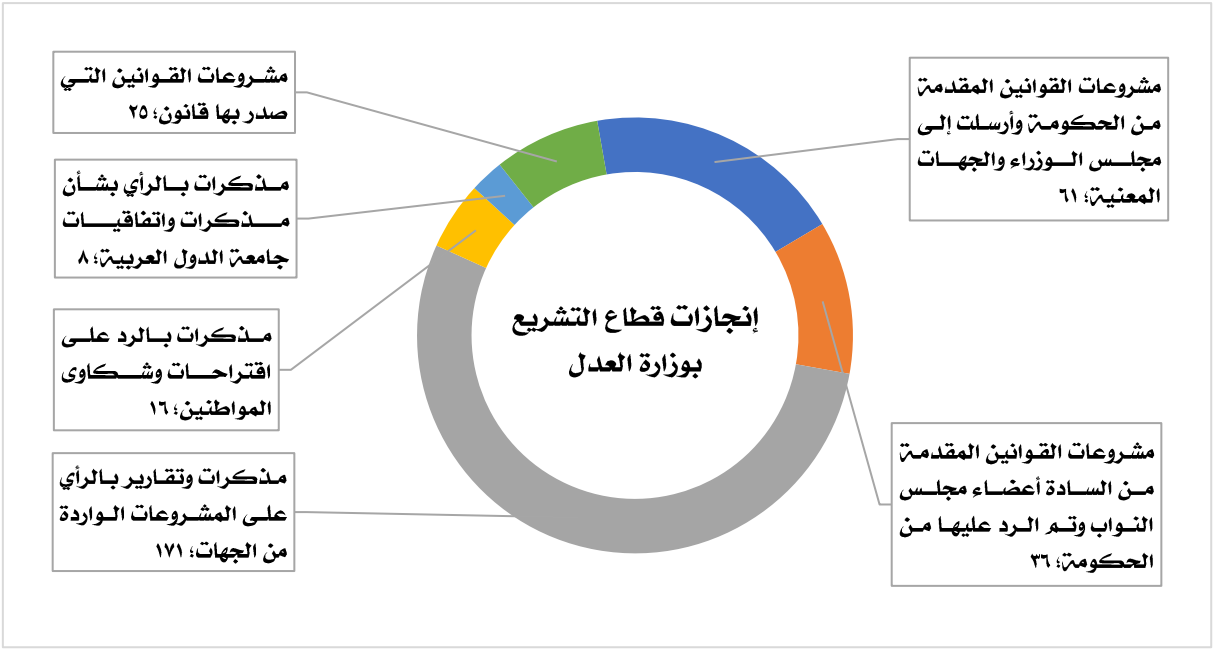

أبرز القوانين الصادرة:

- القانون رقم ١ لسنة ٢٠٢٣ بمنح التزام وتطوير البنية الفوقية واستخدام وإدارة وتشغيل واستغلال وصيانة وإعادة تسليم محطة حاويات بميناء العين السخنة.
- القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة.
- القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها.
- القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦١ لسنة ٢٠٢٢ بشأن منح بعض التيسيرات للمصريين المقيمين في الخارج.
- القانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٢٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ في شأن العمد والمشايخ.
- القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تقنين أوضاع المنشآت الصناعية غير المرخص لها.
- القانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠٢٣ بإصدار قانون إعادة تنظيم الهيئة العامة للأرصاد الجوية.
- القانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠٢٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٠٩ بشأن حماية المخطوطات.
- القانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠٢٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية.
- القانون رقم ٢٩ لسنة ٢٠٢٣ بشأن إصدار قانون تنظيم حيازة الحيوانات الخطرة والكلاب.
- القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠٢٠ بإلغاء الإعفاء المقرر على عوائد أذون الخزانة والسندات أو الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في هذه الأذون والسندات من الضريبة على الدخل.
- القانون رقم ٩٠ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء أكاديمية الشرطة.

- القانون رقم ١٥٨ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تعديل بعض أحكام قانون نظام أكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا الصادر بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨١.
- القانون رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧.
- القانون رقم ١٦١ لسنة ٢٠٢٣ بشأن دعم صندوق قادرون باختلاف.
- القانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء.
- القانون رقم ١٧٠ لسنة ٢٠٢٣ بشأن إلغاء بعض القوانين الخاصة بإنشاء بعض البنوك.
- القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.
- القانون رقم ١٧٧ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦.
- القانون رقم ١٧٨ لسنة ٢٠٢٣ بشأن إصدار قانون الوكالة المصرية لضمان الصادرات والاستثمار.
- القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠٢٣ بشأن إصدار قانون إعادة تنظيم المجلس القومي للطفولة والأمومة وبتعديل بعض أحكام قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦.
- القانون رقم ١٨٣ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠٢٠ في شأن جائزة الدولة للمبدع الصغير.
- القانون رقم ١٨٤ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تعديل بعض أحكام قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الصادر بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠.
- القانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات.
- القانون رقم ١٨٦ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦.
- القانون رقم ١٨٧ لسنة ٢٠٢٣ بشأن إصدار قانون التصالح في بعض مخالفات البناء وتقنين أوضاعها.

مشروعات القوانين المقترحة:

- مشروع قانون بإنشاء صندوق "مصر الرقمية".
- مشروع قانون بإصدار قانون إنشاء محاكم الدعاوى البسيطة وتنظيم أوضاع وإجراءات التقاضي أمامها.
- مشروع قانون بإنشاء المركز القومي لإدارة المجال الجوي.
- مشروع قانون بشأن بعض الأحكام الخاصة بإيجار الأماكن.
- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ (السيارات المتروكة والمتهالكة).
- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون العمل.
- مشروع قانون حقوق المسنين.
- مشروع قانون محطة الزهراء لتربية الخيول الأصيلة.
- مشروع قانون بشأن إصدار قانون إنشاء الغرف السياحية وتنظيم اتحاد لها.
- مشروع قانون بتنظيم بعض إجراءات الطعن على عقود الدولة.
- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الكسب غير المشروع.
- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي.
- مشروع قانون الأحوال الشخصية للمسيحيين.

والجدير بالذكر أنه في إطار توجه الدولة المصرية نحو التحول الرقمي في تقديم خدماتها إلى المواطنين، أطلقت وزارة العدل من خلال اللجنة العليا للإصلاح التشريعي، الموقع الإلكتروني: https://moj.gov.eg:73 الخاص بقاعدة التشريعات القومية، والتي تضم كافة التشريعات الوطنية السارية والمُلغاة، والمُعدلة منها، وقد جرى حصرها، وتصنيفها، بغرض إتاحتها بصورة ميسرة من خلال المنظومة الإلكترونية.

المحور الرابع: تطوير الموارد البشرية وحسن إدارتها

■ توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة العدل ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بشأن التعاون في مجال تعزيز القدرات في الإدارة الاستراتيجية، وفي إطار تنفيذ ذلك البروتوكول تم البدء في تدريب عدد (٢٥) من السادة القضاة المنتدبين للعمل بقطاعات وزارة العدل و (٦) موظفين إداريين والانتهاء من تنفيذ المراحل الأربع الأولى من التدريب وفقاً للبرنامج الزمني التدريبي، والموعد المحدد للانتهاء من البرنامج التدريبي مارس ٢٠٢٤م.

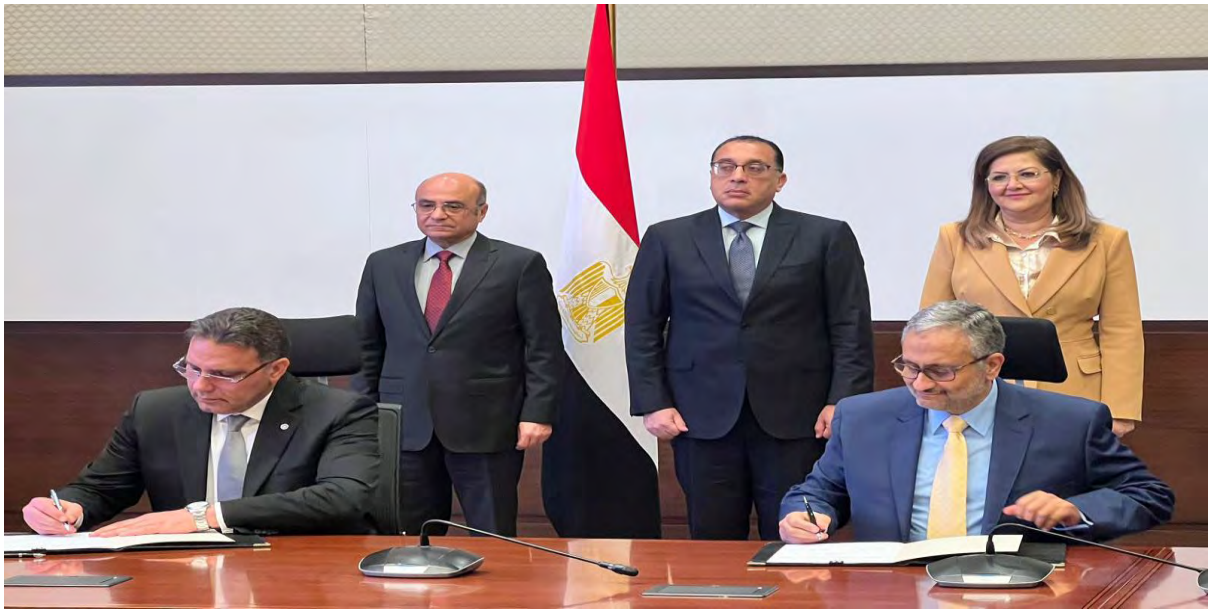

■ توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة العدل وجامعة الأزهر، في شأن تدريب وإعداد خريجي معهد معاوني القضـــاء التابع لجامعة الأزهر بهدف إعداد خريجي المعهد بالصـــورة المثلى التي تلائم طبيعة سوق العمل وتلبي احتياجات العمل.

■ توقيع بروتوكول تعـاون بين وزارة العـدل ممثلـة في قطـاع التخطيط والتنميـة الإداريـة والمتابعة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصـــاء بشـــأن التعاون المشـــترك في المجال الاحصائي.

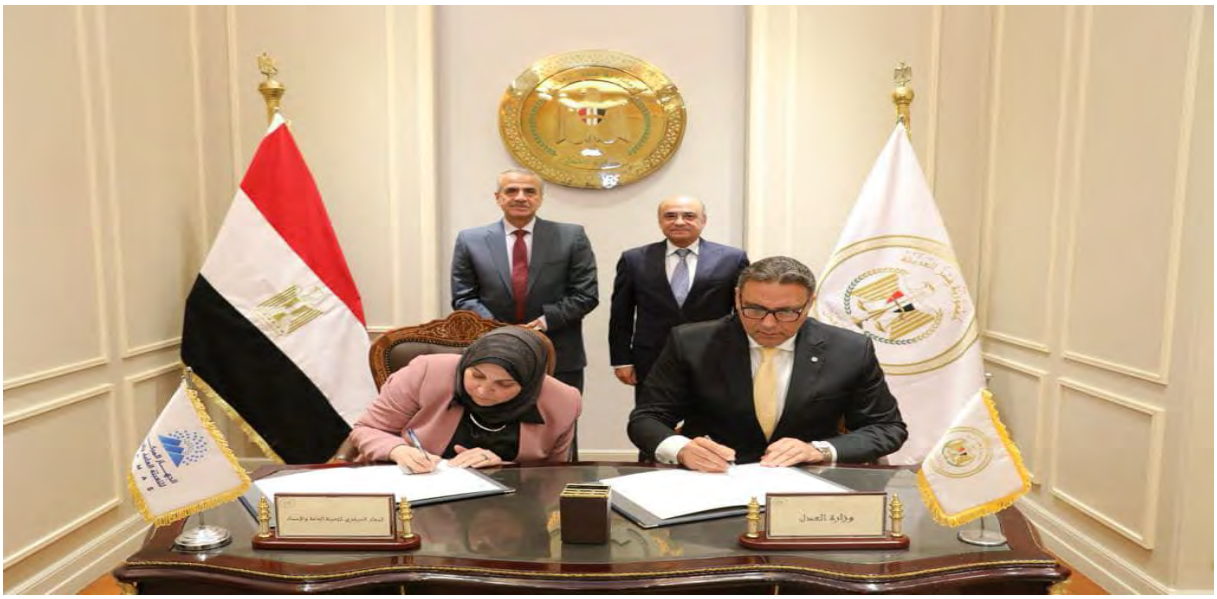

■ في إطار البروتوكول المبرم بين وزارة العدل ممثلة في قطاع التخطيط والتنمية الإدارية والمتابعة وبين وزارة التخطيط ممثلة في المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة في مجال تنمية المهارات الشخصية في مجالات التفكير الإبداعي والتواصل والتفاوض ومنع ومكافحة الفساد تم إنجاز الآتي: -

- تدريب عدد (١٠٩) من السادة المستشارين بالجهات والهيئات القضائية المختلفة.
- تدريب كافة السادة رؤساء المحاكم الابتدائية وعددهم (٣٨) مستشاراً.

كما تم إلحاق عدد (٢٥) متدربًا ببرنامج الحوكمة الرقمية والإلكترونية للقضاة المصريين بجامعة الأمم المتحدة بدولة البرتغال.

■ قيام الوزارة بتنظيم إجراءات ندب القضائيين بالوزارة بما يكفل ضم كوادر جديدة بشكل مستمر، على أن تتم الدورة الخاصة بتجديد ندب الأعضاء سنوياً وفقًا لحاجة العمل من خلال تحديده مدة زمنية لانتداب الأعضاء القضائيين بالوزارة وكذا وضع سقف عددي للمنتدبين في كل قطاع وإدارة، على قدر حجم العمل.

■ تفعيل آلية لاختيار السادة رؤساء المحاكم الابتدائية ومديري إدارات التنفيذ والمفتشين القضائيين بنظام الإعلان المباشر للتقدم، وبذلك يكون متاحًا أمام من يرى في نفسه الكفاءة أن يتقدم لشغل تلك المناصب، وتم وضع معايير محددة ومحكمة للاختيار باستخدام نظام الاختيار الرقمي المبني على أسس علمية مما يضمن اختيار أفضل العناصر المؤهلة لشغل تلك المناصب الوظيفية.

■ عقد المركز القومي للدراسات القضائية عدد (٢٨٢) دورة تدريبية وورشة عمل لعدد (٧٠٥٩) متدربًا بهدف تكوين وتأهيل وتدريب القضاة وأعضاء النيابة العامة وسائر أعضاء الهيئات القضائية ومعاونيهم.

الدورات التدريبية بالمركز القومي للدراسات القضائية

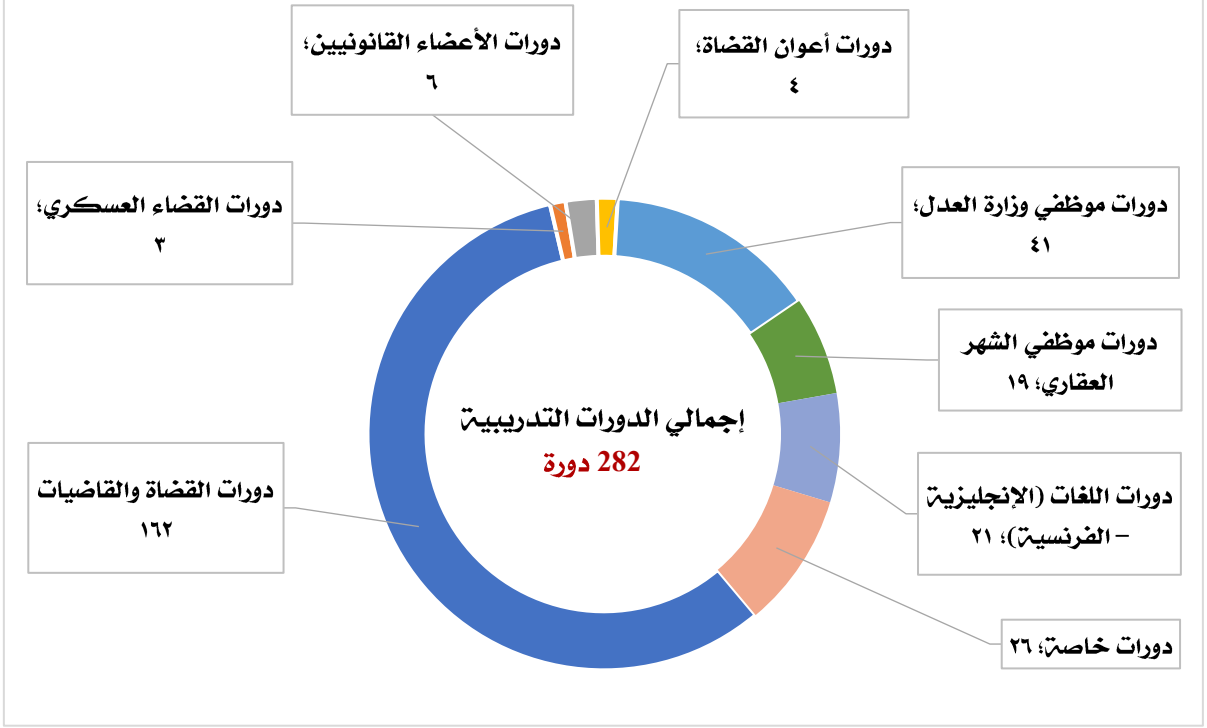

- تدريب عدد (١١٤) خبيراً على أعمال الخبرة المختلفة.
- تدريب عدد (٦٢) طبيبًا شرعيًا وإداريًا بمصلحة الطب الشرعي في مجالات عملهم.
- عقد عدد (٨٨) دورة تدريبية وورشة عمل وندوة تثقيفية للسادة القضاة وموظفي وزارة العدل في مجال حقوق الإنسان.
- تدريب عدد (١١٨٨) موظفًا من موظفي ديوان وزارة العدل في مجال التحول الرقمي.
- عقد عدد (٢٣) دورة تدريبية وورشة عمل للسادة قضاة المحاكم الاقتصادية في مجالات قانونية متنوعة.
- عقد عدد (٧) دورات تدريبية متخصصة للساده قضاة المحاكم الاقتصادية في مجال تنمية المهارات الشخصية ووضع الخطط التنفيذية ومهارات القيادة والتواصل الفعال وإدارة المشروعات وقواعد اللغة العربية.
- عقد عدد (٨) دورات تدريبية للسادة أعضاء هيئة قضايا الدولة والسادة محامي الجهات في مجال التعريف والتعامل مع منظومة التقاضي الإلكتروني بالمحاكم الاقتصادية والتسجيل بالسجل الإلكتروني.
- تدريب عدد (٢٧) من السادة المستشارين أعضاء إدارة الإدارات القانونية بوزارة العدل، وعدد (٦٤) عضواً من أعضاء الإدارات القانونية بالجامعات والهيئات العامة.
- عقد ورش عمل داخل المحاكم الابتدائية أو بمقر الوزارة في كافة تخصصات وفروع القانون بمعرفة لجان التفتيش القضائي الميداني استفاد منها خلال العام القضائي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ عدد (٣٠٠٠) قاضٍ على نحوٍ ساهم في رفع الكفاءة وتحسين مستوى الأداء، كما تم إنشاء مجموعات للتواصل عبر الوسائل الالكترونية بين المفتش الميداني وقضاة كل محكمة بما أسهم في نقل المعارف القضائية.
- عقد دورات تدريب مكثفة لتدريب القاضيات الجدد المعينات حديثًا لتأهيلهن لممارسة العمل القضائي بالمحاكم الابتدائية.
- عقد دورات تدريب للسادة المفتشين القضائيين الجدد لإعدادهم للقيام بأعمال التفتيش القضائي.
- عقد دورات تدريب للسادة المفتشين القضائيين لاكتساب مهارات التدريب، وكيفية إعداد محتوى التدريب من خلال برنامج تدريب المدربين (TOT)، حيث تم تدريب عدد (٦٠) مفتشًا قضائيًا في الجامعة الأمريكية بالقاهرة ومركز الدراسات القضائية على أفضل الأساليب لرفع كفاءتهم لتولي إعداد وتدريب السادة القضاة.

- الانتهاء من فحص عدد (٨٦٢) حكمًا قضائيًا واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
- تنفيذ الأحكام القضائية الخاصة بصرف تعويضات للعاملين والأعضاء بجهات وزارة العدل، حيث تم تنفيذ عدد (٦٨) حكمًا.
- تنفيذ الأحكام القضائية الخاصة بصرف رصيد الإجازات للعاملين والأعضاء بجهات وزارة العدل، حيث تم تنفيذ عدد (٦٥١) حكمًا.
- ترقية عدد (١٤٦٠) موظفًا بديوان عام وزارة العدل، وعدد (٦٠٠٠) موظف بمحاكم الاستئناف.
- إصدار قرارات إنهاء الخدمة (معاش – وفاة – انقطاع – استقالة) لعدد (٥٠٠) من موظفي ديوان عام وزارة العدل، وعدد (٦٠٠) موظف بمحاكم الاستئناف.
- إصدار عدد (٢٠٠٠) قرار (نقل – ندب – إعارة – إجازات للعمل بالخارج) لموظفي ديوان عام وزارة العدل ومحاكم الاستئناف.

المحور الخامس: دعم نظم المتابعة والتقييم لضمان جودة الأداء

■ متابعة التكليفات الصادرة لكل قطاع بالوزارة من خلال منظومة إلكترونية (وزاراتي) والفترة الزمنية المستغرقة في تنفيذ تلك التكليفات، كما تستهدف بيان عما إذا كان هناك تكليفات متأخرة من عدمه على نحو يمكن متخذو القرار من حوكمة العمل وإجراء المتابعة الدقيقة لكافة التكليفات وتقييم أداء مرؤوسيهم مع إمكانية الدخول على البرنامج للحصول على المعلومات من خلال شبكة مؤمنة.

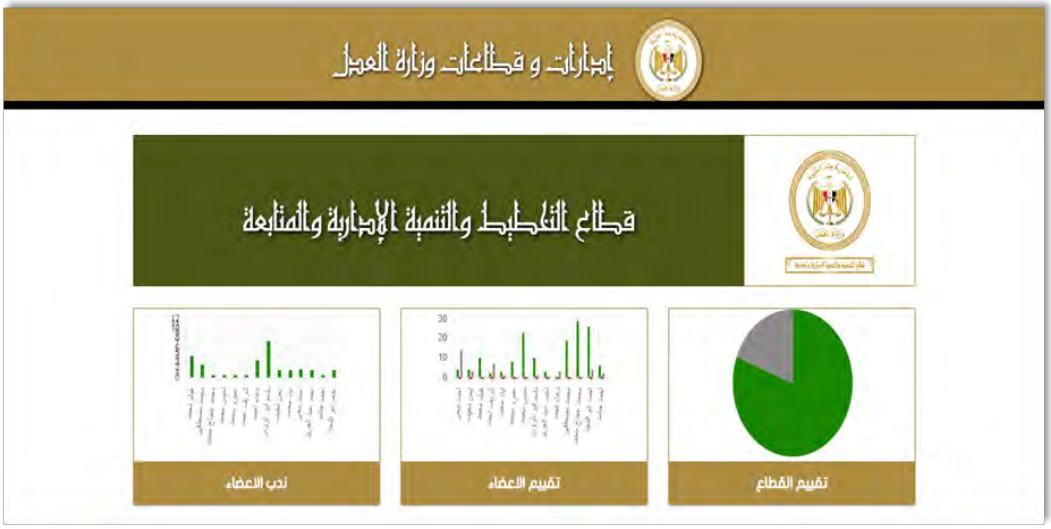

■ صدر قرار وزير العدل رقم ٤٥٤ لسنة ٢٠٢٢ بإنشاء اللجنة المركزية لقياس جودة أداء العمل بالمحاكم الابتدائية والاقتصادية والتي انتهت من إعداد التقرير اللازم في هذا الشأن وذلك عن الفترة من ٢٠٢٣/١/١ حتى ٢٠٢٣/٦/٣٠، وآخر عن الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١، وتتمثل معايير التقييم في صلاحية مبنى المحكمة، نظام تأمين المحكمة، الجهاز الإداري، رضاء العاملين، التصرف في الدعاوى، تنفيذ الأحكام والمطالبات القضائية، تقديم خدمات المحكمة إلكترونياً، قيادة وإدارة المحكمة.

■ تدشين النسخة المحدثة من برنامج الإحصاء القضائي في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ – وهو برنامج يتصل بجميع المحاكم الابتدائية من خلال الربط الشبكي بينها وبين مركز المعلومات القضائي وإدارة التفتيش القضائي – يتم من خلاله تسجيل الإحصائيات الشهرية للمحاكم في قضاء المدني (كلي/جزئي)، وقضاء الأسرة، مع إمكانية استدعاء إحصائيات نوعية، فضلاً عن استدعاء بيانات تخص تشكيل الدوائر وتوزيع العمل وانتدابات واعتذارات السادة القضاة وإنجاز

كل قاض شهرياً في كل فرع، وفي العام القضائي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ تم استحداث إحصائية شهرية لمتابعة القضايا بحسب سنوات القيد، واستكمال منظومة الإحصائيات القضائية بالانتهاء من الشق الخاص بإحصائيات القضاء الجنائي (جزئي – مستأنف) وما ينبثق عنها من إحصائيات نوعية.

■ إجراء التفتيش الفني على أعمال عدد (١٢٣٤) قاضيًا بالمحاكم الابتدائية بغرض متابعة المستوى الفني والترقي.

■ تفعيل معايير تقييم عمل السادة رؤساء المحاكم ومساعديهم ومديري إدارات التنفيذ عبر عقد لقاءات دورية يتم خلالها عرض ما تم إنجازه بوسائل العرض الرقمية، ويتم المناقشة في كل ما يتعلق بأداء المحكمة، ومتابعة تنفيذ نتائج وتوصيات كل لقاء.

■ التفتيش على الأعمال المالية والإدارية لعدد (٤) محاكم استئناف مما أسهم في تحقيق العدالة الناجزة من خلال إرفاق مفردات القضايا بملفات الاستئناف والانتهاء من إعداد التقارير الفنية اللازمة للفصل في القضايا.

■ التفتيش على الأعمال المالية والإدارية لعدد (٣٨) محكمة ابتدائية، وعدد (٨) محاكم اقتصادية للكشف عن المخالفات المالية والإدارية ووضع الحلول اللازمة لتلافيها.

■ التفتيش على عدد (٢٢) محكمة ابتدائية لمتابعة أعمال الرقمنة بالمحاكم الابتدائية ومراجعة أعمال المكاتب الأمامية وبيان مدى انتظامها في العمل والإجراءات الإلكترونية التي تقوم بها هذه المكاتب في قيد الدعوى.

■ التفتيش على عدد (٣٥) محكمة ابتدائية لمتابعة انتظام القيد الإلكتروني للدعاوى بالمحاكم ومتابعة أعمال الرقمنة ومراجعة أعمال المكاتب الأمامية، وكذا استخراج الصور والشهادات المميكنة والمؤمنة.

■ التفتيش على أعمال المطالبات القضائية بعدد ٣٦ محكمة بواقع عدد (٢٩ محكمة ابتدائية ـ ٥ محاكم اقتصادية ـ ٢ محكمة استئناف).

■ التفتيش على أقلام المحضرين بعدد (٣٦) محكمة ابتدائية وإثبات المخالفات والملاحظات والتنبيهات التي أسفر عنها التفتيش.

■ إنشاء منظومة إلكترونية لتقييم أداء السادة القضاة المنتدبين للعمل بقطاعات وزارة العدل.

■ إعداد منظومة إلكترونية لدراسة ومتابعة إنجازات قطاعات وزارة العدل الشهرية.

برنامج الإنجازات

■ إعداد تقارير متابعة مكتبية والقيام بزيارات ميدانية إلى موقع تنفيذ المشروعات المدرجة بالخطة الاستثمارية للتحقق من واقعة إتمام آلية التنفيذ (جزئي ـ كلي) ، وكذا المشاكل والصعوبات التي تواجهه والتوصية بمقترحات التغلب عليها.

■ متابعة الحالة الأمنية للمحاكم والتأكد من مدى انتظام العمل بكافة الجهات.

■ متابعة تخفيف الأحمال الكهربائية بالجهات التابعة لوزارة العدل تنفيذاً لتوجيهات رئاسة مجلس الوزراء بهذا الشأن.

المحور السادس: دعم التعاون القضائي والثقافي مع المجتمع الدولي والإقليمي

تحرص وزارة العدل من خلال إدارة التعاون الدولي بوزارة العدل على تعزيز دعم التعاون مع المجتمع الدولي والإقليمي في المجالات التي تحقق فوائد مشتركة عبر إعداد برنامج التعاون القضائي الدولي ودراسة مشروعات اتفاقيات التعاون القضائي والثقافي مع الدول الأجنبية والهيئات والمنظمات الدولية وتلقي طلبات التعاون القضائي الواردة من الدول والهيئات الأجنبية، وكذا الصادرة من السلطات المصرية، فضلاً عن عقد المؤتمرات والندوات الدولية والمحلية.

وخلال عام ٢٠٢٣ م تم إنجاز الاتي:

◄ في مجال المساعدات القضائية وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين:

ورد عدد (١٣٦٦) مساعدات قضائية متنوعة، عدد (١٢٩) طلب من طلبات الإنابات القضائية وعدد (٩٨) ملف بشأن طلبات الاسترداد وتسليم المجرمين، وعدد (١١٣) مطالبات قضائية كما تم تنفيذ عدد (٦) طلب من طلبات تنفيذ الأحكام.

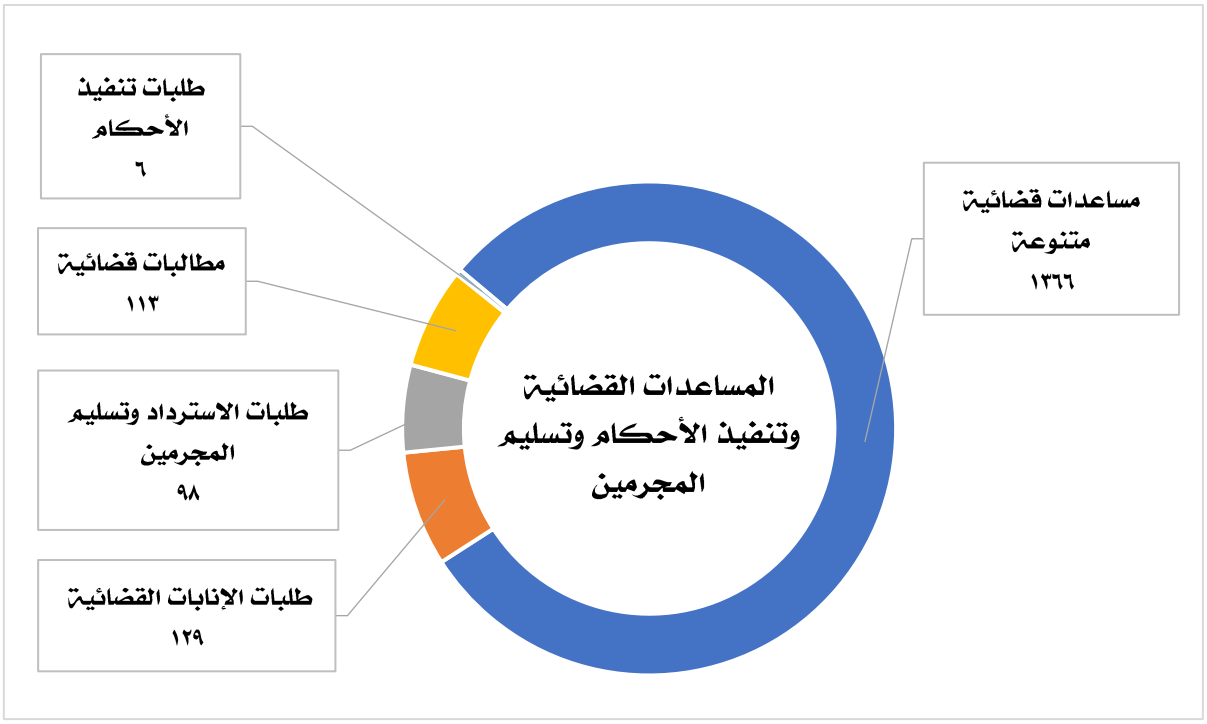

في إطار دراسة الاتفاقيات ومشاريع الاتفاقيات الدولية ومذكرات التفاهم:

- التوقيع على مذكرة التفاهم للتعاون في الشئون القضائية والقانونية بين وزارتي العدل في جمهورية مصر العربية ودولة اليابان وذلك في حضور السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس الوزراء.

إبداء الرأي القانوني بشأن عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تم عرضها على لجنة مراجعة الاتفاقيات والقروض الدولية، وفيما يلي بيان بها:

- مذكرة تفاهم بين حكومة مصر العربية وحكومة البرازيل الاتحادية بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي على الأرباح الناتجة عن تشغيل النقل الجوي.
- الخطابات المتبادلة لإجراء دراسة الجدوى لمشروع السلامة الحيوية المستوى الثالث لصالح وزارة الصحة والسكان من موارد المنح الصينية إلى مصر.
- قوائم التخفيضات الجمركية والملاحق الخاصة باتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
- انضمام مصر لاتفاقية فيينا لعام ١٩٦٨م بشأن علامات وإرشادات الطرق (اتفاقية السير على الطريق).
- اتفاقية منع الازدواج الضريبي بالنسبة للضرائب على الدخل ورأس المال ومنع التهرب الضريبي بين مصر وكرواتيا.
- اتفاقية التعاون بين الهيئة القومية للبريد المصري واتحاد البريد العالمي لاستضافة مصر لمركز تدريب إقليمي لبناء القدرات لمؤسسات البريد المصرية.
- اتفاقية بشأن مشروع الخط الأول للقطار الكهربائي السريع (العين السخنة - الإسكندرية - العلمين - مطروح).
- اتفاقية إعداد المشاريع والخدمات الاستشارية بين صندوق مصر الفرعي للمرافق والبنية الأساسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.
- مذكرة تفاهم بين حكومة جمهورية مصر العربية وجمهورية قبرص بشأن تمكين المرأة في مجال السياحة ودعم مكتب شكاوى المرأة.

- اتفاق بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية كوريا بشأن مشروع تصنيع وتوريد ٤٠ وحدة قطار تعادل ٣٤٠ عربة للخطين الثاني والثالث لمترو أنفاق القاهرة الكبرى.
- مشروع اتفاق بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية بشأن مشروع توسيع برنامج تكافل وكرامة.
- اتفاقية بين حكومة جمهورية مصر العربية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (الجايكا) لتمويل تنفيذ مشروع المرحلة الأولى من الخط الرابع لمترو أنفاق القاهرة الكبرى (الشريحة الثالثة) بقيمة ١٠٠ مليار ين ياباني.
- اتفاقية تمويل بين الهيئة القومية لسكك حديد مصر وشركة TMH الروسية لتوريد عديد (١٢٠٠) عربة سكة حديد طرازات مختلفة.
- اتفاقية تمويل بين الهيئة العامة للسلع التموينية بجمهورية مصر العربية ومكتب أبو ظبي للصادرات لتمويل توريد القمح.
- اكتتاب جمهورية مصر العربية في الأسهم المطروحة في بنك التنمية الإفريقي بقيمة (١٩٦٠) سهماً.
- الخطاب المتبادل بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة إسبانيا بشأن منحة من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية لتمويل دعم تحديث الموارد المائية بقطاع الزراعة في مصر.
- اتفاقية بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والحكومة المصرية لدعم قطاع الزراعة.
- اتفاقية بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والحكومة المصرية لتحديث نظم الري في مصر.
- اتفاق قرض بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية لتمويل مشروع خط مترو أبو قير بمحافظة الإسكندرية.
- اتفاقية مقر لاستضافة مصر للمكتب الإقليمي لمنظمة الملاحة البحرية بمدينة الإسكندرية.
- عقد قرض تسهيل التصحيح الهيكلي (السابع) بين جمهورية مصر العربية ويمثلها البنك المركزي المصري وصندوق النقد العربي.

- اتفاقية منحة بين الوكالة الفرنسية للتنمية وحكومة جمهورية مصر العربية لصالح الشركة القابضة للصوامع والتخزين التابعة لوزارة التموين.
- اتفاقية بشأن الترخيص بتأسيس الشركة القابضة لصندوق تنمية الصادرات في أفريقيا.
- اتفاقية بشأن تعديل بعض أحكام اتفاقية إنشاء وتشغيل المنطقة الصناعية الروسية في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بجمهورية مصر العربية.
- الاتفاقية العامة لإنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء.
- اتفاقية منحة لدعم المخططات الاستثمارية لمشروع الصناعات الخضراء المستديمة من صندوق الائتمان الخاص.
- الملحق الثاني للاتفاق الإطاري بين جمهورية مصر العربية والوكالة الفرنسية للتنمية.
- اتفاقية التعديل الموحد للمعدل المرجعي لسعر الفائدة البنكية من الليبور للسوفر بين مصر والبنك الإسلامي للتنمية.
- مشروع اتفاقية نقل المحكوم عليهم بين جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة.
- اتفاقية خطوط جوية منتظمة بين مصر وجمهورية صربيا.
- اتفاقية إنشاء مقر وكالة تنمية الاتحاد الإفريقي بين جمهورية مصر العربية والاتحاد الإفريقي.
- اتفاقية بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الفاو وجمهورية مصر العربية بشأن تعزيز قدرات الرقابة على الأغذية والصحة النباتية.
- اتفاقية منحة لمشروع تحسين إدارة النفايات الإلكترونية ومخلفات الرعاية الصحية للحد من انبعاثات الملوثات العضوية بين مصر والبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية.
- التعديل الثاني لاتفاقية منحة دعم الحلول المتكاملة للمياه بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية.
- التعديل السابع لاتفاقية منحة دعم التعليم الأساسي (مرحلة ثانية) بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية.

- التعديل السابع لاتفاقية منحة تحفيز التجارة والاستثمار بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية.
- التعديل السادس لاتفاقية منحة تحسين النتائج الصحية للمجموعات المستهدفة.
- التعديل الثامن لاتفاقية منحة مبادرة التعليم العالي المصرية الأمريكية.
- اتفاق بين حكومة جمهورية مصر العربية واتحاد الناشرين العرب بشأن المقر الخاص بالاتحاد بجمهورية مصر العربية.
- اتفاقية منحة بقيمة 250.000 دولار (مائتان وخمسون ألف دولار) وقروض بقيمة 250.000 دولار (مائتان وخمسون ألف دولار) لتقديم خدمات استشارية بين مرفق الدعم القانوني الإفريقي ALSF وجمهورية مصر العربية.
- اتفاقية بين الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بشأن مشروع تحلية مياه البحر بالعين السخنة.
- وثيقة الشراكة الزرقاء المتوسطية في إطار مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط ومجموعة عمل الاتحاد من أجل المتوسط.
- اتفاقية تسهيلات ائتمانية بين الحكومة الإسبانية والبنك المركزي المصري بمبلغ ٢٠٠ مليون يورو.
- اكتتاب جمهورية مصر العربية في التجديد السادس عشر لموارد صندوق التنمية الإفريقي.
- اتفاقية إنشاء وكالة تأمين التجارة الأفريقية (مشاركة بين جمهورية مصر العربية والوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة).
- الاتفاقية الإطارية لتمويل المرحلة الأولى من مشروع القطار الكهربائي السريع مع البنك الإسلامي للتنمية.
- اتفاقيتا القرضين المقدمين من بنك التنمية الإفريقي بمبلغ ٨٠ مليون يورو وصندوق أفريقيا بمبلغ ٣٠ مليون يورو لتمويل محطة معالجة مياه الصرف الصحي بالجبل الأصفر (المرحلة الثالثة).
- اتفاق تعاون بين جمهورية مصر العربية ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات الحضرية وبنك الاستثمار الأوروبي (المساعدة الفنية التحضيرية لإدارة الحمأة في مصر).

المؤتمرات واللقاءات وورش العمل الدولية والمحلية:

- ترأس السيد المستشار وزير العدل وفد رفيع المستوى لاستعراض التقرير الدوري الخامس المقدم للجنة المعنية بحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وذلك خلال يومي ٢٠٢٣/٢/٢٨ ، ٢٠٢٣/٣/١، وضم الوفد ممثلين عن وزارتي الخارجية والعدل، والنيابة العامة، فضلًا عن السيدة الدكتورة/ رئيسة المجلس القومي للمرأة، والسيدة السفيرة/ رئيسة اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر والذي عقد بجنيف.

حيث كانت مصر قد تقدمت في نوفمبر ٢٠١٩م بتقريرها الدوري، وعين لمناقشته الموعد المذكور.

جدير بالذكر أن اللجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية بالأمم المتحدة، هي إحدى أبرز اللجان التعهدية على المستوى الأممي، وقد أنشأت بموجب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الذي يشكل بدوره إحدى أهم المعاهدات الدولية في هذا المجال، وقد انضمت إليه مصر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٨١، وتلتزم بمقتضاه بتقديم تقارير دورية عن التقدم المحرز في مجال الحقوق التي تضمنها العهد، وكان آخر تقرير قد قدمته مصر لتلك اللجنة في نوفمبر ٢٠٠١م.

- المشاركة في الدورة الحادية عشرة لمنتدى سان بطرسبرج القانوني والذي عُقد خلال الفترة من ١١ إلى ١٣ مايو ٢٠٢٣م بدولة روسيا بمشاركة معالي المستشار وزير العدل.

- المشاركة في ورشة العمل الإقليمية حول "الوقاية من الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا" والتي عقدت خلال الفترة من ١٦ إلى ٢١ يناير ٢٠٢٣م بدولة تونس.

- المشاركة في المؤتمر العالمي الثالث للرابطة الدولية لقضاة اللاجئين والمهاجرين تحت عنوان "الوصول إلى العدالة في قانون اللاجئين والهجرة" والذي عقد في مدينة لاهاي بهولندا خلال الفترة من ٨ إلى ١٢ مايو ٢٠٢٣م.

- المشاركة في اجتماع حول "التحقيقات المشتركة في منطقة المتوسط" والذي عقد في مدينة تيير بألمانيا يومي ١٥، ١٦ مايو ٢٠٢٣م.

- المشاركة في اجتماع خبراء برنامج العدالة الجنائية لتبادل الرؤى حول القواعد المنظمة لمجموعة يوروميد للعدالة والذي عقد بمدينة روما بإيطاليا خلال الفترة من ٦ إلى ٨ يونيو ٢٠٢٣م.

- المشاركة في اجتماع "التعريف بأفضل الممارسات في التعاون الجنائي الدولي وتطوير نقاط الاتصال في منطقة المتوسط" والذي عقد في مدينة لاهاي بهولندا خلال الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ يونيو ٢٠٢٣م.

- المشاركة في اجتماع لجنة الخبراء وذلك في إطار برنامج العدالة الجنائية التابع للاتحاد الأوروبي الذي عقد خلال الفترة من ١٨ إلى ٢١ سبتمبر ٢٠٢٣ م في قبرص.

- المشاركة في الاجتماع الخاص بالولوج للأدلة الإلكترونية العابر للحدود "مشروع سايرس" المنظم بمعرفة اليوروجست بالتعاون مع اليوروبول والذي عقد يوم ٢٠٢٣/١٠/٣ م بمدينة لاهاي بهولندا.

- المشاركة في المؤتمر الإقليمي حول تعزيز التعاون القضائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل نهج للتحقيق والمتابعة في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والذي عقد في الرباط بالمملكة المغربية خلال الفترة من ٥ إلى ٧ يونيو ٢٠٢٣م.

- المشاركة في اجتماع الدائرة المستديرة رفيع المستوى بشأن استجابة وقدرة العدالة على تحقيق الديمقراطيات وثقة سليمة في المؤسسات والذي عقد خلال الفترة من ٦ إلى ٨ ديسمبر ٢٠٢٣م في ليوبليانا بجمهورية سلوفينيا وذلك في ضوء التعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECd وبناء على الدعوة الواردة من وزارة العدل بجمهورية سلوفينيا.

- المشاركة المنتظمة في الاجتماع السنوي لرؤساء أجهزة التفتيش القضائي العرب، الذي تنظمه جامعة الدول العربية.

■ تحت رعاية فخامة رئيس الجمهورية افتتح المستشار وزير العدل فعاليات المؤتمر الإقليمي الأول للتوجهات القضائية الحديثة في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية في البيئتين التقليدية والرقمية بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO، والمنعقد خلال الفترة من ٥ حتى ٧ مارس ٢٠٢٣م بالقاهرة بحضور عدد من السادة الوزراء، وسفراء الدول العربية، والسادة رؤساء الجهات والهيئات القضائية، والسيد المستشار النائب العام، ورئيس هيئة سوق المال ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، وفي نهاية المؤتمر أطلق السيد المستشار وزير العدل وثيقة إعلان القاهرة لحماية حقوق الملكية الفكرية.

تضمنت وثيقة إعلان القاهرة ثمانية بنود هي:

١ - إعداد بروتوكول لدعم التعاون والتنسيق بين الدول العربية على المستويين الثنائي والجماعي لمواجهة التحديات التقنية على حقوق الملكية الفكرية وتجنيب الذكاء الاصطناعي من الوقوع فيها، سواء من الناحية التشريعية أو العملية.

٢ - تفعيل آليات طلب المساعدة القانونية المتبادلة بين الدول العربية، وتنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية من خلال نشر بيان توضيحي عن هذه الآليات، وذلك وفقاً لاتفاقية الرياض، وتحت مظلة جامعة الدول العربية.

٣ - وضع نموذج استرشادي لتشريع الملكية الفكرية، وإعداد برامج التدريب، وبناء القدرات مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو)، وذلك بوصفها صاحبة الاختصاص في هذه المجالات، وفقاً للأولويات والاحتياجات الخاصة بالدول العربية.

٤ - إصدار دليل تعريفي يستند على التشريعات الوطنية في كل دولة يوضح الإجراءات ذات الصلة بتسجيل وحماية حقوق وأصول الملكية الفكرية تيسيراً على أصحابها.

٥ - تضمين التشريعات الوطنية النصوص التي تجيز اللجوء إلى الوسائل البديلة لتسوية المنازعات ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية.

٦ - تشجيع الدول على الاستفادة من التطبيقات الرقمية عند إدارتها لحقوق الملكية الفكرية تسجيلاً وحماية.

٧ - نشر ثقافة احترام حقوق الملكية الفكرية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع الوعي بأهمية حماية هذه الحقوق، وأثرها على المؤشرات الاقتصادية للفرد والدولة.

٨ - تشجيع أنشطة التمويل للمبادرات التي تهدف إلى دعم الصناعات الإبداعية، والابتكارات الوطنية، وتسجيلها، وحماية أصول الملكية الفكرية الوطنية.

ويعكس إطلاق وثيقة إعلان القاهرة لحماية حقوق الملكية الفكرية من جمهورية مصر العربية ما تحظى به تجربتها في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية من تقدير، في ضوء ما حققته من إنجازات تجلت في إصدار الإستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، ورؤية الدولة المصرية نحو دعم الابتكار وتعزيز المنافسة الفكرية المشروعة في كافة المجالات، وهو ما دفع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو) للتعاون مع مصر لتكون البوابة التي تنطلق منها وثيقة حماية حقوق الملكية الفكرية في العالم العربي.

■ تحت رعاية فخامة رئيس الجمهورية افتتح المستشار وزير العدل، المنتدى الأول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لإعادة هيكلة الأعمال وتشجيع الاستثمار، الذي تنظمه وزارة العدل بالشراكة مع مجموعة البنك الدولي ومنظمة "انسول" الدولية وبرنامج تنمية القانون التجاري التابع لوزارة التجارة الأمريكية، والمنعقد خلال يومي ١٩، ٢٠ يونيو ٢٠٢٣ م بالقاهرة بحضور عدد من السادة الوزراء وعدد من السادة وزراء العدل بالدول العربية، وعدد من سفراء الدول العربية والأجنبية وعدد من كبار الشخصيات القضائية من دول عربية، ولفيف من قيادات وزارة العدل.

■ المشاركة في فعاليات إطلاق الدليل القضائي حول معايير العمل الدولية وتدشين مشروع مكاتب المساعدة القانونية بالمحاكم العمالية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية.

■ استقبل وزير العدل نظيره وزير العدل اليمني واستعرض الوزيران عدداً من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك في المجال القضائي بين كلا البلدين، كما تناول اللقاء تعزيز أطر التعاون والاستعانة بالخبرة المصرية في مجالات الطب الشرعي والشهر العقاري وبناء القدرات والتدريب للقضاة وأعضاء النيابة العامة.

■ استقبل وزير العدل نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لبحث أوجه التعاون المشترك ما بين وزارة العدل ومجموعة البنك الدولي والوقوف على ما تم إنجازه من تعاون مسبق، وبحث سبل التعاون المستقبلي.

■ اســـتقبل وزير العدل نظيره العراقي وتنـاول الوزيران خلال اللقاء بحث ســـبل تعزيز التعاون القضائي بين البلدين والاستعانة بالخبرة المصرية في مجالات الشهر العقاري وتسجيل الملكية ومشروعات الرقمنة.

■ اســـتقبل وزير العدل النائب العام لجمهورية روســـيا الاتحادية والوفد المرافق له من قيادات النيابة العامة الروســـية وذلك بحضـــور ســـفير جمهورية روســـيا الاتحادية، ولفيف من قيادات الوزارة، وتناول اللقاء بحث سُـــبل التعاون المشـــترك بين وزارة العدل المصـــرية والنيابة العامة الروسية في مجال التقنية والتعاون القضائي والتدريب.

■ استقبل وزير العدل نظيره القطري، واستعرض الوزيران عدداً من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك في المجال القضائي، وآليات الاستفادة من الخبرات المتبادلة، وأطلع وزير العدل المصري خلال اللقاء نظيره القطري على أسلوب العمل المُتبع داخل قطاعات وزارة العدل في المقر الجديد بالعاصمة الإدارية، وتفعيل نظام رقمنة العمل، والاستغناء عن النظام الورقي كأسلوب مُعمم داخل المدينة الحديثة.

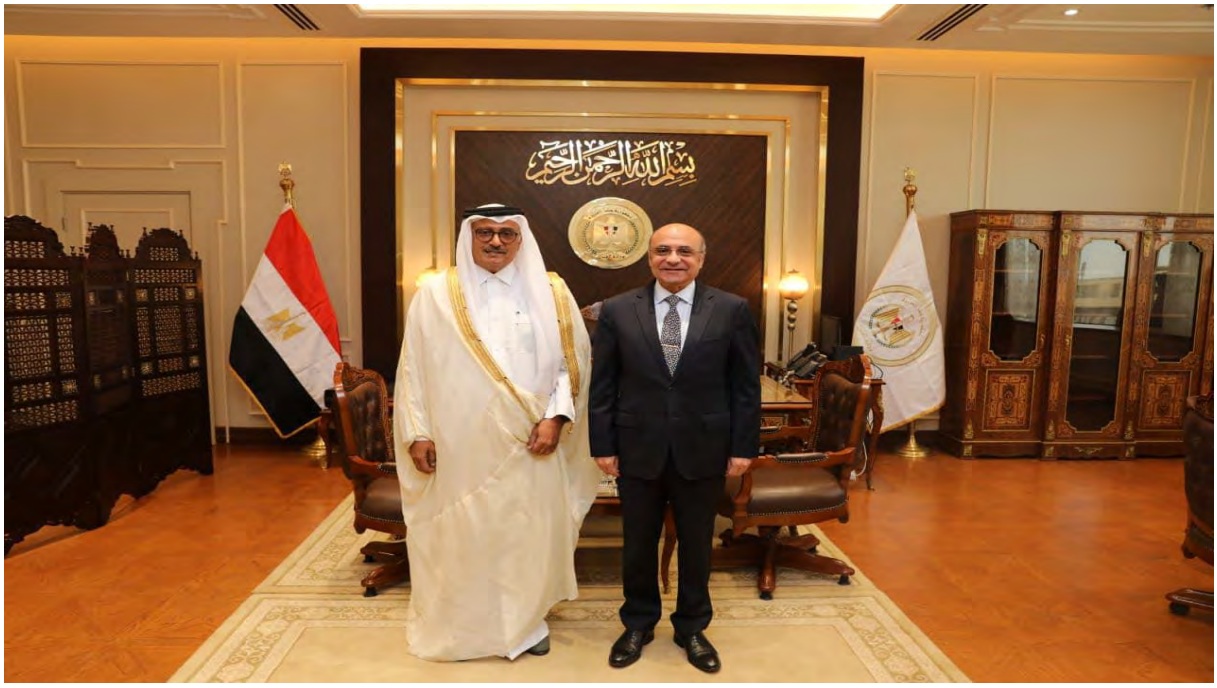

■ استقبل وزير العدل بمقر الوزارة بالعاصمة الإدارية الجديدة وفد البرلمان العراقي وسفير ومندوب جمهورية العراق بالقاهرة، وخلال اللقاء تم بحث سبل الاستفادة من التجربة المصرية في مكافحة جرائم المخدرات بكافة صورها وأنماطها.

■ استقبل وزير العدل بمقر الوزارة بالعاصمة الإدارية الجديدة وفداً قضائيًا من جمهورية فيتنام برئاسة نائب رئيس محكمة الشعب العليا، وكذلك مسئولو البنك الدولي لبحث سُبل الاستفادة من التجربة المصرية في مجال تطوير منظومة الإفلاس، وإعادة هيكلة الأعمال، وحضر اللقاء لفيفًا من قيادات وزارة العدل.

■ استقبل وزير العدل بمقر الوزارة بالعاصمة الإدارية الجديدة نظيره الصومالي، والنائب العام الصومالي، والوفد المرافق لهما، وتناول الوزيران خلال اللقاء بحث سُبل تعزيز التعاون القضائي بين البلدين، والاستعانة بالخبرة المصرية في تدريب الكوادر القضائية الصومالية وإعداد برنامج تدريبي لهم في المركز القومي للدراسات القضائية والمحاكم المصرية، والاستفادة من التشريعات والأحكام المصرية، ومشروعات وزارة العدل الرقمية.

■ استقبل وزير العدل بمقر الوزارة بالعاصمة الإدارية الجديدة كلاً من رئيس المحكمة الدستورية بجمهورية مصر العربية، رئيس المحكمة الدستورية المجري والوفد المرافق له وحضر اللقاء لفيفًا من قيادات الوزارة، وتناول اللقاء بحث سُبل التعاون القضائي المشترك بين البلدين في مختلف المجالات القانونية والقضائية لاسيما في المجال الدستوري.

■ استقبل وزير العدل بمقر الوزارة بالعاصمة الإدارية الجديدة وفداً قضائيًا من دولة الإمارات الشقيقة، وحضر اللقاء لفيفًا من قيادات وزارة العدل.

■ المشاركة في اجتماعات اللجنة التنسيقية لدراسة وتحديث اتفاقيات التعاون القضائي.

■ المشاركة في اجتماعات لجنة طلبات نقل المحكوم عليهم والمساعدة القضائية المتبادلة.

■ المشاركة في اجتماعات اللجان القنصلية المشتركة واللجان العليا المشتركة (اللجنة القنصلية المصرية السودانية - اللجنة العليا المصرية العراقية - اللجنة المصرية الأردنية المشتركة).

■ المشاركة في اجتماعات لجنة التعاون الدولي في المنازعات المتعلقة بحضانة الأطفال المولودين من زيجات مختلطة والصادر بشأنها قرار وزير العدل رقم ٦١٣ لسنة ٢٠٠٠.

■ المشاركة في اجتماعات اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الاتجار ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر.

■ المشاركة في اجتماعات اللجنة الفنية الوطنية للحوكمة المؤسسية.

■ المشاركة في اجتماعات عدد من اللجان التنسيقية التي تعقد بمقر وزارة الخارجية لإبداء الرأي في الموضوعات ذات الأبعاد الدولية.

■ عقد لقاء مع قنصل دولة العراق بالقاهرة لبحث سبل وأوجه التعاون بين الجانبين كما تمت مناقشة عدد من طلبات تسليم المجرمين بين الجانبين للوقوف على آخر المستجدات بشأنها.

■ عقد لقاء مع قنصل دولة المانيا بالقاهرة لبحث سبل وأوجه التعاون بين الجانبين كما تمت مناقشة بحث إمكانية إرسال الإعلانات القضائية الواردة من الجانب الألماني من خلال البريد الإلكتروني.

■ عقد لقاء مع قنصل دولة ايرلندا بالقاهرة ورئيس البعثة الدبلوماسية لبحث عدد من حالات المساعي الحميدة للوقوف على آخر المستجدات بشأنها.

■ عقد لقاء مع السيد نائب وزير العدل الروسي على هامش زيارة الوفد الرسمي إلى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ١٤ إلى ١٦ نوفمبر للاطلاع على الخبرة المصرية في تصميم وإنشاء وتشغيل المؤسسات العقابية ٢٠٢٣م.

■ استضافة متدربة من مدرسة القضاء الفرنسي وإعداد برنامج لزيارتها تضمن عدد من الإدارات بوزارة العدل وكذا المحاكم الابتدائية والمحكمة الاقتصادية ومحكمة النقض وقسم المنازعات الخارجية بهيئة قضايا الدولة.

■ عقد لقاء مع ممثل المفوضية الأوروبية بجمهورية مصر العربية لمناقشة أوجه التعاون في العديد من الملفات الخاصة بالاتحاد الأوروبي والتعريف بالدور الذي تقوم به المفوضية الأوروبية في مصر وعرض تقديم أي مساعدات بأي من الملفات المتعلقة بالاتحاد الأوروبي في المستقبل.

■ المشاركة في الاجتماع الذي عقد افتراضيًا مع مفوض الاتحاد الأوروبي بالقاهرة وتم بحث ملف الممتلكات الثقافية ومكافحة الاتجار، وبحث أوجه التعاون بين جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوروبي.

■ المشاركة في الاجتماع الذي عقد افتراضيًا مع مديري برنامج مكافحة الجرائم السيبرانية بمجلس أوروبا لبحث أوجه التعاون خلال المرحلة الجديدة من البرنامج والمقرر عقدها خلال الفترة من عام ٢٠٢٤م إلى عام ٢٠٢٧م وبحث الاحتياجات المصرية في مجال مكافحة الجرائم السيبرانية.

■ عقد لقاء مع ممثلي منظمة العمل الدولية ومسئولي مشروع أضواء وذلك في إطار تعزيز أوجه التعاون البناء في مجال تعزيز تطبيق معايير العمل الدولية في جمهورية مصر العربية من خلال أنشطة مشروع النهوض ببرنامج العمل اللائق في شمال أفريقيا "أضواء" وخلال الاجتماع تم بحث آليات تفعيل وإنفاذ مشروع مكاتب المساعدة القانونية العمالية.

■ عُقد لقاء مع ممثلي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC بشأن مناقشة مشروع تعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال مكافحة الجريمة الإلكترونية والتعامل مع الأدلة الرقمية، ودعم بناء القدرات المؤسسية لقطاع البحث الجنائي للتعامل مع مسرح الجريمة والطب الشرعي في مصر.

■ المشاركة في فعاليات مؤتمر رفيع المستوى بهدف إطلاق المراجعة الاستراتيجية لمشروع "نحو عدالة صديقة للطفل في مصر" والذي سيتم تنفيذه من خلال منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

■ عقد ورش عمل مشتركة مع السادة القضاة من الدول العربية الشقيقة ومنها المملكة العربية السعودية ودولة فلسطين.

■ المشاركة في ورشة العمل التي نظمتها الوكالة الأوروبية للجوء حول الإجراءات القضائية الخاصة باللجوء في دول الاتحاد الأوروبي في موضوعات الإحالة لمحاكم الدرجة الثانية والتي عقدت يومي ٢٨، ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٣م بدولة مالطا.

■ المشاركة في ورشة العمل التي عقدت خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٣ يونيو ٢٠٢٣ م بمدينة سيراكوزا بإيطاليا وذلك في إطار التعاون مع معهد سيراكوزا الدولي للعدالة الجنائية وحقوق الإنسان.

■ مشاركة عدد (٤) من السادة القضاة بندوة قضاة دول البريكس والتي عقدت في مدينة بكين خلال الفترة من ٢٢ نوفمبر إلى ٥ ديسمبر ٢٠٢٣م.

■ المشاركة في ورشة عمل حول تبادل الخبرات الحكومية في تنفيذ البرامج الدولية تجربة كل من (البرنامج القطري لمصر ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مشروع الحوكمة الاقتصادية).

■ إلحاق عدد (١٥) قاضياً بدورة تدريب مدربين متقدمة حول معايير العمل الدولية بمركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية الكائن في تورين - إيطاليا، في الفترة من ٢٠ فبراير إلى ٢ مارس ٢٠٢٣م.

■ المشاركة في الاجتماع السنوي لبرنامج مجلس أوروبا لتدريب المشتغلين بالقانون على موضوعات حقوق الإنسان (HELP) في ستراسبورغ - فرنسا - يومي ٦ ، ٧ يوليو ٢٠٢٣م.

■ استقبال قاضي قضاة الفيدرالية الماليزية للتباحث والاتفاق حول عقد دورات تدريبية لتدريب قضاة المحاكم الشرعية الماليزية بالمركز القومي للدراسات القضائية.

■ عقد دورة تدريبية للسادة القضاة الفلسطينيين على رأسهم مدير المعهد القضائي الفلسطيني.

■ إيفاد عدد (٢٤) من السادة القضاة وأعضاء الجهات والهيئات القضائية ضمن برنامج تدريب المهنيين المصريين الذي تموله المعونة الأمريكية بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للحصول على درجة الماجستير ودراسة ما بعد الدكتوراة والتدريب لمدة فصل دراسي واحد في الولايات المتحدة الأمريكية، والحصول على درجة الماجستير في الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

■ المشاركة في الملتقى العلمي الأول لعمداء ومدراء المعاهد القضائية العربية وعمداء كليات الشرطة والحقوق في الجامعات العربية بمدينة طنجة - المملكة المغربية خلال الفترة من ٢٠٢٣/٥/٣م إلى ٢٠٢٣/٥/٥م.

■ المشاركة في المؤتمر الدولي الثاني الذي عقده المعهد القضائي الفلسطيني في فلسطين (رام الله) بهدف عرض النماذج العربية والدولية فيما يتعلق ببرامج التكوين الأساسي والمنصات التدريبية في الفترة من ١٨ إلى ٢٠٢٣/٥/٢٠م.

الهوية الإعلامية

خلال عام ٢٠٢٣م تم إنجاز الآتي:

- **إعداد عدد (٧٣٠) تقرير متابعة المواقع الإخبارية والأجنبية والبرامج الحوارية.**
- **إعداد عدد (٤٨٤) تقرير المواقع الإخبارية والأجنبية والبرامج الحوارية.**
- **إعداد عدد (٥٥) بيانًا إعلاميًا.**
- **إعداد عدد (٦٨) تقارير إعلامية خاصة.**
- **إعداد عدد (٥٩) تقريراً بشأن التغطيات والمتابعة الإعلامية.**
- **إعداد عدد (٤٦) تصميمًا وإعداد فيديوهات وانفوجرافات.**
- **إعداد عدد (٨) تقارير متابعة الشكاوى.**
- **كلمة معالي الوزير في الأيام الدولية عدد (٢).**

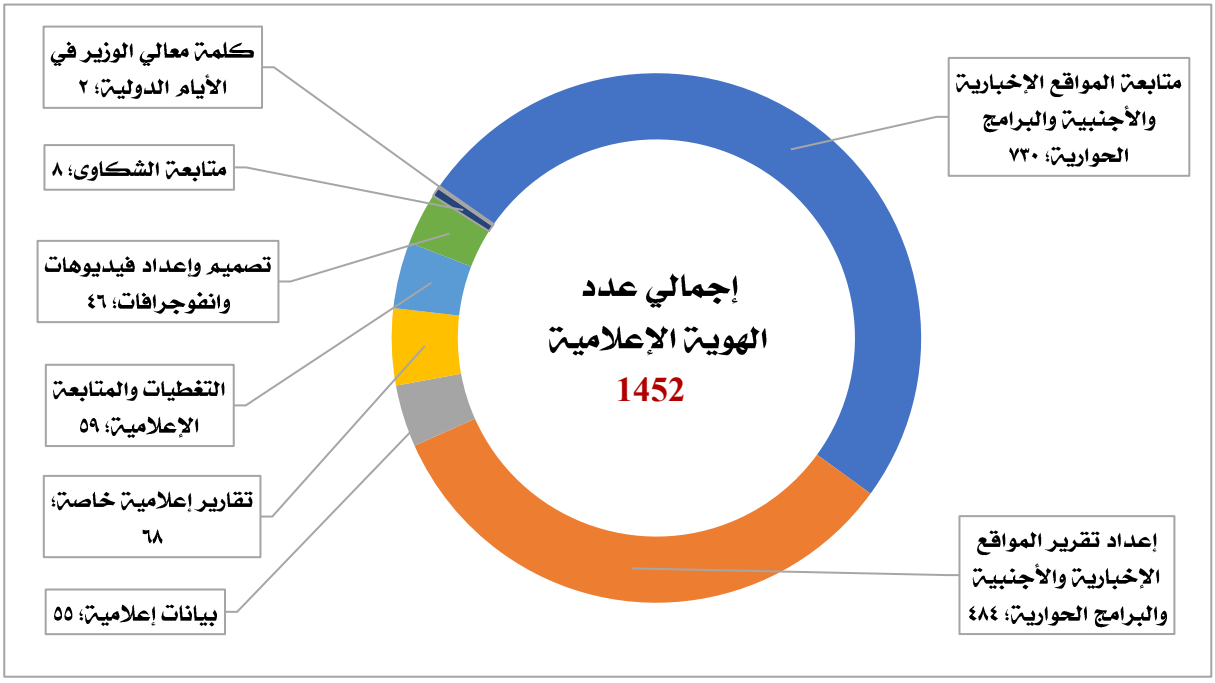

نشاط وزارة العدل

السبت، ٢٥ مارس ٢٠٢٣م

الرئيس السيسي يجتمع مع وزير العدل المستشار عمر مروان وقد أعرب السيد الرئيس عن تقديره لجهود السادة القضاة في سرعة إنهاء قضايا المواطنين، موجهاً باستمرار الجهود لدعم قدرات الكوادر البشرية وتحفيزها وتعزيز الكفاءات الفنية القضائية، وتكريم أعضاء الهيئات القضائية المختلفة.

الإثنين، ٨ مايو ٢٠٢٣م

الرئيس السيسي يجتمع مع وزير العدل المستشار عمر مروان موجهًا بتعزيز استخدام أحدث الوسائل التكنولوجية في هذا الصدد، بما يساعد على ضبط وحوكمة جميع عناصر المنظومة، ويسهم في تحقيق العدالة الناجزة.

الإثنين، ٢٤ يوليو ٢٠٢٣م

الرئيس السيسي يجتمع مع وزير العدل المستشار عمر مروان لمتابعة إنجاز القضايا ويتوجه بالشكر والتقدير لقضاة المحاكم الابتدائية والاستئناف والنقض، على الأداء المتميز والجهد المقدر، بمواصلة الجهد بحيث يتم الانتهاء من القضايا أمام المحاكم في ذات السنة التي أقيمت فيها، على النحو الذي يحقق العدالة الناجزة واستقرار الأوضاع القانونية للمواطنين وحماية حقوقهم والحفاظ على مصالحهم.

الخميس، ٢٤ أغسطس ٢٠٢٣م

الرئيس السيسي يجتمع مع وزير العدل المستشار عمر مروان لمتابعة مستجدات العمل بمنظومة التقاضي على مستوى الجمهورية ورفع كفاءة مقار وأبنية المحاكم ودور الشهر العقاري وتطوير الجانب التقني بها.

الإثنين، ٤ سبتمبر ٢٠٢٣م

الرئيس السيسي يجتمع مع وزير العدل المستشار عمر مروان ورئيس الهيئة الهندسية بالقوات المسلحة لمتابعة الموقف التنفيذي لعدد من المشروعات التابعة لوزارة العدل خاصة مدينة العدالة بالعاصمة الإدارية الجديدة.

الخميس، ٢١ سبتمبر ٢٠٢٣م

الرئيس السيسي يجتمع مع وزير العدل المستشار عمر مروان لمتابعة مستجدات العمل بوزارة العدل وما يتعلق بمنظومة التقاضي على مستوى الجمهورية وذلك من خلال التحديث التقني إلى جانب تدريب ورفع قدرات الكوادر البشرية.

الخميس، ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٣م

الرئيس السيسي يجتمع مع وزير العدل المستشار عمر مروان لمتابعة تطورات العمل بمدينة العدالة بالعاصمة الإدارية الجديدة ومنظومة التقاضي على مستوى الجمهورية.

■ وزير العدل يشهد احتفالية تسليم عقود وحدات بالعاصمة الإدارية الجديدة للسادة أعضاء الجهات والهيئات القضائية.

■ أعضاء هيئة النيابة الإدارية الجُدد يؤدون اليمين القانونية أمام وزير العدل بحضور رئيس هيئة النيابة الإدارية، ولفيف من قيادات الوزارة والهيئة.

■ أعضاء النيابة العامة الجدد يؤدون اليمين القانونية أمام وزير العدل بحضور النائب العام، ورئيس مجلس القضاء الأعلى، ولفيف من أعضاء مجلس القضاء الأعلى، وقيادات الوزارة والنيابة العامة، وذلك بمقر وزارة العدل بالعاصمة الإدارية الجديدة.

■ أعضاء هيئة قضايا الدولة يؤدون اليمين القانونية أمام وزير العدل بحضور رئيس هيئة قضايا الدولة ولفيف من قيادات الوزارة والهيئة وذلك بمقر وزارة العدل بالعاصمة الإدارية الجديدة.

■ وزير العدل يجتمع برؤساء المحاكم الابتدائية والاقتصادية بمقر وزارة العدل بالعاصمة الإدارية الجديدة، وذلك في إطار متابعة تنفيذ المستهدف من خطة العام القضائي الحالي.

■ في إطار توجيه فخامة رئيس الجمهورية بتعزيز استخدام أحدث وسائل التقنية الإلكترونية والتكنولوجية في منظومة عمل المحاكم وإجراءات التقاضي، وزير العدل يلتقي عدد من السادة أعضاء الجهات والهيئات القضائية بمقر الوزارة بالعاصمة الإدارية الجديدة للتعرف على النقل النوعية في نظام العمل بها وما توفره من بيئة عمل حديثة.

■ وزيرا العدل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يشاركان في إطلاق حزمة جديدة من خدمات وحدة إصدار محررات وزارة العدل، وذلك بحضور وفد من دولة الإمارات الشقيقة وممثل الشركة المطورة للخدمات التقنية ولفيف من قيادات وزارة العدل.

■ وزير العدل يلتقي مجلس إدارة نادي قضاة مصر والوفد المرافق له بمقر الوزارة بالعاصمة الإدارية الجديدة للتعرف على النقل النوعية في نظام العمل وما توفره من بيئة عمل ذكية ومتطورة.

■ استقبل وزير العدل بديوان عام الوزارة السيد / نقيب محامين شمال سيناء وأعضاء مجلس النقابة بحضور السادة مساعدي وزير العدل وخلال اللقاء أعرب وزير العدل عن سعادته بعودة الحياة إلى طبيعتها بشمال سيناء وانتظام العمل بمحكمة شمال سيناء الابتدائية وعودة انعقاد الجلسات الجزئية والكلية والنيابة العامة إلى مقر المحكمة بالعريش، وذلك تنفيذاً لتوجيه فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية.

شـركاء النجـاح

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

unicef

معهد الحوكمة للتدريب
Governance Institute for Training

المجلس القومي للمرأة
THE NATIONAL COUNCIL FOR WOMEN

we
المصرية للاتصالات
telecomegypt

etisalat by e&

orange™

إعـــداد

قطاع التخطيط والتنمية الإدارية والمتابعة

إعداد

قطاع التخطيط والتنمية الإدارية والمتابعة

وضوح الرؤية يحقق الهدف

مطابع وزارة العدل

٢٠٢٤